-جامعة مولود معمري –تيزي وزو-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية

الأمن الطاقوي الاوروبي بين الاحتكار الروسي و استراتيجية التنويع (2014_2006)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات اقليمية

إعداد الطالبتين:
نعيمة موعلي
حنان باجي

إشراف الأستاذ:
د. لطفي مزياني

أعضاء لجنة المناقشة:

- د.أسماء بن مشيرح رئيسا
- د.لطفي مزياني مشرفا
- د.فريد بن بلعيد ممتحنا

تاريخ المناقشة: ...../...../2021

دفعة: 2020-2021

الشّكر و التقدير

الحمد لله على النعمة التي منحها علينا ووفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، وبعد ذلك أتقدم بأحر تشكراتي إلى الأستاذ المشرف الدكتور لطفي مزياني على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى كل التوجهات والنصائح والارشادات التي لم يبخل بها علينا منذ بداية هذا العمل حتي نهايته.

والى جميع الأساتذة الذين أشرفوا على صدق التحكيم والذين مدّوا لنا يد العون في إنجاز وإعداد هذه المذكرة، وفي الأخير أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة فرع العلاقات الدولية في جامعة تيزي وزو.

وإلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة، من قريب أو من بعيد

الاهداء

إلى من حملتني وعلمتني الصبر في الحياة ومن من أجلها وصلت إلى هذا المستوى

أمّي الغالية

إلى من أفتخر واعتز بكوني أحمل اسمه والذي مدّ لي يد العون طيلة مساري الدراسي

أبي العزيز

إلى اخوتي الغاليين مصدر فخري واعتزازي في الحياة حفظهما الله

لونيس و مقران

إلى خالاتي العزيزات اللواتي دعمتني أثناء دراستي وأعتبرهن أمّا ثانيةسعدية، لويزة، وسيلة

إلى أحبائي وأصدقائي الغاليين: سماعيل، صبرينة، سهيلة، دهية

نعيمة

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل عائلة باجي

وأخص بالذكر إلى من وهبا كل حياتهما لي، تربية وتعليما، إلى نور حياتي والدي، برا لكما

أهديكما ثمرة عملي كما أهدي هذا العمل إلى إخوتي

كما أهديه أيضا لأختي الكبيرة كنزة لأنها دعمتني وشجعتني أثناء انجاز هذا العمل

حنان

بقعة الدراسة:

فخ لـ ب

الفصل الأول: الأمن الطاقوي دراسة مفاهيمية / نظرية

المبحث الأول: ماهية الأمن/ الأمن الطاقوي

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الامن

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الطاقوي

المبحث الثاني: تفسير الأمن الطاقوي حسب منظورات العلاقات الدولية

المطلب الأول: الأمن الطاقويفي البراديم الواقعي

المطلب الثاني: الأمن الطاقوي في البراديم الليبرالي

المطلب الثالث: الأمن الطاقوي في البراديم البنائي

المبحث الثالث: دور البعد الجيوبوليتيكي في تحليل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: الجيوبوليتيك دراسة مفاهيمية

المطلب الثاني: دور القرب الجغرافي في تفسير طبيعة الإحتكار الروسي

المطلب الثالث: مناطق العبور وأهميتها في الأمن الطاقوي الأوروبي

الفصل الثاني: واقع الأمن الطاقوي الأوروبي والتهديد الروسي

المبحث الأول: الطاقة في الاتحاد الأوروبي بين الانتاج الداخلي والتبعية للمصادر الخارجية

المطلب الأول: مصادر الطاقة الأحفورية (المصادر الناضبة)

المطلب الثاني: مصادر الطاقة المتجدّدة

المبحث الثاني: أمن الطاقة الأوروبي بين مشاكل الانتاج الداخلي والسيطرة الروسية

المطلب الأول: نقص الانتاج المحلي للطاقة والتبعية العالية للخارج

المطلب الثاني :غياب سياسة طاقوية مشتركة

المبحث الثالث: روسيا وسياسة الكماشة

المطلب الأول: الإمكانيات الطاقوية الروسية

المطلب الثاني: الامدادات الروسية للاتحاد الأوروبي عبر أوكرانيا

المطلب الثالث: الامدادات الروسية للاتحاد الأوروبي عبر تركيا

الفصل الثالث: الخلافات الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الأمن الطاقوي الأوروبي

المبحث الأول: أوكرانيا والأزمات الجيواستراتيجية على الغاز الطبيعي

المطلب الأول: الأزمة الروسية الأوكرانية 2006

المطلب الثاني: الأزمة الروسية الأوكرانية 2009

المطلب الثالث: الأزمةالروسيةالأوكرانية وضم شبه جزيرة القرم 2014

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الأوروبية لتنويع الامدادات الطاقوية وكسر النفوذ الروسي

المطلب الأول: التوجّه الأوروبي الى منطقة المتوسط (الجزائر)

المطلب الثاني: التوجّه الأوروبي الى منطقة الشرق الأوسط (قطر)

المطلب الثالث : التوجّه الأوروبي الى منطقة قزوين (أوزبكستان، أذربيجان، تركمانستان وكازاخستان)

الخاتمة

قائمة المراجع

فهرس الجداول والخرائط

فهرس الموضوعات

مقدمة

تصاعدت التنافسات الرسمية وغير الرسمية داخل النظام النظام الإقليم حول أمن الامدادات من الغاز الروسي نحو عموم الدول الأوروبية التابعة لهاطاقويا، واحتل أمن الغاز مركز النقاشات داخل أجندة الاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل استمرار تداعيات الأزمة الأوكرانية منذ سنة 2006 على العلاقات الطاقوية الأوروبية الروسية.

يعتبر الغاز الطبيعي من أنواع الطاقة التي أصبحت الدول تهتم به، لما له من ايجابيات على اقتصادياتها، وهذا الاهتمام نلاحظه بصفة بارزة في القارة الأوروبية خاصة في علاقات دول القارة بروسيا التي هي دولة آسيوية في الأصل لكن لها امتدادات جغرافية مهمة في أوروبا.

وباعتبار الغاز الطبيعي كأحد محددات هذه العلاقة، فإنّه من المهم تحليل أبعاد دور هذا المتغير في سياسة كل طرف، أي روسيا كدولة تقوم سياستها الخارجية تجاه أوروبا على أساس هذه المادة، وأوروبا كقارة مستهلكة لهذه المادة التي تعتبر حيوية خاصة في موسم الشتاء.

كما أنّ الملفّات المطروحة بين روسيا وأوروبا تتمحور حول الأمن الطاقوي الذي يأخذ الغاز الطبيعي منه النصيب الأكبر، وأبرز مثال على ذلك هي الأزمة الروسية الأوكرانية سنة 2006، التي كانت أساسا حول موضوع الغاز والذي أضرّ بأغلبية الدول الأوروبية مباشرة وللتذكير أوروبا مصنّفة ثالثة عالميا من حيث استهلاكها للطاقة.

أهمية الموضوع:

تتجلّى أهمية الموضوع في كونه يتناول دراسة الطاقة وأبعادها الجيوسياسية والاقتصادية، وحتى الأمنية للاتحاد الأوروبي الذي بنى تجربته التكاملية على فكرة خلق الاكتفاء الذاتي وتعاون أوروبي في مجال الطاقة للحد من تبعيته للخارج.

فالتعرض لموضوع أمن الطاقة يبدو سهلا، لكنه في الحقيقة يحتاج للكثير من البحث عن المعلومات، ودقّة التحليل، ومنه البحث عن حجم التبادلات خاصة مع الدول ذات

الأهمية الاستراتيجية وعلاقات دول الاتحاد الأوروبي مع الدول المنتجة الأخرى التي تساهم في إمدادات الطاقة للاتحاد.

لعبت الطاقة دورا مهما في بدايات تكامل القارة الأوروبية، فقد مهد الطريق العديد من المنظمات الدولية والشركات الأخرى بالظهور، كشركات الطاقة الدولية وعلى هذا الأساس فإنّ السياسات الطاقوية عادة ما تكون مرتبطة بسياسة الدّفاع للدول، لذلك تعي الدول والحكومات بأهمية الوضعية الطاقوية ودورها في ضمان الأمن والاستقرار للدول الأوروبية.

وانطلاقا من هذا تمحورت أسباب اختيارنا لهذا الموضوع حول:

أسباب موضوعية:

- اختيار المجال الزمي لهذا الموضوع أي 2006-2014 وهو سعي دول الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق الأمن الطاقوي وايجاد استراتيجيات جديدة لتنويع امداداته الطاقوية للقضاء على التبعية الروسية.
- البعد الطاقوي في العلاقات الدولية أصبح مهمّا لفهم مختلف الظواهر، خاصة دور الغاز الطبيعي في العلاقات الروسية الأوروبية، والذي له اعتبارات بالغة لفهم أهم القضايا المطروحة بين الجانبين.
- العلاقات الروسية الأوروبية لها أبعاد متعدّدة، والبعد الطاقوي له تأثير كبير على هذه العلاقات.

أسباب ذاتية:

- كوني باحثة في حقل العلاقات الدولية وبالتحديد تخصص دراسات إقليمية، فضرورة دراسة العلاقات الروسية الأوروبية في مجال الأمن الطاقوي، أمر مهم.
- إثراء المكتبات الجامعية بدراسات لها علاقة مباشرة بموضوع الطاقة خاصة الغاز الطبيعي.

-الفضول الذي يتسم به أي باحث هو دافع آخر من أجل البحث في عمق العلاقات بين الفواعل الدولية.

الدراسات السابقة:

يحظى موضوع الأمن الطاقوي اهتماما كبيرا في العلاقات الروسية-الأوروبية، من أجل دراسة العلاقات الدولية، حيث أصبح هذا الموضوع أحد الهواجس والقضايا انتشارا ما بين الدول خاصة في المجال السياسي بين الطرفين، بل غدا للطاقة دور مهم في تحديد مسار العلاقة بين هذين القطبية، بحيث أنّ دول الاتحاد الأوروبي يعتمد بشكا بالغ على امدادات الطاقة الروسية بنسبة كبيرة من أجل تلبية حاجاتها الطاقوية وبالمقابل تعتمد روسيا على سوق الطاقة الأوروبية اعتمادا بالغا، حيث تتميز العلاقة بينهما بعلاقة الحاجة والتبعية المتبادلة، وكذلك ظهور الأزمة الأوكرانية التي أدت إلى انقطاع إمدادات الغاز عن دول الاتحاد الأوروبي، ممّا أدّى إلى عقد اتفاقية في 22جانفي2009، من أجل اعادة تشغيل الامدادات الطاقوية نحو أوروبا، ممّا جعلها تبحث عن مناطق عبور بديلة لتأمين امداداتها الطاقوية نحو بلدان أخرى لتزويدها بالغاز، وكما سعت إلى سياسة تنموية جديدة من أجل القضاء على التبعية وايجاد بدائل لسد حاجاتها من الغاز الطبيعي، عن طريق التوجه نحو استراتيجية تنويع المصادر الطاقوية التي تعتبر الراهن الحقيقي للعديد من الدول، لاسيما الدول النفطية ومن بينها توجد الجزائر، قطر وبحر قزوين.

ومن خلال هذه الدراسات نتمكن من معرفة أهمية الأمن الطاقوي عن طريق الاطلاع عليها، ومن أبرز هذه الدراسات نجد :

_دراسة رؤي خليل سعد في مجلّة حمو رابي، حول الاستراتيجية الروسية تجاه فضاء التوازن الطاقوي في 2019.

_ بحث خولة بوناب حول تأثير البعد الطاقوي للسياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي، الذي أنجز في اطار استكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2015-2016.

_دراسة جان ماري فالييه حول معارك الطاقة الكبرى التي ترجمتها لميس عزب في 2010.

أمّا ما قد يميز دراستنا:

سعي دول الاتحاد الاوروبي إلى ايجاد استراتيجيات بديلة لتنويع الامدادات الطاقوية والقضاء على التبعية الروسية، وذلك من خلال توجهها إلى منطقة المتوسط ومنطقة الشرق الاوسط وبحر قزوينا ن مشكلة الدراسة تتمحور حول امكانية دول الاتحاد الأوروبي من تحقيق الأمن الطاقوي وإيجاد استراتيجيات جديدة لتنويع مصادر امداداته الطاقوية للقضاء علي التبعية الروسية وعليه تمت صياغة الاشكالية الرئيسية علي النحو التالي:

. كيف ساهم الاحتكار الطاقوي الروسي في خلق استراتيجيات لتنويع امدادات النفط للاتحاد الأوروبي؟

التساؤلات الفرعية:

ومن خلال هذه الاشكالية قمنا بطرح جملة من التساؤلات الفرعية، أبرزها:

1- ما هو الأمن الطاقوي؟

2 -فيما تتمثل أهمية مناطق العبور في أمن الطاقة الأوروبي؟

3-هل استطاع الاتحاد الأوروبي القضاء على التبعية لروسيا في مجال الطاقة ؟

4-إلى أيّ مدى ساهمت الأزمات بين روسيا وأكرانيا في خلق استراتيجيات لتنويع إمدادات الطاقة؟

حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة مايلي:

الاطارالزمني: سنركز في هذه الد راسة علي الفترة الممتدة م ن 2006 الى 2014باعتبار هذه الفترة عرفت العديد من الأزمات والتغيرات الجيواستراتيجية لتنويع الامدادات الطاقوية والقضاء علي الاحتكار الروسي. (ذكر أزمة أوكرانيا).

الاطارالمكاني: تتمحور هذه الدراسة حول الأمن الطاقوي الأوروبي واستراتيجية التنويع من أجل ايجاد بدائل لتنويع الامدادات الطاقوية، وال تقليل من السيطرة الروسية وذلك من خلال توجهها الي منطقة المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين، وكذلك ابراز الأهمية الجيوسياسية لمناطق العبور، والإمكانيات الطاقوية التي تملكها روسيا وكذلك سعي دول الاتحاد الأوروبي لكسر الاحتكار الروسي.

الفرضيات:

من خلال الاشكالية المطروحة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات عل ى النحو التالي:

1 كلما كان هناك تقارب أوروبي مع الدول المنتجة للنفط كلّما أدّى الى زيادة الأمن الطاقوي.

2-كلماازداد الاعتماد الروسي على متغير الطاقة كأداة في علاقته مع الاتحاد الأوروبي، كلّما أدى ذلك إلى سعي الاتحاد الأوروبي لإيجاد استراتيجيات بديلة لتنويع مصادرها والقضاء على التبعية الروسية .

3-كلّما أثرت الخلافات الروسية الأوكرانية في ظهورأزمات الغاز الطبيعي،كلّما أدى إلىخلق شبكة جديدة من العلاقات الطاقويةفي روسيا مع الإتحاد الأوروبي.

مناهج الدراسة:

المنهجالتاريخي: يساعد المنهج التاريخي علي رصد مختلف المحطات التاريخية في الأمن الطاقوي الاوروبي واستراتيجيات التنويع، ومختلف الظروف التي مرت بها دول الاتحاد الأوروبي في تحقيق غايتها سوءا من أجل ضمن امداداتها الطاقوية أو القضاء على التبعية.**المنهجالمقارن:** فقد تم اعتماده للمقارنة بين توجهات وسلوكيات دول الاتحاد الأوروبي وروسيا، في مجالها الداخلي والخارجي لتحديد خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي وكذا أهم التغيرات التي عرفه الانتاج الطاقوي المحلي علي الأمن الطاقوي الأوروبي والإمكانيات التي يملكها في مجال المحروقات والاستراتيجيات البديلة التي سعت من أجل تحقيقها.

المنهجالاحصائي: تمكن من خلال هذا المنهج الوصول إلى نتائج دقيقة قدر الامكان والابتعاد عن التعميم، حيث تم استخدام هذا المنهج في عملية قراءة وتحليل الجدول والرسومات البيانية وكذلك تحليل بعض الاحصائيات المتعلق بحجم الانتاج الداخلي والخارجي للغاز الطبيعي والبيترول والفحم ... الخ وكذلك حجم الصادرات والمبادلات التجارية واستهلاك الغاز الطبيعي لدول الاتحاد الأوروبي، وكذلك حجم المبادلات التجارية الأوروبي مع الجزائر وقطر ودول بحر قزوين مثل كازاخستان وتركمانستان أذربيجان وأوزبكستان وطاجيستانوقبرغيزستان ومستوي تصديرها للطاقة تجاه الاتحاد الأوروبي.

منهج تحليلالمضمون : تم الاعتماد علي هذا المنهج من أجل تحليل الوثائق والدراسات والخطابات، وقراءة مضمونها ودوافعها الحقيقية، من خلال دراسة الأهداف التي يسعى الاتحاد الأوروبي لتحقيقها، خاصة المبادرات التي قامت بها في منطقة المتوسط والشرق الأوسط ومنطقة قزوين خاصة فيما يتعلق بالطاقة.

هيكل ومحتوي الدراسة:

بالاعتماد علي المنهجية المتبعة والدراسات التي قمنا بها في دراستنا، قسمنا البحث الى ثلاثة فصول.

الفصل الأول: والذي جاء تحت عنوان الأمن الطاقوي دراسة مفاهمية ونظرية، حيث يحتوي على ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول تطرقنا الى ماهية الامن الطاقوي، حيث قمنا بذكر أبعاد ومستويات الأمن، أما المبحث الثاني فقد عنوناه بتفسير الأمن الطاقوي حسب منظورات العلاقات الدولية، حيث ربطنا بين منظورات البراديم الواقعي والليبرالي والبنائي أما في المبحث الثالث تطرقنا الي دور البعد الجيوبوليتكي في تحليل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي ومن بين أهم النقاط التي درسناها في هذا المبحث تتمثل في دراسة مفاهيميةللجيوبوليتيك ودور القرب الجغرافي في تفسير طبيعة الاحتكار الروسي للطاقة وكذلك مناطق العبور وأهميتها في أمن الطاقة الأوروبية.

الفصلالثاني: تناولنا فيه واقع الأمن الطاقوي والتهديد الروسي، ويحتوي عل ى ثلاثة مباحث وكل مبحث يحتوي على مطلبين، المبحث الأول بعنوان الطاقة في الاتحاد الأوروبي بين الانتاج الداخلي والتبعية للمصادر الخارجية، حيث ذكرنا فيه مصادر الطاقة الناضبة والطاقة المتجدّدة، أمّا المبحث الثاني تحت عنوان تحديات أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي الذي يتضمن عنصرين هامين وهما نقص الانتاج المحلي للطاقة والتبعية العالية للخارج والامكانيات الطاقوية الروسية، وفي المبحث الثالث ذكرنا فيه روسيا وسياسة الكماشة، حيث تناولنا فيه الامدادات الروسية للاتحاد الأوروبي عبر أوكرانيا والامدادات الروسية للاتحاد الأوروبي عبر تركيا.

الفصل الثالث: فقد اشتمل على الخلافات الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الأمن الطاقوي الأوروبي فقد تضمن مبحثين ففي المبحث الاول تم التطرق فيه الى أوكرانيا والأزمات الجيو

استراتيجية على الغاز الطبيعي، أمّا المبحث الثاني والمهم الذي قمنا فيه بذكر أهم الاستراتيجيات الأوروبية لتنويع الامدادات الطاقوية وكسر النفوذ الروسي.

وأخيرا وضعنا خاتمة لدراستنا كحوصلة لما تم التطرق إليه في مختلف الفصول الثلاث، وذكر النتائج التي تم الوصول إليها.

الفصل الأول

العنف الطلابي دراسة مفاهيمية / نظرية

يأخذ موضوع الأمن حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين في مجال العلاقات الدولية، حيث تكمن أهمية موضوع الأمن من اعتباره مركزا للدراسات الكلاسيكية والمعاصرة في العلاقات الدولية، ولقد شهد موضوع الأمن اختلافات كثيرة فيما يخص مفهومه، فهو يكتسي أهمية قصوى لدى الباحثين الاستراتيجيين نظرا للمحاولات التي يسعى من خلالها أصحابها لتحديد مفهوم شامل للأمن يكون مرجعا أساسيا لتفسير التحولات التي ظهرت على هذا المصطلح.

المبحث الأول: ماهية الأمن/الأمن الطاقوي

بعد انتهاء الحرب الباردة، ساد العالم حالة من اللاأمن جراء تفكك الاتحاد السوفياتي، وبروز الولايات المتحدة الامريكية والمنظومة الغربية كطرف منتصر ومهيمن في هذه المرحلة، دفع هذا التحول إلى إعادة النظر في الكثير من المفاهيم، يأتي في مقدمتها مفهوم الأمن الذي يعتبر مضمونه من الطابع العسكري التقليدي الى الطابع الشامل المتعدد المضامين، والذي يشمل قطاعات: اقتصادية، سياسية، اجتماعية وبيئية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

إن مفهوم الأمن لم يلق اهتماما أكاديميا جيدا، كالذي حظيت به المفاهيم كالعدل justice والسلام peace، والمساواة Equality الحرية Freedom ، رغم أن هذه المفاهيم لا تقل تعقيدا عن مفهوم الأمن[1]، وحتى المحاولات الأكاديمية تواجه معضلة تداخل المفهوم أي الأمن مع غيره من المفاهيم، كالتدخل الحاصل بين مفهوم القوة power والأمنSecurity ومحاولة هذا الأخير "فك الارتباط" بمفاهيم ظلت لفترة طويلة مرادفة كمفهوم المصلحة، القوة، الصراع.

[1] أحمد فريحة، ولدمية فريحة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة" ،**دفاتر السياسة والقانون**، (العدد14، 2016)، ص 159.

الأمن لغة: الأمن في اصطلاح اللغة العربية وكما جاءت معانيه في القرآن الكريم هو ضد "الخوف" الذي هو "الفزع".. فهو الطمأنينة بعدم توقع مكروه في الزمن الحاضر والآتي ضده: الخوف الذي الفزع وفقدان الاطمئنان، فامن، يؤمن، أمنا، وأمان، اطمأن ولم يخف فهو آمن.

كما في أصوله اللاتينية، اشتق مصطلح الأمن من "securita" المتكونة من 'stine' [بمعنى غير أو SANS بالفرنسية] وفكرة 'cura' [السلامة/soin]، اي غياب السلامة والأمن على عكس ما جرى تداوله فيما بعد.

كما أن كلمة "آمن [secure]"تعني [se+cura] 'careless'أو الحرية من القلق والاضطراب. هذا المعنى القديم للكلمة مشتق من الأصل ذاته ومتداخل في معناه مع الإنجليزي"sure" والفرنسي."sure" فقد اشار "Larousse Moderne Dictionary" إلى ان الاستخدام الفرنسي لا يدمج الأمن "sécurité" كإحساس[feeling] بعدم الخوف [الشعور الذاتي [sentiment subjectif/و"surté" كحالة [state]اللاخوف [الحقيقة الموضوعية la/ réalité objectif]. وقد أشار "فافر دي فوجلاس favre de Vaugelas"إلى هذا الانفصال العلمي بقوله:

"الأمن هو شيء مختلف عن اليقين والضمان والثقة. لكن يبدوا لي أنه يقترب أكثر من الثقة، ويمكن أن يقال أن الأمن هو ثقة يقينية أو مضمونة أو هو الثقة التي نعتقد أنها كذلك"[1].

الامن اصطلاحا: لقد ارتبط الامن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الاخطار التي تتهدد وحدتها الترابية، واستقلالها، واستقرارها السياسي وذلك في مواجهة الدول الاخرى، وهكذا فإنه بهذه الصفة يكون الامن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية، وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة في شقها العسكري، ويعود ذلك الى حقيقة ان الدراسات الامنية تطورت

[1] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2018)، ص ص18-19.

في اطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي.

إنّ مفهوم الامن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه لمن الصعب إعطاء تعريف محدّد لما تعنيه كلمة الامن، شأنها في ذلك شأن كبير من الكلمات المتداولة التي تفتقر الى تعريف محدّد لها يمكن تقديره بشكل قاطع[1].

أمّا روبرت ماكنا مارا Robert McNamara فقد حدّد مفهوم الأمن الوطني في كتابه "جوهر الأمن" من خلال تركيزه على البعد التنموي، فيرى أنّه بدون التنمية لا وجود للأمن فالدول التي لا تنمو نموا صحيحا لا يمكن أن تظلّ آمنة، فكلّما زادت التنمية زاد الأمن، ويعرّف ماكنا مارا الأمن "إنّ الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمّنها، والأمن ليس القوّة العسكرية وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه، إنّ الأمن هو التنمية..."[2]

يعتبر تعريف باري بوزان Barry Buzan لمفهوم الأمن من أكثر التعاريف تداولا خاصة في فترة الحرب الباردة، حيث يعرّف الامن بأنّه: "العمل على التحرّر من التهديد" فحسب بوزان فإنّ حالة الأمن تتحقق عندما تنتقي فيها كل أشكال التهديد، ويضيف كذلك أنّ الأمن القومي هو: "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلّة ووحدتها الوظيفية[3]"

فالأمن هو "القدرة على التحرر من تهديد رئيس للقيم العليا الفردية والجماعية وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الاقل، أو هو غياب التهديد للقيم الاساسية".

---

[1] رابح زاوي، **(بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/ القوة/ سلم القوى دراسة حالة: الحوار الأطلسي:** عمان، الأردن، ط1)، 2020، ص36.

[2] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن، مستوياته وصيغة تهديداته: دراسة نظرية المفاهيم والأطر المحلية للعلوم السياسية"، (العدد14، 2008)، ص17.

[3] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005، ص13.

يمكن التمييز بين اتجاهين بارزين في حالة التعرض للتطور التاريخي لهذا المفهوم بين اتجاه تقليدي وآخر معاصر.

أ/ الاتجاه التقليدي في مفهوم الأمن:

الصياغة المفاهيمية للأمن استندت إلى طبيعة البيئة الدولية ومتغيراتها، وبذلك تكون بحاجة الى منهج التحليل التاريخي لاستخراج المدلولات العميقة لهذا المفهوم، فالعلاقات الدولية التي تشير في احدى صورها الى تلك العلاقات القائمة بين وحدات النظام الدولي أيا كانت طبيعتها سلمية_تعاونية أو لاسلمية_تنازعية، تعطينا بإفرازاتها وأنماط تفاعلاتها إطارا مهما للأمن التقليدي يتضمن نقطتين مركزيتين:

1- طبيعة التحديات التي تواجهها المجتمعات والدول

2-طبيعة التعامل مع هذه التحديات

ولذلك فالضرورة المنهجية تلزم استعراض البيئة الدولية للأمن قصد ضبط مفهومه وآليات تحقيقه.

منذ اتفاقية واستفليا Westphalia عام 1648م والتي كرست الدولة الوطنية كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية لكونها المكون الأساسي والمحوري في النظام الدولي، لم يكن بالإمكان فهم حركية وديناميكية العلاقات الدولية بمعزل عن الدولة الوطنية برغم التباينات الجغرافية والبشرية والحضارية والاقتصادية في طبيعة الدول، ولذلك كان لابد أن يفهم الأمن انطلاقا من داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير من حدود تماسها المباشر مع الوحدات الاخرى، وهنا اندرج موضوع الأمن كموضوع للسياسة العليا التي تصيغ التوجه الوطني والقومي للدولة، بتسخير الامكانيات والموارد لرسم الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها.

إذن فالأمن بمفهومه الضيق، كثيرا ما استخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الاخطار المحتملة التي يمكن أن تمسّهم، ليتطور

هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الاجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلّحة وعقد الأحلاف العسكرية الى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها[1].

من خلال العناصر السابقة يمكن تبين أن بناء المفهوم الأمني عبر فترات كثير كان يقوم على افتراضين أساسيين وهما:

1-طبيعة التهديد الأمني كانت تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الاخرى.

2-جوهر التهديد الأمني هو ذو صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري للرد ومواجهة هذه التهديدات المباشرة[2].

ب/ الاتجاه المعاصر لمفهوم الأمن:

ارتبط الاتجاه المعاصر في تحديد مفهوم الأمن أساسا بطبيعة التطورات والتغيرات التي مست شكل وجوهر النظام الدولي والافرازات التي نتجت عنها. ومن الناحية النظرية يمكن استيعاب مضامين هذا الاتجاه من خلال الاقتراب الى العناصر التالية، التي تشكل دلالات جوهرية في الدراسات الأمنية:

_صورة التحولات الدولية المباشرة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية).

_ التحديات والرهانات التي فرضتها هذه التحولات اقتصاديا، قيميّا وأمنياّ.

_ التطورات الرئيسية لمفهوم الأمن

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 15-16.

[2] خالد معمري جندلي، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الامريكي بعد 11سبتمبر**، مذكّرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،(كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2008)، ص ص 19-20 .

لقد أدّت التحولات التي شهدها النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة الى تزايد حالة التشابك والترابط بين وحدات التفاعل الأساسية في العلاقات الدولية من خلال تبلور ظاهرة الاعتماد المتبادل. ومن أهم التحولات، يمكن الاشارة الى:

1. توسع هيكل النظام الدولي الى جميع الدول والمناطق بدون استثناء الى جانب المنظمات الدولية والاقليمية، ومرد ذلك ما خلفته موجة التحرّر التي عرفتها الشعوب المستعمرة.

2. التقدّم في وسائل الاتصال والمواصلات أدّى الى تقلص الفوارق النسبية بين المناطق الهامشية والمناطق الاستراتيجية من حيث التأثير في مجمل استراتيجيات الدول.

هذا التشابك والتعقيد الذي ميّز المشهد الدولي ساهم –بشكل كبير– في ايجاد تحديات جديدة شكّلت مداخل إضافية مسرعة لضرورة إيجاد مفهوم أوسع للأمن يتناسب وحجم التحول المتسارع من جهة، ويتكيف مع الرّهانات الجديدة التي فرضتها البيئة الدولية من جهة أخرى[1].

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن

أولا: أبعاد الأمن

ركزت مقاربة باري بوزان على القطاعات الجديدة للأمن على غرار الأمن العسكري وهي الأمن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي مؤكدا على ارتباطها ببعضها وتفكيك كل قطاع على حدا بهدف معرفة كيفية تأثير كل قطاع منها على باقي القطاعات الأخرى مع تعقيد وتركيب هذه العملية المنهجية من "الجزء إلى الكل"، يراها باري بوزان فكرة جيدة للتعاطي مع ما يسميه بمشكلة أو معضلة الأمن الوطني، تمثل الأمن حسب باري بوزان في خمس قطاعات وهي كالتالي:

[1] رابح زاوي، **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/ القوة/ سلم القوى دراسة حالة: الحوار الأطلسي:** (عمان، الأردن، ط1، 2020)، ص ص41–42 .

1/القطاع العسكري: يقصد به الأمن في مفهومه الصلب والذي يشمل التهديدات العسكرية التي تمس جميع مكونات الدولة ومؤسساتها وسلامة مواطنيها ويشغل هذا القطاع بقاء الدولة والفاعل بين قدراتها العسكرية الهجومية والدفاعية وادراك النوايا اتجاه بعضها البعض وبالتالي يخص هذا القطاع المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية للدولة.

2/القطاع السياسي: يقصد به مدى استقرار أنظمة الحكم ومؤسسات الدولة وشرعيتها وشرعية ايديولوجياتها.ضمن هذا القطاع نلمس ثلاث مرجعيات امنية هي: الدولة، الانظمة الدولية(الاسيان والاتحاد الاوروبي مثلا) الحركات العابرة للحدود الوطنية(الكنيسة الكاثوليكية والدين الاسلامي) فيمكن للسيادة مثلا أن تهدد موضوعيا بأشياء كالاعتراف أو الشرعية أو السلطة الحاكمة[1].

تهديدات القطاع السياسي تأخذ بعين احدها داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم الديمقراطية وجميع الحركات التي تستهدف وتناهض وتعارض مؤسسات الدولة ورموزها، أما بعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي في الدولة كوحدة سيادية.

3/القطاع الاقتصادي: على مستوى هذا القطاع تتعدد الوحدات المرجعية من الإفراد الى الدول الى النظام الاقتصادي العالمي بمختلف معاييره لكن الارتباط الاول هو قدرة الدول على توفير الموارد الطبيعية وقدرتها على تلبية متطلبات سكانها بما يضمن لهم المستوى المعيشي المقبول الذي يجنبهم الوقوع في الفقر والبطالة، أما على المستوى الدولي يرتبط بمدى قدرة الدول على الوصول الى الأسواق العالمية والتمويلات الضرورية للحصول على مستويات مقبولة من الرفاهية والسلطة في النظام الدولي لأنه كما يوضح باري بوزان أن الوضع الطبيعي للفاعلين في اقتصاد السوق هو المخاطر والمنافسة العنيفة واللايقين كمثال:

[1] عبد المعطي زكي، الأمن القومي قراءة في المفهوم والأبعاد، مصر، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،2016، ص ص 03-04 .

الضغوط التي تمارسها الشركات الدولية على مؤسسات الدول وتحكمها في مستويات تمويل وضررها بالاقتصاد الوطني لذا لا يمكن اعتبارها ضمن رهانات الأمن الوطني.

بالإضافة الى كل هذا يضيف باري بوزان ويشير الى الترابط المهم بين الأمن الاقتصادي والأمن العسكري، وكيف أنّ الأمن العسكري تابع للأمن الاقتصادي بسبب القيود التي يفرضها الاقتصاد على ميزان الدّفاع والأمن[1].

4/القطاع الاجتماعي: يعتبر المجتمع كيانا قائما وموضوعا متميزا للأمن والأمن المجتمعي واحد من أهم قطاعات برنامج البحث في الدراسات الأمنية يتمحور الأمن الاجتماعي حول الهوية أي ما يطلق حول جماعة معينة ضمير(نحن) في مقابل الآخرين والذي قد يكون تهديدا موضوعيا لهذه الهوية التي تمثل امة، اثنية أو جماعة دينية وهذا النوع من الامن متعلق بالهوية والانتماءات الثقافية، الدينية والعرقية وبالتالي هو اعقد الأمون في القطاعات الخمس لباري بوزان.

القطاع المتعلق بالأمن المجتمعي: جد معقد لأنه يتعلق بتعامل مع الهويات التي تعتبر ذاتية وذات بناءات سياقية ممّا يقود في أغلب الأحيان إلى تبنّي سياسات عنصرية اقصائية، وهذا ما يولد عدّة مشاكل وصراعات مستعصية على الحل ومصدرها هي النزاعات الأمنية والعرقية فعندما تحس مجموعة بالاّأمن إزاء محيطها الاقليمي فذلك يؤدي الى ما يسميه باري بوزان بالمأزق المجتمعي(مأزق أمني مجتمعي) الذي يعتبره مولر ناتج عن غياب الأمن المجتمعي وسيكون نتيجة إحساس هذه المجموعة بمساس أحد مكونات هويتها كالدين، اللغة الثقافة، العادات والتقاليد[2].

---

[1] مايسة مدني محمد مدني، "علاقة اسرائيل وأثرها على الأمن القومي العربي"، **مجلّة الراصد**،(العدد 15)، ص 23.

[2] عبد المنعم المشاط، "الاطار النظري للأمن القومي العربي"، في د.عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية 1993)، ص ص 14-17.

5/القطاع البيئي: يعني بالحفاظ على المحيط والمجال الايكولوجي المحلي والعالمي وحماية البيئة من الممارسات البشرية المتسببة في العديد من ظواهر التدهور الأيكولوجي كالاحتباس الحراري، التلوث والجفاف.

كحوصلة لهذه الدراسة يمكن القول أن مجال الأمن يشمل عدّة قطاعات حسب مدرسة كوبن هاجن وتحويل الأمن من موقع دفاعي والحماية من التهديد الى موقع هجومي بتوقع مصدر التهديد واستباقه عبر الطريق التكنو استراتيجي وتعيين المصادر المحتملة للتهديد حسب ما ذهبت إليه مدرسة باريس أو تحقيق أمن الأفراد بتحرّرهم من جميع القيود عن طريق المراكز الأكاديمية الموجّهة للأمن بهدف حماية الفرد وهو ما جادلت فيه ابريستويث[1].

ثانيا: مستويات الأمن

يمكن الحديث عن مستويات خمسة للأمن نوردها كالتالي:(الأمن الوطني، الأمن الإقليمي، الأمن الدولي)

2/ الأمن الوطني: يرجع أموس جوردن Amos Jordan و وليم تيلور W.J Taylor، ظهور الأمن القومي كمصطلح علمي منذ الحرب العالمية الثانية، أمّا جوزيف ناي Nye Joseph و روبرت كيوهان Robert Keohane فيعتقدان بأنه ناتج عن الحرب الباردة، والملاحظة أنه ليس هناك اجماع حول المقصود بالأمن القومي في حماية القيم المركزية(بقاء الدولة والاستقلال الوطني الوحدة الترابية، الرّفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الاساسية...).

وهناك مدرستان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما:

أ/ **المدرسة الاستراتيجية:** تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية، وعلى مفهوم القوة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرّف الأطراف الأخرى، ويرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الإنسان على عقل آخر، وتشمل كل العلاقات الاجتماعية وهي العنصر الاساس في تفسير العلاقات الدولية.

[1] عبد الرّحمان أسامه وياسمين عباس، "الموسوعة السياسية"، على الرابط:
https:// political-encyclopedia.org (09 :31 , 2021-03-09)

ب/ المدرسة المعاصرة (التنموية): يرى أصحاب هذه المدرسة أنّ مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنّما أيضا على التهديد الداخلي، ويقدّمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية...، وتقوم هذه المدرسة على اتجاهين أساسيين هما: أمن الموارد الحيوية والاستراتيجية والتنمية الاقتصادية[1].

أمّا الدكتور مصطفى علوي يعرّف الأمن القومي بأنّه: " مفهوم كلي يقصد به القدرة على كفالة الحماية الكلية لذلك المجتمع السياسي الوطني من أيّة أخطار أو تهديدات أو تحديات تجابهه من الداخل أو من الخارج بحيث يعيش ذلك المجتمع في حالة اطمئنان من الخوف".

2/ الأمن الإقليمي: برز مفهوم الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث نشأت هيئات ومنظمات أمنية ودون إقليمية، كما ارتبط ظهورها بعوامل الجغرافيا السياسية (القارات، المناطق المحيطية بالبحار، المناطق دون الأقاليم)، والتاريخ والثقافة، ومجموعة من التصورات الذاتية والموضوعية، وهو ما يفسّر أحيانا لماذا تستبعد المشاركة الإقليمية بعض الدول المنتمية جغرافيا للإقليم؟ ولماذا بوسع العديد من المجموعات ذات الصلة الأمنية بأعضائها وأهدافها المختلفة التعايش في منطقة واحدة، ولماذا تشكل المجموعات دون الإقليمية في بعض الأقاليم دون غيرها[2]؟

فيمكن الحديث عن مركب الامن الإقليمي regional security complex عبارة عن عدد محدود من الدّول تجمعهم المصالح المشتركة، تهدف الى دعم ركائز وأسس الأمن الإقليمي ومن أبرز النماذج عن هذا المستوى مجلس التعاون الخليجي ومنظمة جامعة الدول العربية كمنظومة إقليمية أوسع.

---

[1] حفيظة مكي، دراسة في الأبعاد والمستويات.. النظريات النقدية الجديدة المفسّرة للأمن، على الرابط التالي:
https://www.acrseg.org (19 :55 29/05/2021)

[2] سليمان أبو سويلم، "الأمن القومي بين الدراسة والتحليل"، **المجلّة الثقافية**، (العدد 2009،)، ص17.

يعتبر هذا المستوى من أهم المستويات التي تطرّقت لها مدرسة كوبن هاجن بالدراسة والتحليل وهي المجمعات الأمنية كمقاربة للأمن الإقليمي الذي اعتبرها بوزان ظاهرة علائقية فلا يمكن لأحد أن يفهم الأمن الدولي لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية.

هذا المستوى طرحه باري بوزان وأطلق عليه اسم المركب الامني الإقليمي فالأمن الوطني الجزائري لا يمكن عند دراسته وتحليله اعتماد مستوى معين لان ديناميكيات الأمن مركبة بالأساس ولا يمكن لها تحقيق أمنها بعيدا عن هذا المستوى الإقليمي المغاربي[1].

3/ الأمن الدولي: يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة التحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به.

وتحقيق الأمن الدولي بتطلب آليات عمل جماعية، منها: نظام توازن القوى، ونطام الأمن الجماعي:

أولا: نظام توازن القوى: ظهر نظام توازن القوى بعد اتفاقية واستفليا عام1648، وتقوم فكرته الأساسية على فكرة أن الصراع هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، حيث تتفاوت الدول في القوى النسبية، وكذا التباين في مصالحها القومية وسعي كل منها الى تعظيم مكاسبها على حساب الأخرى، خصوصا غذا ما اكتسبت دولة ما تفوق ساحق في قواتها وقدراتها، فإنّها ستهدد باقي الدول وهو ما يدفع بالأخيرة الى التجمع في محاور مضادة للدولة مصدر التهديد. وهناك العديد من الوسائل التي تحقق مبدأ توازن القوى منها:

التدخل، المناطق العازلة، الاحلاف الدولية، التسليح، التعويضات الإقليمية، سياسة فرق تسد[2].

[1] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق الذكر، ص9.

[2] سليمان أبو سويلم، مرجع سابق، ص 28.

ثانيا: نظام الأمن الجماعي: ظهر نظام الأمن الجماعي كرد فعل للنظام القديم القائم على نظام توازن القوى، وكان أول تطبيق له ظل عصبة الامم، ثم في إطار منظمة الأمم المتحدة لمنع نشوب الحروب واحتوائها، وهو لا يعني انتهاء الخلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول، وإنما إنكار العنف المسلح كأداة لحلّها، والتركيز على الوسائل والأساليب السلمية، ويمكن تعريفه بأنه:" التزام جميع الدول بأن تشارك بقواتها ضدّ الدولة المعتدية، فور تقرير هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك" وهذا التعريف يقتصر فقط على دور الدول في حفظ السلم والأمن الدوليين[1].

ورغم أن المحافظة على السلم والأمن الدوليين هو ما يهدف إليه كل من نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي، إلاّ أنهما يختلفان في الوسائل، ويمكن الموازنة بينهما في ما يلي:

1/ نقاط التشابه: وتتمثل في:

-المحافظة غلى الوضع القائم من جلال الاستعداد للحرب.

-مركزية استراتيجية للردع.

-تحقيق الأمن والسلم الدوليين مرتبط بالجهود الجماعية المشتركة.

2/نقاط الاختلاف: ويمكن إبراز نقاط الاختلاف بين نظام الأمن الجماعي ونظام توازن القوى في الجدول الآتي:

الجدول رقم(1): نقاط الاختلاف بين الأمن الجماعي ونظام توازن القوى

نظام الأمن الجماعي	نظام توازن القوى
العلاقات الدولية ذات طابع	العلاقات الدولية ذات طابع صراعي

[1] محمد سخري، "الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية"، على الرابط التالي:
http://www.politics-dz.com/ (01-05-2021 , 59: 11)

تعاوني	
التركيز على عالمية الاحلاف	التركيز على الاحلاف التنافسية
الحلف الدولي يكون ضدّ طرف معتد داخل النظام نفسه	التحالف موجّه ضدّ دول أو المجتمعات الخارجية غير المنضمّة إليه
التركيز على انسجام المصالح	صراع المصالح
مركزية التشغيل والتوجيه لانّ مركزه سلطة التنظيم الدولي	الإستقلال النسبي للدول المكونة للنظام ومرونة الاحلاف

المصدر: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية

https://www.politics-dz.com (31:09 ، 09-03-2021)

ويمكن اختصار مستويات الأمن في الجدول الآتي:

الجدول رقم(2): مستويات الأمن

مؤشرات المقارنة	الأمن الدولي الواقعية/ الواقعية الجديدة	الأمن المجتمعي (مدرسة كوبن هاجن)	الأمن الإنساني (UNDP)
الأمن لمن؟	الدول	المجموعات/ الأقليات	الأفراد
القيم المهدّدة	الوحدة الترابية/ اللاستقال	الهوية المجموعاتية	السلامة/ الرفاهية/ الحرية
الأمن في مواجهة أيّة مخاطر	المأزق الأمني روبرت جيرفيس Robert Jervis	المأزق المجتمعي باري بوزان Barry Buzzan	عدم تلبية الحاجات الأساسية للفرد John Burton
مصادر التهديد	الدول الأخرى	السلطة/ المجتمع/ الدول الأخرى (المجموعات الأخرى في شكل عنف مباشر أو بنيوي)	
وسائل تحقيق الأمن	استخدام القوّة العسكرية بشكل منفرد	– تنسيق جميع وسائل الضغط لالزام أطراف النزاع بايقاف العنف –العمل على إيقاف العنف –العمل على الدروب	إستخدام القوّة بشكل جماعي الضوابط المؤسسية والدمقرطة التنمية الاقتصادية المتساندة

		الثلاثة للدبلوماسية –التنمية الاقتصادية المتساندة لتحقيق سلام متساند	
دور الطرف الثالث	التدخل حسب ما تمليه المصلحة الوطنية	التدخل لاغراض انسانية(الاعتبارات الاخلاقية والانسانية)	
قيود تدخل الطرف الثالث	طبيعة وواقع التحالفات الدولية	السيادة ومصالح الدول الكبرى (سوء استخدام التدخل الانساني) غياب اجماع دولي حول معايير إجازة التدخل	

***المصدر**: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية*

https://www.politics-dz.com (09 :33,2021-03-09)

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الطاقوي

مع تزايد الصراع الدولي على مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها خلال العقود القادمة، برزت أهمية مفهوم "أمن الطاقة" الذي أضحى مؤخرا مصطلحا واسعا متعدد الأبعاد وينطوي على جملة من الدلالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، فالصراع الدولي خلال العقود القادمة في ظل توقع كثير من التقارير والدراسات الاستشرافية سيكون محوره الطاقة.

تواجه محاولة ايجاد لمفهوم "أمن الطاقة" عددا من الإشكاليات من جهة، وصعوبة إيجاد تعريف متفق عليه من قبل الباحثين والدارسين والدول المستهلكة والمصدرة من جهة أخرى[1]، وعموما يمكن إجمال إشكاليات تعريف مفهوم "الأمن الطاقوي" في ثلاث إشكاليات رئيسية:

أولا: ليس هناك اتفاق على تعريف محدد لمفهوم الأمن الطاقوي في ظل تبني كل دولة سواء منتجة أو مستهلكة تعريفا خاصا بها، حتى إن الدولة الواحدة قد تتبنى تعريفات مختلفة للمفهوم تختلف من فترة إلى أخرى، وما يرتبط بذلك من سياسات خاصة بتحقيق مفهومها لأمن الطاقة، ومع صعوبة التوافق في التعريف، تبرز صعوبة التنسيق بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة لضمان تحقيق أمن الطاقة وطنيا وعالميا.

ثانيا: قضية الطاقة وإن كانت قضية اقتصادية بالأساس إلا أن هناك أبعادا عدّة للمفهوم لا تقل أهمية عن البعد الاقتصادي، وتتمثل في الأبعاد السياسية والبيئية والأمنية...إلخ ما يضفي قدرا كبيرا من التعقيد على قضية أمن الطاقة في ظل التداخل والتشابك بين تلك الابعاد.

[1] خولة بوناب، **تأثير البعد الطاقوي الأوروبي للسياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي**، مذكّرة مكملة لنيل شهادة الماجستير،(كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف–باتنة– ،2016)، ص ص 89.

ثالثا: على الرغم من أن مصادر الطاقة خاصة النفط والغاز هي سلع اقتصادية تخضع قانون السوق العرض والطلب، إلا أنها أصبحت تخضع لاعتبارات أخرى بعيدة عن السوق أهمها الاعتبارات السياسية والمصلحية[1].

أمن الطاقة: يرجع دانيال يرغن أن مفهوم أمن الطاقة بدء من الحرب العالمية الاولى على حين اتخذ اللورد ونستون تشرشل حول تشغيل السفن الحربية من الفحم الى النفط كمصدر أساسي لتحريك القطع البحرية العسكرية ويعد تشرشل أول من أطلق مصطلح أمن الطاقة، ثم استعمل أمن الطاقة كمفهوم في عدّة وسائل علمية أكاديمية وتميزت بها النخب السياسية والاقتصادية، إلا أن تعاريفه أصبحت مبهمة الى درجة محدودة الرؤيا لعوامل الصراعات وتعدد المقاربات والنظريات واختلافات الدول المنتجة والمصدرة، وظهر مصطلح أمن الطاقة على سطح العلاقات الاقتصادية لأول مرّة في بداية السبعينات من القرن الماضي عندما استخدم البترول كسلاح فعّال في حرب 73بين الدول العربية والدول الغربية المتواطئة مع الكيان الصهيوني، وبدأت الدول الصناعية منذ ذلك الحين وضع استراتيجية أمن الطاقة كأهم استراتيجية وطنية تناقش على أعلى المستويات وتعطي أهمية قصوى من قبل حكوماتها المتعاقبة، وتعد الطاقة الزاوية المفصلية في التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي، حيث أضحت احد المفاهيم والتجليات الأمنية التي أخذت مكانتها العلمية والعملية لانعكاسها على شعوب الدول بالرّفاه الاجتماعي والاستقرار المؤسساتي والسياسي بسبب زيادة الاحتياج إليها فمصدر الطاقة يعتبر مورد استراتيجي في رسم سياسة خارجية مؤثّرة ودبلوماسية نشطة تعزز من تأثيرها في العلاقات الدولية، فالدول المتطورة صناعيا تبدي اهتماما متزايدا بالغ الاثر بمصطلح أمن الطاقة لحساسيته الاستراتيجية، ولا تشذ روسيا عن باقي الدول المنتجة والمستوردة لمصادر الطاقة حيث تعرف أمن الطاقة وفق م. بيلوفا انه ليس هناك تعريف

[1] خولة بوناب، نفس المرجع ، ص 90.

وحيد لأمن الطاقة لروسيا.. أمن الطاقة بدور امن الطلب وأسعار بعيدة المدى والتزامات طوية المدى، كما يقوم كذلك على استخراج كافي من مصادر الطاقة الواقعة في مناطق صعبة جغرافيا[1].

[1] عبد القادر بن سي قدور، " مبادئ سياسة روسية تجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي"، **المجلّة السياسية للدراسات السياسية**، (العدد الأول)، 2018.

المبحث الثاني: الأمن الطاقوي حسب منظورات العلاقات الدولية

لقد أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة معطيات جديدة نتيجة للمتغيرات التي أصبح يقوم عليها النظام الدولي الجديد من تغيير في المفاهيم والمرتكزات إلى الممارسة في الميدان والمعاملات، هذا ما جعل بعض المفاهيم والنظريات السابقة لا تصلح لفترة ما لعد الحرب الباردة، بالإضافة إلى وجود العديد من التعقيد والتدخلات في مواضيع العلوم السياسية خاصة في العلاقات الدولية، حيث ساهم في بروز نظريات ومقربات جديدة من اجل خلق تصور لفهم وتغيير الظواهر السياسية، خاصة التنازعية منها وما يتعلق بالأمن بجميع قطاعاته في ظل تحول دور الفواعل، ولهذا أوجبت علينا أدبيات البحث العلمي أن نخصص الفصل الأول كإطار نظري ومفاهيمي، وفي المبحث الثاني دراسة من فهم وتفسير ترابط هذه المتغيرات من جهة ومن جهة أخرى إبراز أهم ما تطرحه هذه المقاربات النظرية.

المطلب الأول: الأمن الطاقوي حسب البراديم الواقعي

قبل التطرق إلى الانجازات التي جاءت بها المدرسة الواقعية في مجال الأمن، لابد من الإشارة إلى أن الفكر الأمني التقليدي وفي مراحل تطوره استند إلى المنهج المثالي الذي ظهر عقب الحرب العالمية الأولى، ساعيا في منطلقاته إلى ربط مفهوم الأمن بمبادئ الأخلاق والمثل والقيم العليا من اجل الوصول إلى تنظيم أفضل للعالم، وذلك بالدعوة إلى نبذ الحرب وتشجيع السلام ونزع السلاح بإتباع مبادئ وقواعد القانون الدولي العام، لكن الواقع اثبت عجز هذا المنهج في تفسير الظاهرة الأمنية خاصة بعد نشوب الحرب الثانية التي أدت إلى سقوط عصبة الأمم التي وجدت بالأساس من اجل تجسيد مبادئ المثالية على أرض الواقع[1].

[1] جراية الصادف،" تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** ، (العدد8، 2014)، ص 21.

أما الواقعية فهي الطريقة التي يتم وفقها النظر إلى العلاقات الدولية كعلاقات قوة، وهي نفس الفكرة التي نادى بها الفيلسوف الإيطالي **نيكولا ميكيافيلي** في كتابه الأمير حيث دعا هذا الخير إلى جعل القوة والأمن فوق كل اعتبار.

أما **باري بوزان** انتقد المنظور الواقعي لربط الأمن بالقوة وعدم اهتمامه بالجوانب غير العسكرية، حيث يرى للأمن ثلاث شروط أساسية:

- الدول هي المرجعية السياسية لموضوع الأمن باعتبارها المصدر الأعلى للسلطة.
- الدول هي الموضوع المرجعي الأساسي للأمن علاقة مبنية ومتبادلة الاعتماد بين الدول.
- الأمن لا يكون إلا في ظل الفوضوية، حيث يرى أن الأمن لا يكون إلا في ظل نظام تحكمه الفوضى.

ويختلف بوزان عن الواقعيين في :

1- تمييزه بين الدول تبعا لأنظمتها وفعالية سلطتها، ومدى تقبلها لقواعد ومؤسسات تسمح بتنظيم علاقاتها.

2- رؤيته لضرورة التخلي عن التمييز التقليدي بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي ودراسة الديناميكية بين الأهداف الأمنية أي أمن المواطنين والأمن الوطني.

3- اكتشافه لوجود توتر دائم بين أمن الأفراد والأمن الجماعي وبأن هذه الوضعية تؤدي إلى المعضلة المركزية للأمن.

4- تأكيده على الطابع اللامتناهي الذاتي للتهديد الخاضعة قبل كل شيء إلى الخيارات السياسية والتابع لهوية الفاعلين.[1]

لقد أدت سياسة القوي في القرن العشرين غلى بروز أفكار تحكمها وتحركها قواعد موضوعية تمثل انعكاسا لمجموعة القواعد العامة التي تسلكها الدول في بحثها عن الأمن،

[1] توفيق بوستي ،**مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع و تعميق مفهوم الأمن**، المعهد المصري للدراسات،2019،ص 5.

وقد أدى هذا الطرح إلى تبلور الأفكار الواقعية التي تضمنت العديد من المعطيات الأكثر قبولا في ظل تنامي ظاهرة التشكيك بالنوايا بين الدول، وذلك من خلال تفسير سلوك الدولة على أساس الطبيعة البشرية. فالدولة تسعى لتحقيق ذاتها كما يفعل الفرد، وسيادة القوة تحدد سلوك الدول من خلال حجمها وتضارب مصالحها من خلال التركيز على المصلحة القومية وكذلك التركيز على توازن القوي الذي يلعب دورا في تحقيق الاستقرار، إذ أن العلاقات الدولية ليست إلا محرك للصراع.[1]

فالأمن من المنظور الواقعي الكلاسيكي تعود جذوره التاريخية إلى الفلسفة القديمة، فعند المفكر الهندي كوتيليا شكل مفهوم القوة موضوعا مهما في دراساته حول الواقعية من أجل تطوير مفهومها لمواجهة التهديدات المرتقبة من الخصوم المباشرين، إذ يعتبر كوتيليا بان دول التماس الجغرافي هي مشاريع أعداء محتملة، وفي وصفه لسلوك الدول فانه يصنفها إلى دول محاربة وأخرى حيادية إذ يقول:*إن شعرت بتفوقك على خصمك لابد من شن حرب، أما إذا شعرت بعدم القدرة عل ذلك ولكنك تستطيع الدفاع عن نفسك فعليك التزام الحياد*.

ومن خلال هذه المقولة يمكن القول أن الدور الذي تلعبه القوة كمحور أساسي للسلوك الدولي أو السلوك السياسي الخارجي للدولة، ولذلك يرى ضرورة التسلح بالقوة من أجل الدفاع أو الغزو أو مواجهة أي عدوان محتمل عليها، وهو ما ذهب إليه **مورغانتو** حيث اعتبر: "السياسة الدولية ككل هي صراع من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية القوة هي دائما الهدف العاجل".

وبالمقابل أكد **مكيافيلي** على حاجة الحاكم لتبني مقاييس أخلاقية تختلف عن تلك التي يتبناها الفرد العادي، وذلك لضمان أمن الدولة وبقائها، في حين يرى **توماس هوبز** على

[1] وصفي عقيل، أيمن هياجنة وآخرون، "مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية"، **مقال في دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، (2020)، ص6.

غرار **مكيافيلي** بأن: " القوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دائما لامتلاك القوة، ولا يتوقف إلا عند الموت..."

أما **هيغل** فيكاد يكون أكثر الفلاسفة السياسيين رفعا لشأن وأهمية الدولة، بحيث لديه أراء مختلفة عن الكتابات الواقية، وكما يقول أن الوظيفة الأساسية للدولة هي الحفاظ على ذاتها، لقد برز المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة وستفاليا 1648، ونشأة الدولة القومية غلى يومنا هذا، ورغم صياغة افتراضات جديدة للمعادة الأمنية إلا أن المدرسة الواقية لازالت الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية، حيث تنظر لدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية ومحور أية سياسة أمنية وأن الأولوية هي تحقيق أمنها في مواجهة أية تهديدات عسكرية، إذ تعتبر الوسائل العسكرية وحدها الوسائل المتاحة أمامها لتحقيق أهدافها.

أما من الناحية الأكاديمية فقد تزامن صعود الواقية كمذهب مركزي في العلاقات الدولية مع تحولين أساسيين هما:

1- اهتزاز الافتراضات والأسس المثالية التي تكرست في فترة ما بين الحربين العالميتين وذلك لاعتمادها تحليليا على معايير السلوك الدولي وتطورها.

2- تزامن الصعود الواقعي مع الارتقاء الأمريكي إلى الزعامة العالمية، وهو ما أفضى إلى اصفاء نوع من القوة التحليلية على التفسيرات الواقية للشؤون الدولية[1].

لقد سيطرت المقاربة الواقعي في فترة الحرب، وحسبها الأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها واستقلالها السياسي ووحدة أقاليمها في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى لعدم وجود سلطة عليا تستطيع فرض هيمنتها على جميع الدول وعليه يقول **فريدريك شومان** في دراسة له عام 1933:"في ظل افتقاد النظام الدولي إلى حكومة عالمية، فإن من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة".

[1] وصفي عقيل، أيمن هياجنة وآخرون، نفس المرجع، ص 07.

ينطلق الواقعيون في تصورهم للأمن من رفض وجود تنافس في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول غالبا ما تعرف تضاربا بين مصالحها لدرجة قد يقود بعضها الحرب لذلك يفترض من المنظور الواقعي تحليلا صراعيا للعلاقات بين الدول على وجود القوة للحفاظ على مكانتها، لأن الدول مشغولة بالحرب وكما تعتمد على الوسائل العسكرية من أجل تحديد التهديد وتحقيق الأمن، حيث أرتبط مفهومه بالقوة العسكرية ومن أبرز روادها **والتر ليمان:** "تعتبر الدولة امة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إذا أرادت تجنب الحرب فالأمن مساوي للقوة العسكرية ومرادف للحرب".

ومن هنا المنظور الواقعي للأمن يركز على بقاء الدولة الوطنية باعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية، وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية واستقرارها ضد أي تهديد عسكري خارجين والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن، وعليه يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها[1].

على الرغم من ذلك فإن الواقعيون يعترفون بوجود أشكال أخرى للقوة، بما فيها الثروة والمزايا الجيوسياسية، وكما لديهم نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة الوطنية للدولة وذلك من جانب البعد العسكري على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقنين النمو الديمغرافي، المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية، شكل الحكومة والقيادة السياسية والإيديولوجية، وعموما يمكن القول بأن الفكر الواقعي يرتكز على عدة مبادئ وأسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره، وهي كالآتي:

- الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.

[1] وصفي عقيل، أيمن هياجنة، نفس المرجع، ص 09.

- النظام الدولي هو النظام الفوضوي، يفصل عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط وتنظيم العلاقات التنافسية بين الدول.
- تسعى الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها وتوسيع نطاق سيطرتها.
- الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الاستقرار في النظام الدولي، وبالتي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكيات الدول.
- تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول أو الشك، فلا يمكن للدول التأكد من نوايا جيرانها، وهو ما يزيد من احتمال قيام الحرب على الدوام.
- استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته، وذلك

مشروط بتوزيع القدرات خاصة منها العسكرية لاسيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى.[1] .

1- الواقعيون الجدد: يلاحظ نوع من القطعية مع الكلاسيكية التقليدية، حيث يرى بأن التعاون بين الدول ممكن ومرغوب فيه للتقليل من مخاطر اللاأمن وضمان إمكانية التعاون على المستوى الأمني باعتبار أن الدول تهتم بالأرباح النسبية للتعاون أكثر من اهتمامها بالأرباح المطلقة وقد يتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي على أنه أقل حدة لما يكون التنافس بين الدول تفسيره آليات الأمن التعاوني هذه الآليات تحد من الغش في العلاقات بين الدول ومن نقص الثقة والحسابات الخاطئة، ومن أهم روادها **شارلز غلازر**، ميرشايمر، والتز

2- الإثنو- واقعية (الواقعية الإثنية): حيث يرى النظام الدولي يتميز بالفوضى، وهو يحدد سلوك الفاعلين فيه(الدول)، والتحليل الأقصى للمكاسب والتنافس إلى داخل الدولة، ومن أبرز روادها **باري بوس وكوفمان**[2]

---

[1] توفيق بوستي، **مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية**، المعهد المصري للدراسات،2009، ص02.

[2] رابح زاوي، نفس المرجع السابق، ص 54.

ورغم دور مؤشر التعاون في إدارة التفاعلات الدولية من خلال تشابك المصالح والمكاسب المشتركة إلا أن القوة تبقى المؤشر الأكثر مركزية لتحقيق "المعضلة الأمنية".[1]

أما بالنسبة للواقعيين الدفاعيين من أمثال **ستيفن فان إفيرا ، جاك سيندر، ستيفن والت** فيعتقدون أن إتباع أو مواصلة الاستراتجيات الحذرة هي الضامن الفضل للامن، أما الواقعيين الهجوميين يعتبرون القوة هي وسيلة ذات اهمية قصوى لتعظيم المكاسب معتبرين العلاقات الدولية بانها لعبة صفرية.[2]

المطلب الثاني: الأمن الطاقوي حسب البراديم الليبرالي

جاءت الأفكار الليبرالية الأولى للحد من دور الدولة في النشاط الإنساني وكما تعد من أكثر مدارس العلاقات الدولية نزوعا لقيمة التعاون الدولي، على يد روادها الوائل

Fran.h night, fridrish phone haik, emmanweel kent, jermy benth

حيث مثلت تلك الأفكار تحديا كبيرا في مواجهة السياسة الدولية آنذاك، وبرغم ذلك التحدي شهدت النظرية الليبرالية قفزات كبيرة في حقلها التنظيري مع تنامي الدعوات الدولية لتعزيز السلم والأمن الدوليين في القرن العشرين، والتي تعززت بأطروحات الرئيس الأمريكي **وودرون ولسون** عن الحرية والحقوق الأساسية للإنسان والمساواة القانونية.

وخلال فترة الحرب الباردة باتت تلك المسألة إحدى أهم القضايا التي تناولتها الليبرالية في أطروحاتها المنهجيةإذ جعلت من مسالة الحرية القيمة المثلى في العلاقات السياسية على المستوى المحلي والدولي. وكما أن الليبرالية استندت إلى مجموعة من الأفكار والتصورات التي تهم الإنسان، ومن أبرزها:

- إن الطبيعة البشرية ليست عدوانية بشكل ثابت وإنما هي متقلبة وتميل إلى الخير.

[1] نعيمة خيطر،" الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية...اشكالية التعريف والتوظيف"، **مقال**، جامعة الجزائر(3)، ص 274.

[2] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**، (أبوظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث، ط1)، ص71.

- هناك نجانس في المصالح لتصل غلى التوافق الطبيعي بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة
- التعاون الدولي من الأمور المهمة في تحقيق السلم الدوليين وله فائدة مطلقة وليس مرهونا بقوة الدولة.
- إن مسألة الصراع والحرب ليست من المسلمات في العلاقات الدولية.
- صعوبة الفصل بين ما هو داخل الدولة وما هو خارجها، وما بين السياسة والاقتصاد.[1]

فالليبرالية المؤسساتية في سبعينيات وثمانينات القرن العشرين من طرف متطوعي التعدي **كرويرت كوهين و جوزيف ناي** في إطار النظرية المؤسساتية الدولية التي تؤكد على الدور المركزي للمؤسسات الدولية في إطار الرأسمالية وقيم الديمقراطية، وكما أنها تؤدي دورا هاما في تحقيق الأمن الدولي وتحقيق التعاون والاستقرار.

وعليه الليبرالية تقوم على افتراض مؤداه أن انتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة تعقد وتيرة شبكة الاعتماد المتبادل سوف يقضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي، وكما ترتكز على طريقة التأثير في توفير الأمن بواسطة قيم معينة أو خلق نمط من السلوك المحكوم بقوانين معينة، وترتبط بنظام دولي يقوم على شرطان أساسيان وهما:

1- يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون.

2- أن يكون التغيير في درجة المؤسسة يمارس تأثيرا قويا على سلوك الدول.[2]

حيث تقدم الليبرالية الجديدة تفسيرا للأمن من خلال تركيزها على دور المؤسسات الدولية في تعزيز الأمن، وكما يعتمدون في تعريفهم للأمن على منطلقات أوسع وذلك من الجانب

[1] وصفي عقيل، أيمن هياجنة و آخرون، مرجع سابق الذكر، ص 07.

[2] توفيق بوستي، مرجع سابق الذكر، ص ص 13-14.

العسكرية والجغرافية للأمن، وإعطاء أهمية لقضايا الثروة والرفاه والبيئة، وكما ركزوا في بحثهم على المكاسب النسبية. ومن أبرز روادها بروس راست ومايكل دويل.

أما الليبرالية الكلاسيكية فتقدم تفسيرا للأمن من خلال التركيز على فكرة الأمن الجماعي إذ يستبدلون مفهوم الأمن القومي بمفهوم الأمن القومي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن والاستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول، وكما يستندون في تحليلاتهم الأمني على المتغير الديمقراطي، وهذا ما أداه **إيمانويل كانط** في كتابه المعنون "بالسلام الدائم".

كما تؤمن الدولية الليبرالية بإمكانية أن يحقق العقل والحرية والعدالة والسلام في العلاقات، وكما تعود أفكارها إلى "حركة التنوير" ومن أبرز روادها أنصار **إيمانويل كانط وجيريمي بنتام.**[1]

حيث ظهر في الثمانينيات وأواخر التسعينات القرن العشرين العديد من الآراء أمثال" **تيموثي دن**" الذي كان يعتقد أن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها المثيل، بحيث يقوم المنظور الليبرالي المؤسساتي على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي لمواجهة أي فاعل آخرون حيث طور كل من **كيوهان وجورايف ناي** نظرية الاعتماد المتبادل باستحداث مصطلح جديد هو "الاعتماد المتبادل المركب"، وكما كتب **جورايف ناي** عن الليبرالية في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة حيث قال:

" أن العالم بعد الحرب الباردة انتقال من عصر سياسة القوة إلى عصر الجيوإيكولوجيا".[2]

[1] رضا شوادرة،"الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن في المتوسط"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، (المجلد 2، العدد 06، 2020)، ص 54.

[2] توفيق بوستي، مرجع سابق الذكر، ص 16.

فحسب أنصار السلام الديمقراطي فالحرب نادرة أو لا وجود لها بين الدول الليبرالية، حتى في ظل تعارض المصالح كونها تحل هذه المشاكل عن طريق الوسائل السلمية كالمفاوضات والتحكيم والوساطة والتوفيق.

كما يرى **مايكل دويل** أن أحدى الديمقراطية هي أن الخلافات تعالج قبل وقت طويل من إن تصبح منازعات تخرج إلى الساحة العامة، بحيث يؤكد الليبراليون على أن السلم يرتبط بانتشار الديمقراطية في العالم فكلما زاد عدد الديمقراطيات قلت احتمالات الحروب، فالأمن عندهم يتحقق من خلال نشر مبادئ الديمقراطية.[1]

كخلاصة عن فكرة السلام الديمقراطي تتمحور حول كون الحروب والنزاعات بين الدول الديمقراطية نادرة، ومن المعتقد أن الديمقراطيات تسوي خلافاتها المتعلقة بالمصالح دون التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا بنسبة أقل مما تفعله الدول غير الديمقراطية.[2]

المطلب الثالث: الأمن الطاقوي حسب لبراديم البنائي

يرى أنصار الاتجاه البنائي بأن الأمن في العلاقات الدولية لا يتأثر فقط بسياسات القوة ولكن أيضا الأبعاد الاجتماعية حيث أن أساسيات السياسة الدولية هي في الواقع هياكل وبنية اجتماعية كما أن التفاعل الاجتماعي بين الدول يمكن أن يحدث تحولا أساسيا نحو المزيد من الأمن الدولي ويعتقد وأنت بان سياسة القوة هي فكرة تأثر في الطريقة التي تتصرف بها الدول، وكما تتأثر الدول بالهويات، ولذلك يجد أنصار الاتجاه البنائي بان الأفكار إلى جانب القوة المادية تشكل أساسيات في أمن وسلام البنيات اجتماعية في العلاقات الدولية، إذ تساهم المكونات الثقافية لدى صناع القرار التأثير في اهتمامات الدولة

[1] أوشن نصر الدين، "مدى تأثير قل الدراسات الأمنية بالتنظير في حقل العلاقات الدولية"، مداخلة ألقيت في **ملتقى الدراسات الأمنية**، جامعة العربي بن مهيدي–أم النواقي–كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، 2013.

[2] نسيمة طويل، **المثلثاتية الإيستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا**، برلين– ألمانيا ، اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط 11 ، 2017، ص 34.

الأمنية، حيث تلعب الهوية الثقافية دورا في تحديد أولويات الدولة والتأثير في سلوكياتها تجاه الآخرين. وعليه يقوم هذا الاتجاه على مجموعة من الأساسيات وهي:

- إن النظام الدولي يتكون من بناء مادي واجتماعي، حيث أن البناء الاجتماعي هو الأهم.
- تحديد المصلحة الوطنية للدول من خلال التفاعل مع بنية النظام الدولي الاجتماعي.
- تحديد الأمن من خلال عمليات التفاعل المستمر بين الفاعل والبناء.
- تعد الهوية والثقافة من المسائل الأساسية في سلوك الدول الخارجي.[1]

وبهذا الاتجاه كتب **نكولاس أنوف** كتابه "عالم من صنعنا" الذي يعد من البدايات الأولى للبنائية في العلاقات الدولية. فالدول والمجتمعات والعالم بالنسبة إلى **أنوف** ما هي إلا من صنع الناس من خلال تفاعلاتهم البيئية ومع البناء.[2]

أما البنائية ورغم اختلاطها في بعض الأحيان بمفهوم الوظيفية فغنها تعني النموذج أو الشكل الذي تتخذه الحركة الضرورية لاستمرار بقاء النظام وثمة من يميز بين الوظيفية البناءة والوظيفية الهدامة كما يفعل **مارتن ليفي**.

أما البنائية فهي تلك النتائج التي تعمل على مساعدة النظام على التكيف في حين الهدامة تشر إلى تلك التي تقلل أو تضعف من قدرة النظام على التكيف.[3]

---

[1] وصفي عقيل، أيمن هياجنة و آخرون، مرجع سابق الذكر، ص 07.

[2] خالد المصري، " النظرية البنائية في العلاقات الدولية" ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، (مجلد 30، العدد 02، 2014)، ص 318.

[3] حيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتقاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، (الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1985)، ص 112.

يمكن للأمن أن يتحول ويتحسن بشرط أن تتغير طريقة التفكير وبصورة حيادية، فالمقترب البنائي يبعث على التفاؤل لأنه بدل الاعتقاد بديمومة التنافس والتنازع فإنه يمكن أن يزول بتبني أفكار سلمية، فالنظرية البنائية تقوم على مجموعة من المبادئ وهي:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل
- ذاتية البني الأساسية للنظام القائم على الدولفي إطار تنسيق مترابط بفعل البنية الاجتماعية.[1]
- تتشكل هويات ومصالح الدول

إن الفرضية المركزية المشتركة بين مختلف المقاربات البنائية حول الأمن والدراسات الأمنية هي اعتبار الأمن بناءا اجتماعيا، فلقد أكدت **كارين فيارك** أن الأمن يمكن أن يفهم على سبيل أنه حماية القيم المركزية للجماعة، من أجل أن يقدم تعريفا موسعا كهذا يجب أن نبحث عن ماهية هذه الجماعة في حد ذاتها وما هي قيمها الجوهرية ومن هي الجهة التي يمكن أن يأتي منها التهديد لهذه القيم وكيف تحقق الحماية لهذه القيم.[2] ومن أبرز روادها **كارل دويتش.**

من بين الافتراضات التأسيسية التي قامت عليها البنائية وجاءت كرد فعل على البناء الواقعي هو رؤيتها للواقع الدولي الذي تنظر له الواقعية على أساس الترابطية المادية للوحدات الأساسية في النظام الدولي، وانطلاقا من الاختلاف النظري العميق الخاصة في صوره الإيستمولوجية بين العقلانيين والتأمليين، تبدو البنائية وكأنها الأفق الوحيد لعملية التنظير في العلاقات الدولية، وذلك لأنها أقرب إلى "جسر الفجوة" أو كما يسميها **ستيف سميث** بأنها العقلانية المقبولة عند التأمليين.[3]

---

[1] إنعام عبد الكريم أبومور، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،(كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة،2013) ص 128.

[2] رضا شوادرة، مرجع سابق الذكر، ص 55.

[3] خالد معمرى حندلي، مرجع سابق، ص 116.

فالمقاربات والمنظورات في الحقل الأمني، أداة إلى ظهور العديد من الاكتشافات عند البحث في أسباب وعوامل تطور الدراسات الأمنية، بحيث مرت بثلاث مراحل تاريخية كما يصنفها **ماك سويني** بداية من فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى التي تميزت بتحيزات ليبرالية متفائلة، ثم ما بعد الحرب العالمية الثانية ساد المنظور الواقعي على دراسات الأمنية والعلاقات الدولية عموم في إطار التأثير بسياق الحرب الباردة وسباق نحو التسلح الأمريكي–السوفيتي وشعور الأمريكيين بخطر اقتراب الحرب، ثم في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات التي شهدت التفكك المفاجئ للاتحاد السوفياتي دون حرب عالمية جديدة.[1]

يرفض البنائيون المفهوم المادي البحث الفوضى الدولية ويعتبرونه من طبيعة اجتماعية، بل ويعتبره **ألكسندر وندت** مفهوما فارغا من المعنى إذ يعتمد على ما نحمله به، إذا نظرت الدول إلى بعضها البعض كأصدقاء كانت بنية الفوضى قائمة على معاني الصداقة، وإذا نظرت الدول إلى بعضها البعض كأعداء كانت بنية الفوضى مليئة بمعاني العداء والعدوانية، فالفوضى كما يقول ونت هي ما صنعته الدول منها، وعليه فطبيعة العلاقات التي تقوم بين الدول تتأثر إلى حد كبير بما تريده الدول ذاتها. وبالتالي هناك دائما إمكانية التغيير.[2]

وعليه نلاحظ أنه في الوقت الذي تميل فيه كل من الواقية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية فإن المقاربات البنائية تركز على تأثير الأفكار، وبدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية، كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأنه يشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح. ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول إذن

---

[1] عبد الوهاب محمد، **مفهوم الأمن بين تعدد المنظورات وتباين السياقات**، المعهد المصري للدراسات، 2012، ص3.

[2] محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم السياسية2015)، ص 81.

فالبنائية تهتم أساسا بمصدر التغير أو التحول، وهذه المقاربة حلت محل الماركسية كمنظور راديكالي للشؤون الدولية.

فالنظرية البنائية لها عدة إسهامات ومنها:

- هذا الاتجاه النظري أولى أهمية لدراسة الجانب الثقافي وتأثيره في تفسير العلاقات الدولية.
- إعادة النظر في المصلحة الوطنية وأنها ذات طبيعة مادية فقط.
- أولت أهمية معتبرة للهوية التي تحدد بواسطتها الإدراك بالنسبة للقادة والمواطنين.
- أكدت على الفرق بين المجتمع الدولي والذي هو نادي للدول، والمجتمع العالمي الذي يشكل عدة فواعل دولية بجانب الدول.[1]

المبحث الثالث: دور البعد الجيوبوليتيكي في تحليل أمن الطاقة الأوروبي

بروز الجيوبوليتيك في القرن التاسع عشر، وكما عرف العديد من الآراء والتعريفات المختلفة من قبل المفكرين الجيوبولتيكيين، بحيث يعبر عن دراسة تأثير الأرض برها وجوها وثرواتها وموقعها، أي يقوم على الدراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ، ولفهم الجيوبولتيك يجب التطرق الى مفهومه في الفكر القديمة والحديثة.

المطلب الأول: الجيوبولتيك دراسة مفاهيمية

1-تعريف الجيوبولتيك:

يمكن تعريف الجيوبولتيك باعتبارها صراع مختلف القوى (الدول والحركات التحرير) في بيئة جغرافية من أجل السيطرة والتوسع خارج البيئة، ويحتدم الصراع وفقا لما يروج له من

[1] إنعام عبد الكريم أبو مور، مرجع سابق ، ص ص 129، 131.

أفكار وعقائد، وإلى جانب تأثير العوامل المادية، كالجغرافيا والاقتصاد والديمغرافيا، حيث برزت العوامل اللامادية (القيم والأفكار) ذات الصلة بالبعد الجغرافي في فترة ما بعد الحرب الباردة كمحركات للسياسة الداخلية والخارجية.[1]

فإن للجيوبولتيك مفهومان عامان ، وهناك من ينظر إليها من وجهة نظر طبقة القائمة على الفكرة الألمانية الخاصة بالمجال الأراضي، بعده المجال الحيوي للدولة على أنها كائن حي والتي تؤدي إلى نشو الحرب، أما من الجهة الوسع فيقوم على دراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية.[2]

ومن مفهومه اللفظي يظهر ان مضمونه يجمع بين الجغرافية والسياسة، أي يقوم على الدراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية، وهنا يكون التأكد على المظاهر الجغرافية للعلاقات الخارجية، فالجيوبولتيك تؤدي إلى معرفة فريق العمل السياسي في المستقبل، وتظل كصوت الضمير تذكر السياسيين بما يجب أن يقوموا به لمصالح بلادهم.[3]

تعني كلمة الجيوبولتيكيا " علم سياسة الأرض"أي علم يبحث فيما بين السياسة والرقعة الأرضية من علاقات، وأنه يهدف بصفة خاصة على الاستفادة من المعلومات الجغرافية لدى مادة الدول و سياستها.

ويعد **رودلف كلن** أول من ابتدع هذا الاصطلاح في عام 1899 واعتبرها مرادفا للجغرافيا السياسية، حيث قدم تعريفا للجيوبولتيك على انها نظرية الدولة ككائن حي أو ظاهرة تشغل حيزا من الأرض.

و**جون كيفر** الجيوبولتيك ما هي إلا السياسة الخارجية للدولة من وجهة النظر الوطنية.

وعليه هناك العديد من التعريف حول الجيوبولتيك ومنها:

---

[1] عبد الله راقدي،"الجيوبولتيكيا الحضارية في حوض المتوسط في ظل تهديدات الإرهاب واليمين المتطرف"، **المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، (العدد 26، 2017) ص 05.

[2] نوار خليل هاشم، محمد كاظم عباس المعيني، "مابين الجيوبولتيك والجيوستراتيجية، دراسة في اختلاف المفاهيم"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية** (مجلد 04، العدد 02، 2020)ص 436.

[3] محمد عبد الغني سعودي، **الجغرافية السياسية المعاصرة**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2010، ص 12.

1-علم علاقة الأرض بالعمليات السياسية

2-هي النظرية التي تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض

3-هي العلم الذي يبحث في المنظمات السياسية للمجال الأراضي وتكوينها

4-هي الأساس العلمي الذي يقوم على فن العمل السياسي للدولة في كفاحها من أجل الحصول على مجالها الحيوي

أما حسب **ديمانجون:** هي عبارة عن مسعى وطني، والغرض منه الدعاية والتعليم وأنها دراسات تهدف إلى تبرير الأهداف السياسية للدولة.[1]

وعرفها **هنري كيسنجر**" بأن الجيوبولتيكا المقاربة التي تولي اهتماما لمقتضيات التوازن"و**جكوب كويجال**" الجيوبولتيكا هي هدف واقعي حقيقي ملموس، مستقل عن تطلعات الدولة والمصالح، والذي يحدد الطرق ومراكز الموارد"

وقدم **إيف لاكوست** تعريفا للجيوبولتيكا مفاده" دراسة مختلف أشكال الصراع السلطة على الأرض أو التأثيرات في إقليم معين"

ويميز **إيف لاكوست** بين جيوبولتيك داخلية وخارجية،على النحو التالي:

* الداخلية: تتناول الخلافات ضمن الدولة الواحدة مثل: الاتجاهات الانفصالية أو الوحدوية، أو التنافس السياسي.

* الخارجية: تتناول نزاع القوى السياسية على الأراضي، وفيها تندرج الخلافات الحدودية والخلافات القائمة على مساحات جغرافية.[2]

أما **ألكسندر دوغين** فيراها من وجهة نظر السلطة" هي علم السلطة ومن أجل السلطة، قانون الجيوبولتيك قانون ثنائية العفو تبين البر في مواجهة البحر، ويضيف أنها تعني بصراع الأقوياء على الكرة الأرضية.[3].

---

[1] كامل أبو ضاهر، الجيوبولتيكا والجغرافيا السياسية، 2012، ص 03.

[2] عبد الله راقدي، مرجع سابق الذكر، ص 211.

[3] نوار خليل هاشم، محمد كاظم عباس المعيني، مرجع سابق الذكر، ص 438.

2- الجيوبولتيك قديما:

الجيوبولتيك في القديم ارتبطت بالوضع الجغرافي الذي تعيشه الشعوب التي بدورها كانت تنقسم إلى قبائل أو عشائر أو إمارات أصبحت قائمة بحد ذاتها في الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط، فقد كانت فكرة الوحدات الجغرافية المتكاملة مثل الأودية والأنهار تسيطر على السياسات القديمة مثل: واد النيل الذي قامت عليه الحضارة المصرية أو ما بين النهرين الذي نشأت فيه دول سومر، أكادو بابل وآشور ووادي الأردن الذي أقام عليه لوط وقومه لما انفصلوا عن إبراهيم الخليل الذي فضل الإقامة في الهضاب والتلال، حيث عرفت الصحاري والجبال مناطق متميزة خارج الدولة وداخل نفوذها السياسي، وقد أجبرها على القيم برسم حدود ومعسكرات، كم سعوا إلى إجبار الرعاة على احترام الدولة وإقامة علاقات تجارية، وفي ضوء كل هذا تمكن الرعاة من عبور بابل ومسالك العراق القديمة، وكذلك اجتاحوا مصر في صورة الهكسوس، فمنذ القدم عرف الصراع الدائم بين الحضر والبدو تحولات في التركيب السياسي والعسكري لدول المشرق وفظهرت دول قوي في الهضاب المحيطة مثل: هضبة إيران(ميديا واللأخمنيوي) وهضبة الأناضول(الحثيون). فالإغريق لم يكونوا دولة بمعنى المفهوم بل مجموعة من الدويلات امتدت من البحر الأسود إلى الحوضين الشرقي والغربي للبحر الأبيض المتوسط فجيوبولتيك الإغريق مرتبط بالأقاليم المناخية العامة العالمية وأقدم ما وصل إليه خريطة (هيكاتيوس) في القرن السادس قبل الميلاد، حيث انقسم العالم إلى إقليمين مناخيين البارد يمثل أوروبا وشمال آسيا والدافئ يمثل آسيا وإفريقيا، وعلى ذلك يعتبرها الظروف الطبيعية للإقليم الدافئ أكثر ملائمة لتكوين القوى الدولية، على خلاف (بارمينيدس) الذي قسم العالم إلى خمسة أقاليم مناخية، حيث يرى الإقليم المعتدل الذي يسكنه الإغريق يتميز بالقوة، وهنا فالجيوبولتيك الإغريقي ترتكز على الوسط الطبيعي أو الجغرافي.

ومن جهة أخرى نجد الرومان ومن أبرز رواده نجد **سترابو** القائل أن مركز القوة العالمية في الأقاليم القارية وليس الهوامش البحرية للقارات تتمثل في أوروبا، حيث أشار **سترابو** إلى (العالم ذي الأهمية) والذي حدده بامتداده من أعمدة هرقل (جبل طارق) إلى خليج المحيط الشرقي (البنغال) ومن إيران (إيرلندا) إلى سينلسون (سيبلان: سيريلانكا)، أما **بطليموس** رفض وجود فكرة محيط كامل من البحار حول الجزيرة الأرضية، كما جعل الأرض تمتد نحو الشمال والجنوب والشرق في أرض غير معروف[1].

أما الجغرافي **بليني** فقد أعطى صورة جيوبولتيكية فريدة للإمبراطورية الرومانية واستعمل طرق الحركة البرية والبحرية لتحديدها، وفي الواقع **بليني** رسم الصورة الجيوبولتيكية، حيث استمدت واقعها من تفسير المفكرين الجيوبولتيكيون من أجل تبرير وقع الإمبراطورية الرومانية عن طريق الحركة البرية والبحرية وفي بعض الأحيان نجد الطرق الرومانية عائق نهري مثل: نهر الرايف أو الدانوب أو الفرات أو النيل.

وكما ساهم الجغرافيون العرب عن طريق اهتماماتهم بالجغرافيا الوسطية والإقليمية والفلكية ورسم الخرائط، إلى تقسيم العالم إلى قسمين رئيسيين هما أوروبا في الشمال وإفريقيا وآسيا في الجنوب، حيث أن الأفكار الجيوبولتيكية العربية عامة كانت موجهة نحو السيطرة القارية السياسية والسيطرة التجارية– البرية والبحرية إلى المحيط الهندي وشرق آسيا ووسطها وإفريقيا الزنجية، وعلى ذلك اعتبرت الطرق البرية والبحرية الإسلامية عصبة الامتداد الإمبراطوري في كل اتجاه.

وفي الأخير نجد النظرة الجيوبولتيكية القارية الموجهة نحو الحضارات العليا في الشرق الأوسط والبحر المتوسط والعالم الإسلامي قد تغير جذريا على إثر الكشوف الجغرافية.[2].

---

[1] محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، القاهرة،** مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014، ص ص 54–55.

[2] محمد رياض، نفس المرجع السابق، ص ص 56–57.

3- الجيوبولتيك حديثا:

استؤنف التنظير الجيوبولتيك منذ أواسط القرن التاسع عشر وكان رواده من الأمريكيين والبريطانيين، ومفكري ألمانيا الصاعدة أما الفرنسيون فكانوا معارضين لهذا العلم الذي شعروا بأنه يتجاوزهم ويعطي أسلحة أيديولوجية لخصومهم الألمان، لكنهم مالبثوا أن انخرطوا فيه دفاعا عن مصالحهم، مما أدى إلى تطور هذا العلم واخذ أبعادا مختلفة أمر مؤسس على طبيعة الأشياء[1].

ولقد رأى **إيمانويل كانت** أن الدولة الأوروبية دائمة الحروب فيما بينها بسبب رغبة هذه الدول في إخضاع بعضها البعض ، ومن ثم فان إيجاد إتحاد أوروبي من الدول المستقلة الحرة يمكن أن يؤدي إلى إحلال السلام في العالم نتيجة إلى أوروبا في عصر **كانت** كانت تسيطر على أقدار العالم السياسية.

على عكس الإتحاد العالمي للدول كما رآه كانت في صورة"الدولة العالمية" فإن مؤسسي الجغرافيا الحديثة قد أكدوا على مفهوم الإقليمية المرتبط بالأنماط الإقليمية، وقد أصبحت هذه الأفكار الإقليمية أسس الجيوبولتيكا الحديثة، وتأخذ الأفكار الحديثة في الجيوبولتيكا العالم على أنه ينتظم في أنماط من توزيعات اليابس والماء وخطوط تصل هذه التوزيعات فيما بينها فعلى سبيل المثال ترى إحدى الأفكار الجيوبولتيكية أن التركيز يجب أن يصب على الكتلة القارية المتكونة من أوروبا وآسيا وإفريقيا معا، فهناك 56 من مساحة اليابس العالمي 84 من سكانه، وحول هذا التكتل الأرضي الكبير مسطحات مائية واسعة تبلغ ثلاثة أضعاف مساحة اليابس، هذه هي فكرة "الجزيرة العالمية" وواضح أن مركز ثقل هذه الفكرة يرتبط بأكبر مساحة من الأرض اليابسة، وفكرة أخرى تركز على النصف الشمالي من الكرة الأرضية: أوروبا وآسيا وشمال إفريقيا وأمريكا الشمالية والوسطى، وهنا نجد 60 من مساحة اليابس الأرضي و 40 من السكان، والتركيز هنا على مسطحات الماء والهواء التي

[1] محمد طي، **الجيوبولتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن**، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ط1، 2019، ص 08.

تربط أوروبا وآسيا بأمريكا، وهناك أفكار أخرى عالمية مثل تلك التي تركز على الأطلنطي على أنه رابط بين الأمريكيين وأوروبا وإفريقيا معا، باعتبار هذه القارات الأربع والمحيط الذي يربط بينهما هي التكتل الأراضي ذو الأهمية في العالم[1].

حيث ترتبت على هذه الأفكار نظريات استراتيجية مختلفة، فاستراتيجية الجزيرة العالمية تؤكد أن من يحكم أوروبا وآسيا يحكم العالم، ويرتبط بالجزيرة العالمية كفكرة جيوبوليتيكية نظرية استراتيجية أخرى تماما لفكرة قلب العالم، ونظرية ثالثة تقول أن حكم العالم القطبي قد يؤدي إلى النفوذ العالمي، وإلى جانب هذه النظريات نجد نظرية تقف موقف التوفيق بينهما، فلا هي تطالب بحكم قلب الجزيرة العالمية ولا قطبها أو أطرافها، ولا تدعوا إلى السيطرة العالمية، بل هذه النظرية تهدف غلى إحداث تعادل في ميزان القوى العالمية بين قوتين أو ثلاث على المستوى العالمي، وعليه فإن الإستراتيجيات في الماضي والحاضر مرتبط بظروف الزمان والتقنيات التي وصل إليها الإنسان، خاصة تلك المرتبطة بالأوضاع الجغرافية، فأصول النظريات الحديثة تعود إلى مؤسسي الجغرافيا الحديثة **ألكسندر فون همبولت** و**كارل ريتر** ، حيث أكد على وجود علاقات متبادلة بين الإنسان والدولة والمحيط الطبيعي ، حيث قام **كارل ريتر** بتقسيم العالم إلى قسمين أساسيين هما: الأرض (القارات) والماء(المحيطات) والحدود بين هذين القسمين هي دائرة عظمى تمر من البيرو إلى جنوب آسيا.

وكذلك قسم **كارل ريتر** المحيطات إلى حوضين هما الأطلنطي والباسيفيكي، وقد فسر الجغرافي الفرنسي **أرنولد جويه** آراء **ريتر** في منتصف القرن التاسع عشر، ووصف العالم القديم بأنه عالم الجبال والهضاب وأن سهوله محدودة الاستغلال.

[1] محمد طي، نفس المرجع السابق، ص 09.

وكان **أرنولد جويه** أول من يؤكد أهمية الموقع المركزي للقارة الأوروبية داخل المحيط الذي هو في الحقيقة الطريق الرئيسي في العالم، ويرد أيضا أن آسيا مهد الحضارة وأوروبا المكان الذي نصبت فيه الحضارة وأمريكا الشمالية هي نقطة النهاية للعملية الحضارية[1]

المطلب الثاني: دور القرب الجغرافي في تفسير طبيعة الاحتكار الروسي الأوروبي

تزخر روسيا الى جانب ضخامة الإقليم بمجموعة هائلة من المؤهلات الطبيعية والاقتصادية التي جعلتها توصف في السنوات الأخيرة كقوة عظمى في هذا المجال.

أ/ أهمية الموقع الجغرافي:

تعدّ روسيا أكبر دولة من حيث المساحة في العالم، إذ تبلغ 17,075,400 كم^2 وهي تقريبا ضعف مساحة كندا ثاني دولة تليها مباشرة، وبعدد سكان قدّر في جانفي2015 ب 146,5 مليون بعد ضم شبه جزيرة القرم مع بقاء أكثر من 50 مليون يتحدّثون اللغة الروسية خارج أراضيها، يبلغ طول البلاد من الشمال إلى الجنوب أكثر من 4000كم، ومن المغرب إلى الشرق 10,000كم، حيث تستغرق الرحلة بالقطار من موسكو غربا إلى ميناء فلاديفوستوك في الشرق سبعة أيام تمرّ خلالها عبر 8حزم ساعية، وتتطابق حدود روسيا الاتحادية على امتداد كبير مع حدود الاتحاد السوفياتي، فيحدّها من الشمال الغربي النرويج وفلندا، ومن الغرب جمهوريات استونيا ولاتفيا وبيلاروسيا، وتحدّ جمهورية بولونيا مقاطعة كالينجراد، وتحدها من الجنوب الغربي جمهورية أوكرانيا، وفي القوقاز تحدّها جمهوريتا جورجيا وأذربيجان، وفي سيربيا تحدّها كازاخستان، ومن ثم نحو الشرق والجنوب الشرقي جمهورية الصين ومنغوليا، وفي الشرق يحدّها الجزء الاخير من الحدود البرية لجمهورية كوريا، فضلا عن أنّها تجاور قارة امريكا عبر مضيق بيرينج وألاسكا وجزر الأليوشن، ويقع

[1] جلال خشّيب، الجيوبوليتيك في القرن الحادي والعشرين: انتصار الجغرافيا وعودة عالم الثيوسيديدس، على الرابط التالي:

https://caus.org.lb (21 :31 29/07/2021)

الجزء الاكبر من الأراضي فيما بين دائرتي عرض 50 و 70 شمالا، وبالتالي 20 من الأراضي الروسية يقع داخل الدائرة القطبية الشمالية، وهذا ما يسمح مقارنتها جغرافيا مع كندا وليس الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية، كما يسمح التمعن في الخريطة الروسية معرفة أنّ موقعها قاري بما ينطوي عليه من أسباب القوّة والضعف، وصحيح كونه موقعا منيعا يتيح لها مزايا استراتيجية، لا يستهان بها إلاّ أنّه ليس بالموقع الجغرافي المثالي من حيث السيطرة وسيطرة النفوذ[1]، فبالرغم من احتفاظ روسيا بجميع الموانئ البحرية التي كانت لدى الاتحاد السوفييتي غير أنّه هناك صعوبة للوصول البحار والمحيطات مقارنة بالدول الاوروبية التي لا يكاد أي جزء منها يبعد 400 ميل بحري عن المراكز السكانية كأقصى حد، اما في روسيا فالمحيط المتجمد الشمالي بعيد عن المراكز السكانية وعدد قليل من المنافذ البحرية المتواجدة معظمها غير صالحة للاستعمال في فصل الشتاء، ويقدر الأخصائيون الروس أنّ91 من الإقليم الروسي و 88 من السكان متواجدون في مناطق تبعد بأكثر من 500كم عن بحر جالي من الجليد لأقل من شهر في السنة، وأنّ 67 من الإقليم و40 من السكان متواجدون على بعد 1000كم من البحر[2].

ب/ الموارد الطبيعية:

تعدّ روسيا أغنى دول العالم من حيث احتياطي الموارد المعدنية العالمي، فلديها 10٪ من الاحتياطي العالمي من النفط و 25٪ من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، وامدادات وفيرة من المعادن الثمينة، ومعظمها يقع في سيبيريا والشرق الاقصى، ساهمت هذه الوفرة في المعادن بتمتع روسيا بالاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة وجعلها من أكبر مصدري الطاقة

[1] أمينة ايجر، "عودة روسيا الى الجيوبوليتيكا: بين الفكر وتحديدات الواقع"، **المجلّة الجزائرية للدراسات السياسية،** (العدد2، 2018)، ص ص 120-130.

[2] أمينة ايجر، نفس المرجع السابق، ص ص 140-145.

على مستوى العالم، حيث كان النفط والغاز العاملين الرئيسيين لمصدر العملة الصعبة للاتحاد السوفييتي ومازال كذلك بالنسبة لروسيا الاتحادية[1]

تزخر روسيا الى جانب موارد الطاقة بكميات هائلة من المعادن التي تستخدم في الانتاج الصناعي، فتحتل الصدارة في انتاج النيكل والبلاديوم في العالم نسبة 20٪ من 75٪ من الانتاج العالمي على الترتيب، والمتواجدة في سيبيريا الشرقية وفي جزيرة لولا قرب مورمانسك، وتصنف كرابع منتج للبلاتين، ومن بين العشرة الأوائل من منتجي النحاس في العالم، وتحتل المرتبة الثانية عالميا في انتاج الذهب، وحققت أكبر احتياطي منه عام 2005، أمّا فيما يخصّ الحديد والصلب فروسيا حافظت على مرتبتها الخامسة كأكبر منتج في العالم ورابع مصدّرا له عام2016، حسب التقرير الذي أعدّه خبراء وكالة التصنيف العالمي "ريا ريتينغ" نقلا عن بيانات اتحاد "وولد ستريت" أي ما يقارب 105 مليون طن سنويا و17٪ من الانتاج العالمي، كما تحتكم روسيا على ربع احتياطي الخشب في العالم، فهي أوّل دولة مصدّرة له[2].

ج/ المحدّدات الاقتصادية:

شهدت روسيا حالة من الازدهار في السنوات الاخيرة وذلك بفضل:

ارتفاع أسعار صادراتها من السلع الأوّلية بحيث وصل النمو الاقتصادي عام 2002 إلى 4,1٪ و 7,1 ٪ عام 2003.

تحصين الاقتصاد، وذلك ضدّ اضرابات أسعار المواد الخام في الاسواق العالمية عن طريق إنشاء "صندوق الاستقرار" (وهو صندوق الادخار من مبيعات النفط)، الذي يبلغ

---

[1] فيرونيكا حليم فرانسيس، **جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية "دراسة في أثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، (كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الاقتصادية، جامعة الاسكندرية،2019)، ص ص 151-152.

[2] أمينة ايجر، مرجع سابق، ص 150

رصيده حوالي 400 مليار روبل عام2004 أي 13,5 مليار دولار وارتفع خلال عام 2005 إلى 510 مليار روبل أي 17 مليار دولار.

أضحى الاقتصاد الروسي بعد مراحل الاصلاحات التي مرّ بها، وتطبيق قواعد اقتصاد السوق وإنشاء قوّة شرائية لدى المستهلكين، وتوفير الارضية المناسبة لدعم متوسطي وصغار رجال الاعمال وخفض الضرائب، من أكثر الاقتصاديات في العالم جاذبية للاستثمارات المحلية والاجنبية على سواء وإنّ تسارع وتائر التنمية الاقتصادية في روسيا وتعدد اختصاصات فروعه وارتباطها مع اقتصاديات دول آسيا وأوروبا واتساع نشاط الرأسمال الروسي العام والخاص خارج حدود البلاد.

ومن اهم القطاعات الاقتصادية لروسيا نجد:

الزراعة: تضمّ روسيا 220 مليون هكتار من الاراضي الزراعية و 120,000نهر صغير.

الصناعة: هذا القطاع لم ينج من الأزمة لافتقاره لمصادر التمويل والاستثمار، حيث بلغ معدّل الهبوط في الانتاج الصناعي 25٪ عام 1994.

المعادن: روسيا من أكبر الدول الغنية بالثروات الطبيعية، فسيبيريا وحدها تضم أكثر من سدس الذهب في العالم وخمس البلاتينيوم وثلث الحديد وحوالي ربع ما هو موجود في العالم من خشب.

الطاقة: تمتلك روسيا 29 مصفى كبيرة بقدرة انتاجية تزيد على 9 ملايين برميل في اليوم، وقدر الاحتياطي الروسي من النفط والغاز بحسب احصاءات عام 1995ب: 49مليار برميل من النفط و 1, 48 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي.

الاعتماد الخارجي: اختارت روسيا طريق الليبيرالية، وأعلنت عن تضامنها مع الدول الغربية من خلال الشراكة الاقتصادية ودمج اقتصادها بالنظام الاقتصادي الرأسمالي وهو ما شكل أسس سياسة روسيا الخارجية في بداية ظهورها[1].

[1] رافع مبارك، **الثابت والمتغير في سياسة روسيا الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى : دراسة حالة كازاخستان(1991-2012م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013)، ص ص 43-44.

د/ المحدّدات السكانية:

يصل عدد سكان الروس حسب الاحصائيات الاخيرة –2014– حوالي 8, 148 مليون نسمة بعد الصين والهند والولايات المتحدة واندونيسيا، والمجتمع الروسي مجتمع متعدد العرقيات حيث يصل عددها إلى 130 جماعة عرقية ويمثل الروس أكبر المجموعات العرقية حيث يصل عددهم إلى 81,5٪ من العدد الاجمالي، في حين أنّ عدد المجموعات تمثل ما نسبته 18,5٪ ونذكر منها: التتار 3,8٪، الاوكرانيين 3٪، تشوفاش1,2٪ بيلاروسيا 0,8٪، كما أنّها تعرف تنوعا دينيا تمثل في المسيحية الأرثوذوكسية والاسلام أديانا رئيسية، حيث يصل عدد المسلمين حوالي 19 مليون مسلم وهي ثاني أكبر طائفة دينية في روسيا وتتمركز معظمها في الشيشان وداغستان وأوسيتيا الشمالية وتتارستان[1].

المطلب الثالث: مناطق العبور وأهميتها في الأمن الطاقوي الأوروبي

1/ تعريف مناطق العبور

مناطق العبور أو بلدان العبور أو المرور هي: عبارة عن طرق أو مسارات لإمدادات الطاقة نحو بلدان أخرى لتزويدها بالغاز حيث تكون ذات مصادر موثوقة مع تأمين كميات كافية ومعقولة، وهي اعتماد دولة على دولة أخرى في وارداتها الطاقوية، بحيث يختلف هذا الاعتماد من دولة لأخرى في بعض المنتجات الاقتصادية غير الاستراتيجية بهدف السيطرة على الموارد الاستراتيجية، وكسب الصادرات على خطوط الأنابيب وقنوات السوق من خلال شحن إمدادات الطاقة إلى مناطق العبور[2]حيث له الأهمية القصوى لدعم هذا المفهوم بما في ذلك البعد الجغرافي والمناطق التي تمر من خلالها إمدادات الطاقة وكذلك البعد الأمني

[1] نجاة مدوخ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل التحوّلات الراهنة: دراسة حالة سوريا 2014/2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،(كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد 9خيضر-بسكرة-،2015/2014)، ص ص 53-54.

[2] محفوظ رسول، **أمن الطاقة في العلاقات الروسية –الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل، دراسات في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر 3، ص ص 128–132.

لعمليات نقل مصادر الطاقة من خلال نقل أنابيب البترول والغاز المشترى عبر مناطق العبور ، وأيضا من خلال ناقلات النفط والغاز التي تجوب البحار والمحيطات[1].

وعلى ذلك فالدول المنتجة للطاقة تعتمد على عمليات التصدير قصد الحصول على عوائد مالية من أسواق البلدان المستهلكة، قصد مواصلة عجلة التنمية الاقتصادية خاصة مثل: حالة روسية وأوروبا، أيضا تتمثل في مدى استجابة الدول ضمن اطار سياسي يركز على سرعة التغيرات الحاصلة في بلد ما، وما يمكن أن تحدثه من تغيرات عظمى في بلد أخر، بحيث تنقسم إلى مجموعتين، الأولى تتمثل بدرجات الاعتماد المتبادل في إمدادات الطاقة المتبادل بين دول أوروبا الغربية وروسيا، في حين تتمثل المجموعة الثانية بدرجات إمدادات الطاقة بين روسيا وبلدان العبور، حيث يتسلّم الاتحاد الأوروبي مقدار 80 بالمئة من إمدادات الطاقة القادمة من روسيا عبر أوكرانيا كمنطقة عبور.

من خلال هذا التعريف يتضح أنّ روسيا الموارد الأكثر موثوقية لإمدادات الطاقة في السنوات القادمة، خاصة الاتحاد الأوروبي في إمدادات خطوط الغاز، ومع مقارنتها مع باقي المناطق الجغرافية الأخرى، التي تشهد صراعات صدامية لا يمكن حلّها في المدى القريب[2].

2/ أهمية مناطق العبور في أمن الطاقة الأوروبي

يشكل عبور الطاقة أحد المكوّنات الحاسمة لسلسلة قيمة الطاقة، لأنّه يتضمن في كثير من الأحيان قضايا النقل والوصول، حيث لا يمكن أن تتم تجارة الطاقة القويّة إلاّ من خلال الوصول إلى شبكة نقل جيّدة الاتصال ومدارة بشكل جيّد، بحيث يتوازى البحث عن عبور موثوق للطاقة مع الطبيعة الادارية والمتعددة الابعاد لأمن الطاقة، وكذلك مع حسابات الجيو استراتيجية للجهات الفاعلة، لا توجد حاليا اتفاقية ملزمة دوليا تنظم عبور الطاقة نظرا لأحكام العبور لمنظّمة التجارة العالمية ومعاهدة ميثاق الطاقة الرائجة، فقد طوّرت الأسواق الإقليمية المختلفة مثل سوق الاتحاد الأوروبي لوائح الطاقة الخاصة بها، وبالتالي تمّ حل معظم قضايا

[1] عدنان خلف البدريلي، أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، **دراسات دولية**، (العدد:66)، ص 276.

[2] محفوظ الرسول، مرجع سابق، ص276.

النقل داخل الاتحاد ومع ذلك لا يزال هناك نقص في تنظيم نقل الطاقة في منطقة أوراسيا الأوسع(خاصة من الصين إلى تركيا بما في ذلك دول بحر قزوين)[1].

يعتبر أمن الطاقة الركيزة الاساسية للاتحاد الأوروبي وكما يندرج في المرتبة الاعلى في الاتحاد الأوروبي وفي جدول أعماله السياسية، خاصة بعد أزمة روسيا وأوكرانيا عام 2006، حيث أثارت هذه الأخيرة الوعي في الاتحاد الاوروبي فيما يتعلّق بالتهديد المحتمل والواقعي في وجود اعتماد كبير على ارادات الطاقة من روسيا، وعلى الرغم من مستوى الاعتماد الروسي فإنّه تختلف مصادر الطاقة من بلد لآخر، فمن الشرق إلى الغرب ترتفع باستمرار، أمّا اوروبا تعتمد على إمدادات الغاز الطبيعي من روسيا.

قامت مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدّول الأعضاء في إعادة النظر في سياسات الطاقة من أجل زيادة مستوى أمن الطاقة والتي أثبتتها المفوضية الأوروبية عام 2006، حيث تم ذكر ضرورة التحدّث بصوت واحد على المستوى الدولي من اجل توحيد سوق الطاقة وتنويعه، حيث شملت اصلاحات الاسعار، وخلق هيئة تنظيمية مستقلة، وإعادة هيكلة احتكار النفط والغاز، وتحسين ظروف الاستثمار في الطاقة المحلية والانتاج، وكذلك استقرار امدادات الغاز والنقل الروسي على أساس الدّول ومعايير الأعمال المتبعة واستراتيجية شاملة وكذلك من اجل مساعدة الاتحاد الأوروبي، سيكون لها ايجابيات وذلك عن طريق تطوير شبكات الغاز وامدادات الطاقة في جميع أنحاء أوروبا، بما في ذلك العلاقة بين خطوط الأنابيب وخطوط الترابط البينية وزيادة سعة تخزين النفط والغاز الطبيعي والتي تعتبر نقطة مهمّة لضمان أمن الطاقة[2].

[1] Volkan Özdemir, "Geostrategic Importance of energy Trade and Transit and a new Transit Regime under the International Energy Charter" in the link: link.springer.com (11pm, 25 /10/ 2021).

[2]Fatri Morina & Përparim Fuga, The importance of Transit contries in ensuring en energy security: The case of Ukraine, International Jurnal of Accedemic Research and Reflection", progressive Academic Publishing, ALBANIA,Vol:3,2015 .p72,74

الفصل الثاني
واقع الأمن الطاقوي الأوروبي والتهديد الروسي

فضلت روسيا الاتحادية التعامل مع الاتحاد الاوروبي في مجال الطاقة على أساس التعامل الثنائي بين الدول الاوروبية، متجنبة التوقيع على ميثاق الطاقة الاوروبية، الذي يتضمن تحرير سوق الطاقة الروسية، وانهاء السيطرة الروسية الأساسية ابتداءا من مصادر استخراج النفط والغاز مرورا بشبكات نقل الطاقة و وصولا إلى التصدير الى الخارج.

المبحث الأول: الطاقة في الاتحاد الاوروبي بين الانتاج الداخلي والتبعية للمصادرالخارجية

تعدّ مصادر الطاقة العنصر الأهم في الصناعات بمختلف أصنافها، فهي الاساس التي قامت عليه المجتمعات والدول وأصبحت الدولة تقاس قوتها بما تمتلك من مصادر طاقة بعدها ضمن القدرات والامكانات التي تساعد على النهوض والمنافسة اقليميا ودوليا، وأن رخاء المجتمع بأفراده وارتفاع المستوى المعيشي والدخل يبرز من خلال ما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية مستغلة، بما يحقق الهدف الذي تتطلع له الدولة.

المطلب الأول: مصادر الطاقة الاحفورية (المصادر الناضبة)

انطلقتأساسا من الصناعات المختلفة، فهي التي من حلالها بنيت الدول وازدهرت وتوسعت الدول ونمت وسيطرت وتمدّدت لأنّها المحرّك الديناميكي المستمر للحركة وعلى كافة الصعد. لقد شكّلت الثورة الصناعية بمختلف مراحلها وصولا إلى ثورة المعلومات، شكلت مصادر الطاقة الناضبة دورا رئيسيا في قيامها و(للنفط والفحم والغاز الطبيعي) الدور الكبير في تحقيق ما ذكر، وانّ تلك المصادر تسمى ب(الوقود الاحفوري) التي تكوّنت عبر الاف السنين في جوف الارض، وتتميّز بالنضوب وتعدّ ملوثة للبيئة بسبب طرحها لثاني اوكسيد الكربون وغازات سامة اخرى[1].

[1] حسين الخفاجي محمد جاسم، **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة(رؤية في الادوار والاستراتيجيات)**، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2019، ص 31.

وقد ارتفع الطلب العالمي على الوقود الاحفوري لاسيما الدول المستهلكة الذي يعد عماد اقتصادها ونموها كالصين والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، من جانب اخر ازداد الانتاج بصورة واسعة اذ ظهرت دول جديدة في الانتاج كالبرازيل وغينيا مما انعكس على وفرته في تحقيق النمو الاقتصادي وما حققته البرازيل من طفرات اقتصادية كبيرة كان الفضل لهذا الوقود، لقد سعت روسيا الى الاعتماد على مصادرها الطبيعية لتغدو اليوم من اولى الدول المنتجة لاسيما في مجال الغاز الطبيعي اذ عدته ضمن الاستراتيجية الشاملة للدولة،ولاشك اصبح الوقود الاحفوري مجالا للتنافس والصراع بين القوى الكبرى للسيطرة عليه في اقاليم هامة كالشرق الاوسط وآسيا الوسطى والقوقاز، فقد اصبح في كل دولة لاسيما الدولالمتقدمة وزارة خاصة تهتم بشؤون الطاقة ومصادرها المتعدّدة، ويمكن تقسيم الوقود الاحفوري الى:

1 -الفحم:

الفحم هو الوقود الباعث للثورة الصناعية، يتكوّن من بقايا رواسب نباتية واعشاب كانت تنمو على الارض وتغطي مساحات كبيرة في العصور الجيولوجية القديمة، ثم طويت في جوف الارض بفعل تحركات القشرة الارضية وتحوّلت بفعل الحرارة والضغط الى الفحم، وينتشر الفحم في مناطق واسعة من العالم لاسيما في الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والصين[1].

إنّ معدل استهلاك الفحم على الصعيد العالمي في ارتفاع مستمر، ففي عام 2008 بلغت نسبته 3,1٪ ولا يزال يشكل 20٪ من الاستهلاك العالمي للطاقة، اي انّه في زيادة كبيرة مقارنة بباقي المصادر الاخرى، في حين ان الاحتياطي العالمي من الفحم كبير وموزّع على مناطق واسعة ومختلفة، كما مبين في الجدول الاتي:

[1] كتاب سطور، أهم مصادر الطاقة، على الرابط التالي:

https://sotor.com (22:28 22/06/2021)

الجدول رقم (1): التوزيع الجغرافي لإحتياطات الفحم المؤكد لعام (2013)

منطقة الاحتياط المؤكد	نسبة الاحتياطات(٪)	النسبة الاستهلاكية(٪)
أمريكا الشمالية	٪8,29	٪4,18
اوراسيا	٪0,33	٪8,15
الشرق الاوسط	٪0,4	٪3,0

المصدر: منطقة الاقطار العربية المصدرة للنفط، الادارة الاقتصادية والطلب المستقبلي على الفحم وانعكاسات الطلب على البترول في دول الاعضاء، التقرير الشهري، اذار،ص2، 2013

يتوزع الانتاج الفحمي في العالم بشكل متفاوت، تتحكم في ذلك عدد من الظروف منها طبيعية كالمناخ والحياة النباتية، والظروف التقنية والمالية وقدرة الدولة على البحث والتنقيب عن الخامات المحتمل وجودها في باطن الارض، ويتدخل عنصر ثالث وهو عامل الاكتشاف الزمني اذ نجد بعض الدول قل انتاجها بسبب استغلال الفحم بشكل كبير منذ الثورة الصناعية كما هو الحال في المملكة المتحدة.

*d*ولا يزال الفحم اهم مصدر للقوة الصناعية في العالم ومنذ بداية الثورة الصناعية اصبح المصدر الرئيسي في ادارة المصانع الضخمة والسفن العملاقة التي كانت معتمدة على قوة البخار الذي يولده الفحم، ولكن منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهر البترول بعده منافس قوي للفحم، مما انعكس على قوة الطلب والعرض والتحول الكبير في انتاج النفط ادى الى عزوف الدول عن انتاج الفحم لكونه يولد تلوث كبير للبيئة وتكاليف عالية في استخراجه، فضلا عما تم ذكره فالفحم يحتل مكانة كبيرة في سياسات الدول مثل الصين والولايات المتحدة، تعمل هذه الدول على زيادة انتاجها منه بصورة مسترة، والجدول الاتي يبين اكثر عشر دول منتجة للفحم في العالم وفقا لإحصائيات عام2009[1].

[1]Michael Dittmar**, A REGIONAL OIL EXTRACTION ANDCONSUMPTIONMODEL**, Switzerland, institute of Particle Physics, zurich, 2017, p10.

جدول رقم (2): اكثر عشر دول منتجة للفحم وفقا لإحصائيات عام2010

الترتيب	الدولة	الانتاج (بالمليون طن)	حصة الانتاج العالمي(٪)
1	الولايات المتحدة الامريكية	9,539	8,15
2	الصين	9,155	6,45
3	روسيا	7,140	1,4
4	استراليا	0,228	7,6
5	اندونيسيا	3,155	6,4
6	جنوب افريقيا	9,140	4,1
7	الهند	5,211	2,6
8	بولندا	4,56	7,1
9	كازخستان	8,51	5,1
10	المانيا	4,44	3,1

المصدر: المراجعة الاحصائية لبريتيش بتروليوم للطاقة العالمية 2010

2 -النفط

اصبح النفط مصدر الطاقة المفضل خلال النصف الثاني من القرن العشرين، في حين تم العثور على مصادر طاقة اخرى مناسبة للتدفئة وتوليد الطاقة الكهربائية، كانت مزايا الوقود السائل لنقل الافراد والسلع الاستهلاكية والمواد العسكرية، عن طريق البر والسفن والجو، نتيجة لذلك اصبح ينظر الى النفط على انه "دم" اقتصادات العالم الحديث [1]. حتى الزراعة الحديثة تعتمد عليها، ليس فقط لتشغيل الآلات الزراعية الكبيرة ولكن ايضا كمواد وسيطة للأسمدة والمبيدات وخاصة لنقل وتوزيع المنتجات الزراعية من الريف الى المدن. ففي ظل التوزيع الجغرافي الغير متساوي للنفط جعل مناطق تفتقر اليه واخرى غنية مما شكّل تنافس كبير بين القوى الصناعية وخلق حالة من الصراعات بين هذه القوى

[1] Ibid, pp 11 -12.

والدول المنتجة، وفي طبيعة الحال ان غالبية الدول المنتجة هي من الدول النامية ماعدا روسيا التي تعد اليوم الثانية في انتاج النفط في العالم اذ وصل انتاجها حسب احصائيات عام 2010 الى *9,10* مليون برميل في اليوم وهذا ما شكل صدمة كبيرة للدول المنتجة الاخرى في مجموعة اوبك، تشجع الدول المتقدّمة كافة المزيد من انتاج النفط الذي يعد عماد اقتصادها ونفوذها الاقتصادي والسياسي والثقافي، مما انعكس على الزيادة السريعة في الاستهلاك ويعود السبب الى التقدم التكنولوجي في كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة يتطلب المزيد من الطاقة، لذلك ازدادت حاجات العالم من النفط[1].

وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (3) :حاجات العالم وتغطيتها من النفط (بالمليون برميل يوميا)

السنة	2010	2015	2020	2025	2030
حاجة العالم من النفط	85,5	91,0	96,2	100, 9	105,5
امدادات دول خارج اوبك	51,0	53,,9	55,7	57,5	57,5
امدادات دول اوبك	29,3	30,8	33,2	36,0	38,7

Source : Organization of the petroleum exporting countries, world oil outlook2010,vienna : OPECn,2010,p.10

[1] حسين الخفاجي محمد جاسم، مرجع سابق الذكر، ص 35 .

3 - الغاز الطبيعي

يعد الغاز الطبيعي البديل لمصدر النفط في المستقبل القريب، فقد تضاعفت احتياطات الغاز الطبيعي، فيتميز الغاز الطبيعي انه انظف انواع الوقود الاحفوري واقلها كربونا ويمكن استخدامه اذا توافر في تغذية محطات التوليد التي تعمل على مبدئ الدورة المركبة اذ تعد الخيار الامثل للتوسع في توليد الطاقة الكهربائية، فتتصف احتياطات الغاز الطبيعي مقارنة بالنفط بتوافرها بشكل كبير، وتتوزع على نطاق واسع من العالم، تحتوي روسيا وجمهوريات اسيا الوسطى والقوقاز على احتياطات كبيرة، فضلا عن الشرق الاوسط، وتجاوزت احتياطات الغاز الطبيعي العالمية المؤكدة الضعف خلال الثلاثين عاما الماضية، وعلى الرغم مما يحتويه الشرق الاوسط من احتياطات كبيرة للنفط والغاز، تأتي روسيا الاتحادية في المرتبة الاولى في انتاج الغاز الطبيعي والنفط.

ان ما يشجع على استخدامه بصورة كبيرة وزيادة الطلب العالمي عليه احتراقه بشكل نظيف افضل من البترول، في حين كان تشكله من الطبيعة اوسع نطاق مما تشكل به النفط، لكن هذه الميزة تقابلها حقيقة، ان كثير من الغاز تسرب على مر الزمن الجيولوجي ولازال في تسرب كبير لاسيما في البلدان النامية اذ يحترق مع مخلفات الوقود والنفط[1].

[1] النقرش عبد المطلب، **الطاقة: مفاهيمها، أنواعها، مصادرها**، المملكة الاردنية الهاشمية، مديرية التخطيط وزارة الطاقة والثروة المعدنية، ، 2005، ص ص 36-37.

الجدول رقم(4):الاحتياطات المقدرة من الغاز الصخري (البلدان العشرة الاولى)

المرتبة	الدولة	الاحتياطي المقدرة (مليار $م^3$)
1	الصين	31220
2	الأرجنتين	22456
3	الجزائر	19796
4	الولايات المتحدة الامريكية	17500
5	كندا	16044
6	المكسيك	15260
7	استراليا	12226
8	جنوب افريقيا	10920
9	روسيا	7980
10	البرازيل	6860

المصدر: احمد جاية، سليمان كعوان، "الغاز الصخري في الجزائر في ضوء التجربة الامريكية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد:441،ص ص، 107 112، الرابط الالكتروني:

https://www.causlb.org/pdf/EmagazineArticle/mustaqbal_441_ahmad jaba.pdf

المطلب الثاني: مصادر الطاقة المتجدّدة

عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة ومتجددة باستمرار ما دامت الحياة قائمة، فالطاقة المتجددة خيار هام لمجابهة المشاكل، إذ تتشكل من الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، والعضوية *Hydro Energy and The Biomass*، هذه المصادر لها مساهمات كبيرة لأمن الإمدادات الطاقوية، اذ كان من الممكن استبدال النفط بالكتلة العضوية *Biomass* هذا يعني أنّه يمكن التقليل بشكل ملحوظ على التبعية الخارجية في مجال النفط، مما يجعل مكانته كبيرة لضمان أمن الطاقة، وتعمل المفوضية الاوروبية على اتخاذ تدابير جديدة للتقليل من نسبة الاستهلاك العام في الطاقة المتجدّدة، وللتوضيح أكثر نجد أن ألمانيا تعتمد أكثر على طاقة الرياح *Wind Energy*، والطاقة الشمسية*Solar Power*، في حين أنّ فرنسا وبولندا تركزان أكثر على الطاقة العضوية وعلى الطاقة المائية*The Biomass Energy and Hydropwer*[1].

ومن أهم مصادر الطاقة المتجدّدة ، الطاقة الشمسية والطاقة النووية وطاقة الرياح، وسنستعرض هذه الانواع بنوع من التفصيل وكالتالي:

1 -الطاقة الشمسية

وتعتبر أول نوع من أنواع الطاقة التي استخدمها الانسان منذ القدم، فهي مصدر الطاقة الاولى في العالم، وتستخدم لتوليد الضوء والحرارة، كما تستخدم الشمس من قتل الكائنات الحية على الارض، فالنباتات تستخدمها لصنع غذائها، كما يستخدمها الانسان للحصول على الدفء، وباستخدام الخلايا الكهروضوئية تستخرج الطاقة الشمسية، كما تستخدم الالواح الشمسية للاستفادة من الطاقة الشمسية لأطول فترة ممكنة، ولهذا النوع من

[1]لطفي مزياني، **الأمن الطاقوي للاتحاد الاوروبي وانعكاساته على الشراكة الاور وجزائرية،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة– ، 2012)،ص 76.

الطاقة مميزات عديدة تتفوق على عدد العيوب، حيث يقتصر العيب فيها على عدم القدرة على الاستفادة من الشمس في الليل، أو في المناطق الباردة[1].

2 الطاقة النووية

بعد الهجوم بالمتفجرات النووية على مدينتي هيروشيما ونغازاكي وانتهاء الحرب العالمية الثانية، بات واضحا على المستوى الدولي القدرة الهائلة للطاقة النووية، واتجه التفكير بعد ذلك سواء في المعسكر الغربي أو الشرقي بإنشاء المفاعلات العملاقة وتطويرها لتطويع هذه الطاقة بما يسمح باستخدامها في المجالات الصناعية المدنية لتحسين نمط حياة الانسان وتدعيم السلام الدولي، إلاّ أنّ ما حدث هو أنّه بالإضافة إلى العمل على التطبيقات السلمية للطاقة النووية، استمرّ السعي لاستخدامها مرّة أخرى في الأغراض العسكرية من خلال استنباط مفاعلات خاصة بدفع السفن والغواصات الحربية، وقد أعلن عن تشغيل أوّل غواصة نووية أمريكية عام 1954، واستمرت الدراسات في الخمسينات والستينات على نماذج من المفاعلات في الولايات المتحدة الامريكية مثل المفاعلات التي تختلط فيها المبرد والمهدئ والوقود معا، وبذلك انطلقت صناعة جديدة تماما على المستوى العالمي وهي صناعة المفاعلات العملاقة لإنتاج الطاقة الكهربائية.

ويعتبر مفاعل اوبننسك في روسيا والذي تمّ بناؤه بين عام 1951 و1954 أول مفاعل في العالم يعمل على المستوى الصناعي، وتعتبر محطة اوبننسك الكهربائية هي أوّل محطة كهرباء نووية تنشأ على المستوى العالمي، وقد استمرت الجهود في مجال تصميم المفاعلات وتطويرها واستخدامها في توليد الطاقة الكهربائية طوال العقود الماضية، وقد قارب عددها 450 مفاعل قوى نووية يعمل على مستوى العالم، وتعتبر فرنسا أكثر الدول

[1] أسماء ربابعه، بحث حول الطاقة المتجدّدة، *على الرابط التالي:*
https://mawdoo3.com (11 :30 25/07/2021)

اعتمادا على الطاقة النووية في توليد الكهرباء إذ ازدادت النسبة عن 75٪ من انتاجها للطاقة الكهربائية[1].

طاقة الرياح

تعد طاقة الرياح هي الاسرع نموا، فضلا عن كونها من أقوى المصادر المتجدّدة في توليد الكهرباء بكلف منخفضة، اذ يتم تحويل حركة الرياح التي تسبب دوران الريش الى طاقة كهربائية بواسطة مولدات تحوّل الطاقة من ميكانيكية الى كهربائية[2].

تسخر طاقة الرياح الطاقة الحركية للهواء المتحرك، والتطبيق الأساسي ذو الصّلة بالتحفيف من حدّة تغيير المناخ يتمثل في انتاج الكهرباء من توربينات الرياح الضخمة الموجودة على الأرض(على اليابسة) أو في البحر أومسطحات المياه العذبة(البحرية)، ويجري تصنيع تكنولوجيات طاقة الرياح على اليابسة بالفعل ونشرها على نطاق واسع[3].

[1]النقرش عبد المطلب، مرجع سابق ، ص ص 17-18.

[2]حسين الخفاجي محمد جاسم، مرجع سابق ، ص 46.

[3]يوبا صوكونا ورامون مادروغا وآخرون، "مصادر الطاقة المتجدّدة والتخفيف من آثار تغير المناخ "، **التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ**، (2011).

الجدول رقم (5): الطاقة المتجدّدة و غير المتجدّدة

	المصادر المتجدّدة	**المصادر الغير متجدّدة**
ماهي	هي الموارد الطبيعية من حولنا، والتي يمكن استخدامها عدّة مرات وتجديدها	تشكّلت في أعماق القشرة الأرضية قبل ملايين السنين، وبالتالي ستختفس الى الأبد
أمثلة	ضوء الشمس والمياه والرياح والغابات والغابات هي الموارد المتجدّدة	يعتبر البترول والفحم والطاقة النووية والغاز الطبيعي أمثلة نموذجية على الموارد الغير المتجدّدة
تأثيرها	الموارد المتجدّدة لا تسبب أيّ تلوث، على الرغم من أنها عند إساءة استخدامها يمكن أن تكون ضارة أيضا، ولكن بشكل عام لا يوجد منها تأثير سلبي على البيئة	عندما يتمّ حرق الموارد غير المتجدّدة فإنّها تتسبب في التلوث وثاني أكسيد الكربون، لذلك لا يقال أنّها صديقة للبيئة
امكانية استخدامها	يمكن استخدام الموارد المتجدّدة مرارا وتكرارا	الموارد الغير المتجدّدة لديها امدادات محدودة، وبمجرّد استخدامها لا يمكن استعادتها

المصدر: *مصادر الطاقة المتجدّدة والغير المتجدّدة -الطاقة الشمسية، على الرابط التالي:*

https://ise-eg.com(2021/07/22 23:09)

المبحث الثاني: أمن الطاقة الأوروبي بين مشاكل الانتاج الداخلي والسيطرة الروسية

إنّ ما عرفه الاتحاد الأوروبي من أزمات النفط بدءا من أزمة سنة 1973 الى غاية الأزمة الأوكرانية حول أسعار النفط في سنة 2006، والذي أدّى الى انقطاع مؤقت لإمدادات الغاز أصبح يشكل تهديدا لأمن أوروبا الطاقوي، واختلاف المصالح الوطنية والاهتمامات للدول الاعضاء تشكل تحديات تقف عقبة أمام تحقيق أمن الامدادات، فنقص الانتاج الداخلي للطاقة والتبعية العالية للخارج لا تعبر بالضرورة على موثوقية موردي الطاقة للاتحاد، كذلك ضعف البنية التحتية وغياب السياسة الطاقوية المشتركة تشكل جملة من التحديات الأمنية اضافة الى تحدي العلاقات مع روسيا التي تلعب الدور المحوري في هذا المجال.

المطلب الاول: نقص الانتاج المحلي للطاقة والتبعية العالية للخارج

من المحتمل أن يستمر الانتاج المحلي في تشكيل جزء صغير من الاستهلاك الكلّي، ويبدو أن التخزين سيبقى أقل من (10٪) في المستقبل المنظور، هذا يجعل من تنويع إمدادات الطاقة الشيء الاكثر أهمية للسياسة الامنية، وقد دعمت حكومة حزب العدالة والتنمية تنويع موارد للطاقة على حد سواء وموارد الغاز من خلال الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة المتجدّدة واستخدام الفحم المحلي والنووي[1].

تعد روسيا أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، إذ تمتلك 25عد روسيا أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، إذ تمتلك 25٪ منه ضمن الاحتياطي العالمي، وهي في وضعية مسيطرة على المشهد الغازي العالمي للثلاثين (30) سنة المقبلة، كما يبقى الاتحاد الأوروبي سوقا ممتازا لصادرات روسيا الطاقوية في 90٪ من صادرات الغاز الطبيعي و 70٪ من

[1]محمود النعيمي لقمان عمر، "دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي"، **مجلة جامعة الموصل**، (العدد36، 2018)،ص24.

البترول الروسي يذهبان نحو دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي أصبح لهذه المسائل تأثير بالغ الأهمية لأمن الطاقة الأوروبي[1].

المطلب الثاني: غياب سياسة طاقوية مشتركة

من الواضح أنّه في الاتحاد السياسي مثل الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يكون موقف مشترك للسياسات، كأفضل طريق من أجل أن يصبح أكثر تنظيما وأكثر فعالية فحيوية الطاقة وتأثيراتها لا غنى عنها على السياسة والاقتصاد، فتوحيد سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي قضية صعبة جدا خاصة بعد التوسع الذي عرفه الاتحاد الأوروبي بضم دول أخرى إليه، والذي زاد من تعقيد هذه العملية[2].

إنّ أغلبية دول الإتحاد كليا ضد أن تكون لها سياسة طاقوية مشتركة، إذ لا يقبلون بوجود سلطة فوق وطنية supranational في قطاع الطاقة، فالفواعل الرئيسية المعارضة اهذه الاستراتيجية وهذه السياسة هم الدول الأعضاء وجماعات المصالح Interest Groupsإنتركز دول الأعضاء بشكل أساسي على مصالحهم ومنافعهم، فقوّة كسبهم فعّالة جدّا، ففي القطاع الطاقوي تمثل جماعات المصالح عادة من طرف الشركات الأجنبية والجمعيات Companies and Association ضف إلى ذلك أنّ معظم شركات الطاقة توحد وتؤسس هياكل على نطاق واسع على شكل اتحادات وهي الأوروغاز Eurogasاليوروبية TheEuropia وThe CEPCEO هذه الجماعات هامة جدّا في عملية صناعة القرار خاصة في ما يتعلّق بسياسة الطاقة الموحّدة حيث باستطاعتهم التأثير على حكوماتهم الوطنية بصورة سهلة جدّا وهذا حسب مصالحهم[3].

[1] Institut Montaigne, « Quelle politique de l'energir pour l'Union Européen ? ». rapport (Mars,2007),pp 90-91

[2] European commission, Green paper,OP.cit,p14

[3] J ,H Matlary, Toward Energy Policy ,Energy Policy in the European Union,Hampshire,Macnillan,1997,p60

ما يوضح أنّه ليس فقط المصالح الوطنية للدول الأعضاء التي تقف أمام تحقيق سياسة طاقوية مشتركة وإنّما أيضا مصالح الجماعات المعنية التي تأثر على هذه المبادرات بشأن هذه السياسات في مجال الطاقة.

إنّ السياسة الطاقوية المشتركة ضرورة لا يمكن الإستغناء عنها من أجل ضمان أمن الإمدادات الطاقوية، فإختلاف الأولويات والمصالح بين الدول الأعضاء يمنع من تكامل وإندماج الرؤى بشأن أمن الإمدادات[1].

ولتوضيح ذلك، فإنّ هدف استعمال نسبة 20٪ للطاقة المتجدّدة أصبح قضية جدالية بسبب مخاوف بعض الدول الأعضاء، فطبقا لهذا الهدف فإنّ نسبة الطاقة المتجدّدة ستصبح تشكّل نسبة 20٪ في استهلاك الطاقة الإجمالي سنة 2020،في حين أنّ هناك بعض المخاوف بسبب المصالح المختلفة للدول الأعضاء لأنّ ارتفاع نسبة زيادة سهم الطاقة المتجدّدة سيزيد في انتاج الكهرباء، فهذه الوضعية تعتبر كتهديد للدول الأعضاء التي تعتمد في انتاج الكهرباء على الطاقة النووية والفحم، وهؤلاء الدول بشكل رئيسي هم: فرنسا، فنلاندا، هنغاريا، بولندا، جمهورية الشيك وبولونيا. هذه الاختلافات والتعارضات هو المثال الأمثل لتبيين لماذا ليس هناك سياسة طاقوية مشتركة في الاتحاد الأوروبي[2].

[1]J,H, Matlary ? The Role of Member Governements and Interests Groups, Energy policy in the European Union, Hampshire, Macmillan,1997,p95.
[2]Gal Luft, «Energy security challenges for the 21 Century »,at : https://www.foreurope.org/press/2007/coverage/Euroactive_energy_spring_070307.pdf

المبحث الثالث: روسيا وسياسة الكماشة

تعتبر سياسة الكماشة نوع من أنواع سياسة التطويق، حيث تعمل روسيا على استعمال هذه السياسة سعيا الى بقاءها المموّن الرئيسي أو الأول لدول الاتحاد الأوروبي عن طريق أوكرانيا وتركيا.

المطلب الأول: الامكانيات الطاقوية الروسية

تعتبر روسيا دولة مهمة في منطقة أوراسيا، فحسب زبغنيو بريجنسكي "*zbigniewBrezezinski*"، هي لاعب رئيسي في المنطقة، فهناك شبكة من خطوط الأنابيب الخاصة بالغاز الطبيعي متشعبة من روسيا بشكل خاص ومن المنطقة الأوراسية بشكل عام، هذا ما يؤكّد أنّ المنطقة الأوراسية هي إقليم استراتيجي لاحتوائها على أهم خطوط نقل الغاز الطبيعي.

يبرز الرسم البياني الاتي لنا توزيع نقاط انتاج الغاز الطبيعي والبترول في روسيا، وهذا حتى نستطيع تحليل أهمية تموقع مراكز انتاج هاتين المادتين.

الخريطة رقم(1): توزيع نقاط انتاج الغاز الطبيعي والبترول

المأخذ: cartograf.fr *(من دون سنة الإصدار)*

تبرز هذه الخريطة توزيع نقاط انتاج الغاز الطبيعي والبترول في روسيا، بحيث يتضح بأنّ الغاز الطبيعي متواجد في مناطق مختلفة من الفيديرالية، وبالتالي هناك عدّة منافذ نحو الدول الاخرى التي تستورد الغاز الروسي وهناك دول أخرى تعتبر معابر، كما يتضح أنّ هناك شبكة معقدّة من أنابيب الغاز الطبيعي في غرب روسيا، أي الأقاليم القريبة جدّا من شرق أوروبا، خاصة أوكرانيا التي تعتبر بدورها نقطة عبور للغاز الروسي نحو الدول الاوروبية، هذا ما يؤكّد بأنّ لروسيا رؤية إقليمية بالنسبة للدول التي تقع شرق أوروبا، فهي منافذ للغاز الروسي نحو غرب أوروبا [1]، ومنه فنظام بوتين يعمل على استمالة أنظمة هذه الدول قد كسبها لصف موسكو قصد تأمين دائم ومستمر لتزويد أوروبا بالغاز الروسي في أحسن الظروف الملائمة لسياسة روسيا أوروبيا، في حين نلاحظ وجود مشاريع لأنابيبالغاز

[1] رؤوف فتيحاني، **دور متغير الغاز الطبيعي في العلاقات الروسية–الأوروبية (2000_2014)**، مذكّرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014)، ص ص 20–21.

الطبيعي تجاه الصين كشريك استراتيجي مستقبلي قد يكون البديل المهم لروسيا في حالة تأزم العلاقات مع أوروبا، وعلى هذا الأساس يتضح بأنّ مناطق انتاج الغاز الطبيعي هي من سيبيريا الى غاية الأقاليم القريبة جدّا من منطقة القوقاز، ما يسمح لروسيا في التحكم أكثر في نقاط الانتاج وبالأخص مناطق العبور كما نلاحظ تقاربا بين نقاط انتاج الغاز الطبيعي في روسيا وحتى كمية الانتاج يوميا بشكل دقيق لعام 2012.

المطلب الثاني: الامدادات الروسية للاتحاد الاوروبي عبر أوكرانيا

تعتبر أوكرانيا شريكا سياسيا صعب للاتحاد الاوروبي ، ويرجع ذلك الى عوامل مثل عدم رغبة الاتحاد الاوروبي في التوسع الى منطقة ما بعد الاتحاد السوفياتي، أو ضعف أداء الاقتصاد الاوكراني، أو الافتقار الى الديمقراطية، أو عدم الاستقرار الداخلي بعد الثورة البرتقالية فبعض الخبراء لاحظوا أهمية العامل الروسي في العلاقات بين اوكرانيا والاتحاد الاوروبي[1].

أوكرانيا همزة وصل بين مناطق الانتاج الاساسية وبين أسواق الاستهلاك الكبيرة، وذلك عن طريق شبكة الانابيب الخاصة بنقل النفط والغاز المارة عبر أراضيها، حيث تعدّ دولة أوكرانيا وعلى غرار دول أخرى كروسيا البيضاء وتركيا من أهم دول عبور امدادات النفط والغاز الروسي نحو الاتحاد الاوروبي، كما أن روسيا والاتحاد الاوروبي يعوّلان كثيرا على شبكة أنابيب نقل الغاز عبر أوكرانيا والتب تعتبر من أوسع شبكات نقل الغاز في العالم وتتجه أنابيب نقل الغاز الروسي عبر أوكرانيا عبر أربع مجموعات تتضح من خلالالشكل التالي:

[1]Ukraine-European Union relations:
https://www.robert-schuman.eu (16:00 05/08/2021)

خريطة(2): توضيح امدادات خطوط أنابيب الطاقة عبر أوكرانيا

Source simon pirani ukraine s gaz sector (university of oxford institute for energy studies june 2007).p75.

يتبين لنا من خلال الخريطة المبينة أنّ هناك أربع طرق رئيسية لإمدادات الطاقة الروسية عبر أوكرانيا نحو أوروبا تمتدّ هذه الأنابيب عبر كامل الأراضي الأوكرانية من الشمال الى الجنوب، يمكن أن نصنّفها الى الممرّات التالية:

1-الممر المركزي يتضمن خطوط *uzhgorod- pomar-Urengoy* والتي تنطبق من حقل الغاز *Urengoy* في غرب سيبيريا، ويعبر الحدود الروسية الأوكرانية في شمال منطقة *sumy* باتجاه غرب أوكرانيا، حيث يحمل الى محطة *Uzhgorod* في الحدود الأوكرانيا مع سلوفاكيا ثم الى محطة الضخ الصغر على الحدود المجرية-الرومانية.

2- خطوط الأنابيب من *brianst* و *tutol* والتي تجلب الغاز الى كييف وبعد ذلك تنظم الى النظام الغربي الرئيسي لخطوط الطاقة.

3-خط الأنابيب من حقل الغاز *orenbory* في منطقة *urtols* وخطوط أخرى من ألكسندروف غاي في الحدود الروسية الكازاخية، حيث يدخل أوكرانيا من شرق نوفويسكوف ليصل الحدود الغربية لأوكرانيا *Uzhgorod*.

3 - **خطوط تجلب الغاز الروسي عبر شرق بيلاروسيا** الى الحدود الأوكرانية لتنظم الى نظام خط الأنابيب الروسي الأوكراني، وهناك خط أنابيب يعبر أوكرانيا من الشمال الى الجنوب باتجاه مولدافيا ورومانيا ودول البلقان وتركيا[1].

المطلب الثالث: الإمدادات الروسية للاتحاد الأوروبي عبر تركيا

إنّ تأثير العلاقات بين الاتحاد الاوروبي وروسيا على دور تركيا كممر لعبور الطاقة الى أوروبا، في حين أنّ الاتحاد الاوروبي يتمتع بنفوذ متأصل في شرائه الجماعي لمعظم صادرات الغاز الروسي فقد تحوّلت قوّة السوق لصالح روسيا، فحفزت الجهود الروسية لبناء خطوط أنابيب جديدة وتوسيع الوصول الى المصب اهتمام الاتحاد الاوروبي بتنويع وإمدادات الطاقة وطرق العبور وبهذا المعنى، أدرك الاتحاد الاوروبي القيمة المحتملة لتركيا كطريق آمن ومستقل لاستيراد امدادات الطاقة غير الروسية والتي قد تؤثر بدورها على عملية انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي[2].

يعد كل من روسيا وتركيا فاعلين اقليميين نشطين، وقد بدأ الحديث رسميا عن مشروع "السيل التركي" في ديسمبر/ كانون الأول 2014، إثر زيارة الرئيس فلاديمير بوتين الى أنقرة، ولكن الحديث للمرة الأولى عن هذا المشروع كان في مايو/ أيار 2014، عندما أعلن بوتين أنّ بلاده تريد أن يمرّ خط "السيل الجنوبي" عبر دولة من خارج الاتحاد الأوروبي، وأتى هذا المشروع بعد موت مشروع "السيل الجنوبي" بسبب موقف الاتحاد الأوروبي "غير البناء"

[1]simon pirani**. Ukraine's gaz sector university of oxford**(oxford institue for energy studies.2007) p.76.
[2]EU Russian relations and turkey's role as an energy corridor, at: https://repository.bilkent.edu (18:30 10/07/2021).

بعدما رفضت بلغاريا منح الموافقة لمده عبر أراضيها، ومماطلة الاتحاد الأوروبي وفرضشروط تعجيزية في مسعى للضغط على روسيا بسبب أزمة أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، وأطلق وزير الطاقة والموارد التركي السابق تانز يلدز اسم "السيل التركي" على المشروع في 11 ديسمبر 2014.

ويبدأ خط أنابيب "السيل التركي" من الأراضي الروسية، وتحديدا من محطة "روسكايا" في مدينة "أنابا" الروسية ويعبر البحر الأسود وصولا الى بلدة "قيي كوي" بولاية "قرقلر إيلي" شمال غربي تركيا، حيث سيتم بناء خزانات ضخمة لتصدير الغاز الى دول أوروبا، ويتكون المشروع الضخم في الأصل من 4 أنابيب تصل القدرة الاستيعابية للواحدة منها الى *15,75*مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ويبلغ طول المشروع ألفا و *160*كيلومترا، *930*كيلومترا تحت قاع البحر الأسود، *230*كيلومترا منها في المياه الروسية، ونحو *700*كيلومتر في المياه التركية، لتصل الى الجزء البري من الأنابيب الذي يمتد على مسافة *180*كيلومترا، وكان من المتوقع أن تصل القدرة الإمدادية للمشروع الى نحو 63مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا، ليخصص 14مليار منها للسوق التركي، في حين ستذهب 49مليارا الى أوروبا[1].

لكن فب الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول 2015، أعلن وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك تعديل المشروع ليصبح خطين بدل من 4خطوط، وقال وزير الطاقة الروسي آنذاك، "إن ثمة تعديلا جرى على المشروع ليصبح خطين فقط وليس أربعة خطوط كما كان متفقا عليه سابقا"، وأضاف "نوفاك" أنّ الخط الأول سيخصص لتركيا وحدها، وسيمدها سنويا *15,75*مليار متر مكعب ، بينما الخط الآخر سيخصص لباقي الدول الأوروبية، لكن في ديسمبر/ كانون الأول 2015، علقت روسيا المفاوضات في هذا الملف مع أنقرة، بعد إقدام تركيا عل اسقاط طائرة مقاتلة روسية اخترقت اجواءها، وأعادت زيارة الرئيس التركي رجب

[1] السيل التركي... طريق الغاز الروسي إلى السوق الأوروبية– العربي الجديد، على الرابط التالي:
https://www.alaraby.com(14:45 14/08/2021)

أردوغان إلى روسيا في أغسطس 2016، تحريك المشروع من جديد، وأعلن أردوغان آنذاك، أنه أبلغ الجانب الروسي عدم وجود مشاكل في ما يتعلق بمشروع السيل التركي، مضيفا أنه اقترح تحمّل تركيا نصف تكاليف مد خط الأنابيب على أراضيها، وفي ما يتعلق ببناءالأجزاء المتبقية من "السيل التركي"، قال أردوغان إنه تم التوصل الى اتفاق اولي مع الجانب الروسي حول تمويلها بالمناصفة، وفي 14 سبتمبر 2016 اعلنت "غازبروم" أنها حصلت على التصاريح الاولى من تركيا لبناء الجزء الذي سيمر من البحر، وفي أكتوبر 2016 ، وقعت الحكومتان التركية والروسية على اتفاق مشروع "السيل التركي" لنقل الغاز الروسي الى القارة الأوروبية عبر الاراضي التركية، وفي ديسمبر 2016، أفاد مدير القسم الرابع لاوروبا في وزارة الخارجية الروسية ألكسندر بوتسان هارتشينكو، أنّ بلاده لا تخطط لإنشاء الخط الثاني في مشروع السيل التركي لنقل الغاز الروسي الى أوروبا، وفي يوليو 2017 توصلت شركة الغاز الروسية "غازبروم" مع شركة "بوتاس" الحكومية التركية الى اتفاق على شرط تمويل مشروع غاز "السيل التركي" في الأراضي التركية من دون الكشف عن الأرقام، وفي الشهر ذاته ذكرت صحيفة "فيدوميستي" الروسية عن مطلع أنّ عملاق الغاز الروسي "غازبروم" بدأ أعمال بناء الأنبوب الثاني من خط غاز "السيل التركي" لنقل الغاز الى السوق الأوروبية عبر تركيا[1].

[1] السيل التركي، المرجع نفسه

الفصل الثالث

تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الأمن الطاقوي الأوروبي

يعد ارتباط أوكرانيا بالشرق والغرب أو بروسيا والغرب ليس بالموضوع الجديد، إذ أن تاريخ أوكرانيا يشير إلى العديد من جوانب الصراع بين روسيا والغرب، وعليه تطرقنا في هذا الفصل وفي المبحث الأول إلى ذكر الأزمة الأوكرانية في 2006 وأزمة 2009 وأزمة ضم شبه جزيرة القرم في 2014 وذلك من أجل فهم وتحليل الأزمة السياسية في أوكرانيا، أما في المبحث الثاني ركزنا علي دراسة أهم الاستراتيجيات التي سعي الاتحاد الأوروبية من أجل تنويع امداداتها الطاقوية والقضاء علي التبعية الروسية، حيث ذكرنا في المطلب الأول التوجه الأوروبي الي منطقة المتوسط، وفي المطلب الثاني التوجه الأوروبي الي منطقة الشرق الأوسط، وفي المبحث الأخير التوجه الأوروبي الي منطقة قزوين.

المبحث الأول: أوكرانيا والأزمات الجيوستراتيجية على الغاز الطبيعي

خصصنا هذا المبحث لدراسة الأزمات الأوكرانية في سنة 2006و2009 وكذلك أزمة ضم شبه جزيرة القرم سنة 2014 ودراسة الأحداث التي وقعت بعد اعلان الرئيس الأوكراني فيكتور يا نكوفيتش بتعليق انضمام أوكرانيا الى الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: الأزمة الروسية الأوكرانية 2006

تعد الأزمة الأوكرانية من أبرز الأزمات الجيوسياسية المعقدة، التي تواجه أوروبا بعد فترة الحرب الباردة في ظل سعي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي لمحاصرة روسيا جغرافيا عن طريق جمهوريتها السابقة، ومن جهة أخرى رغبة الرئيس الروسي "بوتين" في استعادة الأمجاد السوفياتية، حيث سعى إلى السيطرة على أوكرانية قصد حماية مصالحها الحيوية الروسية، في الوقت الذي يسعى الغرب إلى احتواء أوكرانيا عن طريق التوسع الأورو–أطلسي.

وعليه نتطرق في هذا المطلب إلى أزمة الغاز سنة 2006 بين روسيا وأوكرانيا التي ألقت بظلالها على منظومة العلاقة الهشة، سواء السياسية أو الاقتصادية بين روسيا وأوروبا من جهة وبين روسيا وأوكرانيا من جهة أخرى، والكشف عن مساعي موسكو إلى استخدام آليات جديدة في التعامل مع الجمهوريات السوفياتية السابقة التي خرجت عن الطوع الروسي.

غير أن الأخطر هنا هو أن تسوية الأزمة كشفت عن جملة من المعضلات الأخرى التي تلخص الدرس العميق الذي أعطاه الروس لأوروبا أو الوفاق السوفياتي القدامى الذين سعوا إلى الابتعاد عن موسكو مفضلين التكامل مع المؤسسات والهيئات الأورو أطلسية[1].

أما بالنسبة لحالة أوكرانية، انطلقت الثورة البرتقالية من خلال سلسلة من الاحتجاجات والأحداث السياسية التي وقعت في أوكرانية نهاية نوفمبر 2004 ولغاية جانفي 2005.

بدأت خطوات الثورة البرتقالية تحديدا في 21 نوفمبر 2004 نتيجة عملية تزوير انتخابي ذكر أن الرئيس " ليونيد كوتشما" كان قد قام بهذا من أجل أن يوصل مرشحه "فيكتور يانوكوفيتش" الموالي لروسيا الاتحادية غلى منصب الرئاسة في أوكرانيا في ظل تنافس وتناحر شديدين، ليعلن فوزه على مرشح المعارضة " فيكتور يوشينكو" المدعو من الغرب قبل ظهور النتائج الرسمية، مما أدى إلى غضب المعارضة التي دعت للتضافر إذا انتشرت ادعاءات بأن الانتخابات شابها الفساد بشكل واسع مع أحداث ترهيب للناخبين وفساد انتخابي، فكانت كييف عاصمة أوكرانيا مركز تحركات المتظاهرين بسبب الصراع على السلطة والتي أدت إلى حالة عدم الانفراج والتوافق بل والجاذبات بين طرفين، وهم الطرف الأول رئيس الجمهورية " فيكتور يوشينكو" وحليفه زعيم كتلة المعارضة البرلمانية والتي تمثل الأقلية " بولياتيموشينكو" وحلفاءه الذين يمثلون زعماء كتلة الأغلبية البرلمانية . وقد شهدت

[1] إياد والي، " كواليس أزمة الغاز بين روسيا و أوكرانيا منذ 2006"، على الرابط:
mobtada.com*www*(11:23 2021/07/09).

مرحلة الثورة البرتغالية تحركات سياسية توزعت بين التظاهرات وتعديلات على الدستور من قبل المحكمة العليا بالتنسيق مع البرلمان[1].

فعليه ساعدت الانقسامات والمظاهرات إلى عدم تحقيق الأهداف المنشودة من الثورة البرتغالية التي طالب بها الشعب الأوكراني من أوامر عدة أهمها: مكافحة الفساد والذي لم يتحقق حتى جاء مؤشر منظمة الشفافية الدولية عام 2009 الذي أوضح أن أوكرانيا في المركز 147 من إجمالي 180 دولة بما يساوي 2،2 من 10 مما يعني بدرجة منخفضة، هذا بالإضافة إلى أن هذه الدرجة مساوية لمؤشر الفساد عام 2004[2].

إلا أن في الأخير نجحت في تمكين أحد الموالين لها وهو " فيكتور بوشينكو"(الرئيس الأوكراني الهارب حاليا في روسيا) من الفوز بأول انتخابات تجري بعد الثورة على خصمه الديمقراطي الموالي للغرب " فيكتور يوشينكو"بفارق صغير، وحتى بعد إنجاح الغرب في إعادة الانتخابات وإسقاط حليف روسيا، نجحت هذه الأخيرة في إعادة الحكم في عام 2010.

ظلت روسيا المتحكم الحقيقي في أوكرانيا، وعلى الرغم من تأييد الغالبية من الشعب الأوكراني للانضمام للاتحاد الأوروبي إلا أن بوتين نجح بفضل ضغوطه السياسية على الرئيس " يانوكوفيتش" والوعود بتعويض ومساعدة أوكرانيا عن طريق المعونات والمنح الهزيلة، وحتى عرضت روسيا على أوكرانيا الانضمام في إتحاد جمركي معها تعويضا لها عن الانضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي، إلا إن المشكلة كانت بالأساس من الداخل فالغالبية من الشعب تريد الانضمام للغرب والابتعاد عن السيطرة الروسية.

قد كان من المقرر أن يتم استفتاء نهائي على الانضمام للاتحاد الأوروبي في شهر نوفمبر، وهو الاستفتاء الذي تم إلغائه وإعلان حكومة "يانوكوفيتش" الانسحاب من التوقيع

---

[1] نوار محمد ربيع الخيرى، "الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب"، **المجلة الدولية والسياسية** ، (العدد: 26-27، 2015)، ص 26.

[2] إيمان أشرف أحمد محمد شلبي، **الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية**، على الرابط التالي:

https://democratica.de (10 :30 31/09/2021)

على اتفاقية التعاون ومنظمة التجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي بعد حوالي ثمانية عشر شهرا من الدعاية والتعبئة، نحت زيادة وطأة الضغوط الروسية، وهو الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في الانتفاضة الجماهيرية التي خرجت بعد إعلان عن عدم التوقيع بيومين فقط.

أدرك بوتين مبكرا أن هذه الاتفاقية سوف يستغلها الغرب مرة أجرى مثلما حدث عام 2004 لإعادة فتح مسألة انضمام أوكرانيا للغرب وتولي السلطة حكومات معادية لروسيا وموالية للغرب، وهو ما جعله يعلن من اليوم الأول ما حدث هو انقلاب على الشرعية، ويعلن استعداده للدفاع عن الشرعية القانونية والدفاع عن المواطنين ذوي الأصول الروسية، حيث قام بوتين باتخاذ العديد من الخطوات الوقائية والإستباقية لمنع على الغرب استغلال الأزمة السياسية الداخلية في أوكرانيا لفرض أوضاع جديدة على روسيا، من شأنها الإضرار بمصالحها وأمنها القومي[1].

في 01 ديسمبر 2006 أوقفت روسيا ضخ الغاز عن أوكرانيا بحجة عدم دفع كييف السعر المناسب عالميا وبعد أن عاشت أوروبا أزمة طاقة حادة بسبب توقف الغاز المار عبر أوكرانيا نشبت حرب إعلامية تتهم روسيا بإشعال حرب عالمية بإرادة جديدة، أدت هذه الأزمة التي انتهت بانتصار الروس وحصولهم على أسعار غير متوقعة للغاز المصدر إلى أوروبا عبر أوكرانيا إلى أن تتصاعد لهجة العداء بين روسيا من جهة والرئيس الأوكراني " فيكتور يوشينكو" المقرب من الغرب وكانت تلك بداية لأزمة لاحقة أخذت أبعاد أكثر شمولية.

في جويلية من عام 2006 استضافت موسكو زعماء الدول السبعة وقد استطاع بوتين في هذا الاجتماع من التأثير على المجتمعين ليقنعهم بالعدول عن التفكير في ضم أوكرانيا وجورجيا غلى حلف الناتو، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي "بوش" حينها وشاركته في الرأي

[1] أحمد محمد أبو زيد، **الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة في فهم الواقع الدولي**، معهد العربية للدراسات، 2014.

كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وبذلك حققت روسيا نجاحا سياسيا ودبلوماسيا كانت بحاجة ماسة إليه في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة[1].

بالإضافة إلى أن شركة غاز بروم الروسية اقترضت لشركة نفتوغاز الأوكرانية قرضا يسمح لها بتسديد ديونها من الغاز، إضافة إلى مرور نحو 25 مليارم^3 ككمية إضافية من الغاز خلال سنة 2005 و 2009 من روسيا نحو أوروبا عبر أوكرانيا.

حيث حققت عام 2004 مجموعة من البنود تنص على:

- الاتفاق على ديون أوكرانيا لدى غاز بروم الروسية ن بالإضافة إلى الاتفاق على ترتيبات تزويد الغاز التركماني إلى أوكرانيا من حيث المبيعات والنقل البحري.
- الاتفاق على حجم المبيعات وأسعار الغاز الروسي إلى أوكرانيا.
- تأسيس شراكة بين شركتي غاز بروم الروسي ونفتوغاز الأوكرانية بهدف تجديد شبكة خطوط أنابيب النقل الأوكرانية بهدف تقليل تكاليف النقل والمخاطر.

في عام 2004 شهدت أوكرانيا أحداث سياسية هامة وفي نفس السنة حدثت تطورات مهمة متعلقة بإمدادات الغاز الروسي الأوكراني أهمها قضية الإمدادات الطاقوية التركمانيةوعليه طلبت السلطات التركمانية من نظيرتها الروسية والأوكرانية في ديسمبر 2014 زيادة سعر الغاز التركماني من حدود 42 دولار للألف م^3 إلى نحو 60 دولار للألف م^3 لحساب عام 2005.

في سبتمبر 2004 وقعت شركة غاز بروم مع شركة نفتوغاز اتفاقا بشأن تسوية ديون الأوكرانية التي تراكمت على مدار 07 سنوات، حيث جاء في اتفاق العمل على تخفيض حجم توريدات الغاز إلى أوكرانيا بنحو 5 مليار م^3 سنويا خلال سنة 2005 و2009، قامت روسيا باحتجاج إلى كييف بشان الغاز، وعليه قامت شركة غازبروم بضخ كميات كبيرة من

[1]منار حامد الحمايدة، **أثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية** ، رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2005) ص ص 50، 51.

الغاز، وعندما طلبت غازبروم بضخ جزء من هذه الكميات إلى سلوفاكيا عام 2005ن وعليه شركة غازبروم لم تقم بتنفيذ ولا طلب من بين الأربعين طلب الذي تقدمت به غازبروم، مما أدى بشركة نفتوغاز بادعاء أنه لا يوجد لروسيا غاز مخزن في المستودعات الأوكرانية[1].

في مارس 2005 طرح الرئيس الأوكراني" بوتشينكو" مبادرة يقترح فيها أن رسوم عبور الغاز يجب أن يتم نقلها إلى مستويات أوروبية، كما ينبغي دفعها بالدولار وعلى أساس دفع نقدي، وفي شهر جويلية من نفس السنة صوت مجلس الدوما الروسي بالإجماع على أن بلدان رابطة الدول المستقلة (جورجيا، مولدافيا، أوكرانيا، استونيا،لاتفيا، ليتونيا) يجب أن تدفع أسعار أوروبية للغاز الروسي.

في بداية أوت 2005 تم إعادة فتح جميع ملفات وقضايا العلاقات الطاقوية–الروسية الأوكرانية حيث أدت إلى التخلي عن فكرة مشروع الإتحاد الخاص بتجديد شبكة نقل الغاز في أوكرانيا، وكذلك التخلي عن مسألة عدم تقنية أمان الغاز الروسي المخزن في المخازن الأوكرانية والذي يؤثر على أمن إمدادات الطاقة نحو أوروبا خلال أشهر الشتاء، وعليه تزامن هذا التدهور الكارثي في العلاقات الروسية–الأوكرانية مع فترة ارتفاع أسعار الطاقة أواخر عام 2005، خاصة وأن سعر 50 إلى 80 دولار للألف م ^{3} في بلدان الإتحاد السوفياتي السابق يتناقض بشكل حاد مع أسعاره بين 3 إلى 4 مرات من مستوى بلدان الإتحاد الأوروبي، وهكذا فشلت خلال الأشهر الأخيرة من عام 2005 المفاوضات بين غازبروم الروسية ونفتوغاز في إحراز أي تقدم.

في بداية عام 2006 تم قطع الغاز عن أوكرانيا، وكذلك بقيت مستمرة ومتواصلة نحو البلدان الأوروبية، وهو ما أدى بأوكرانيا إلى سحب كميات من الغاز الروسي الموجه نحو أوروبا عبر أراضيها ولمدة ثلاثة أيام، ومما أدى انخفاض الإمدادات الطاقوية عن طريق عن بعض الدول الأوروبية، حيث خسرت المجر نسبة 40% من الإمدادات الروسية لها، وفيها

[1]JanathanStern , The Russian – Ukrainian gas crisis January 2006, The article oxford Institute for Energy Studies, oxford University, 2005, p 04.

انخفضت إمدادات النمسا وسلوفاكيا ورومانيا بنحو 25 إلى 30%، وبولندا بنسبة 14% وإيطاليا أفادت أنها خسرت 32%.

في 02جانفي2006 كان رد فعل شركة غازبروم بقوله أنه سيتضح 95 مليون م^{3}وإضافة يوميا في شبكة للتعريف عن ما اقتطعته لأوكرانيا، وفي 03 جانفي عادت الإمدادات النمساوية إلى مستوياتها الطبيعية على الرغم من أن بعض البلدان الأخرى كانت لا تزال تواجه النقص، بمقدار ما يمكن التحقق منها بحلول 04جانفي هي عبارة عن شحنات الغاز الروسية في أوروبا بحيث كانت العودة إلى المستويات الطبيعية، وعلى ذلك لا تحتاج دولة الإتحاد الأوروبي إلى مقاطعة الإمدادات للعملاء كنتيجة للحد من الإمدادات الروسية[1].

في 04جانفي2006 أعلنت شركة غازبروم الروسية ونفتوغاز الأوكرانية عن انتهاء النزاع بينهما، وتوقيع عقد مدته خمس(05) سنوات وفق الشروط التالية:

- ستدفع شركة غازبروم تعريفة جمركية لشركة نفتوغاز الأوكرانية بمقدار 1.60 لكل ألف م^3 وفي كل 100 كلم، وذلك من خلال نقل الغاز الروسي عبر أراضي أوكرانية إلى أوروبا.
- ستصبح شركة Rosukrenergo هي الشركة المخولة بتوفير الغاز لأوكرانيا.
- تشكيل شركة مشتركة وهي شركة أوكروغازأنارجو بشراكة بين شركة Rosukrenergoوشركة نفتوغاز، وذلك بداية فيفري 2006، وبرأس مال تأسيسي قدره 150مليون دولار، حيث يمكن دورها في توزيع وبيع الغاز الروسي إلى أوكرانيا.
- يستأنف التوازن الغازي السنوي لشركة Rosukrenergo كما يلي:

41 مليار م^3 من الغاز الكازاخي، فضلا عن 17 مليار م^3 من الغاز الروسي، حيث يتم شراؤها من غازبروم على قاعدة 230 دولار للمليون المشترك Rosukrenergonaftogaz بسعر 95 دولار للألف م^3 خلال النصف الأول من عام 2006 للسوق الأوكراني.

- لايمكن تغيير مدفوعات العبور أسعار الغاز إلا باتفاق جميع الأطراف[2].

[1]Janathan Stern, op, cite, p 09.
[2]Janathan Stern, op, cite, p 10.

المطلب الثاني: الأزمة الروسية الأوكرانية 2009

في عام 2009 شهدت أوكرانيا أزمة اقتصادية عنيفة ناجمة عنها اشتداد الأزمة المالية العالمية، وقد أدت تلك الأزمة إلى ارتفاع حاد في نسبة البطالة بين سكان وازداد بشكل غير متوقع العجز في الميزانية، فيما سجلت مراكز البحث أعلى قياسات للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وكما رافق كل ذلك انخفاض حاد في نسبة الاستثمارات الأجنبية والتي غادرت الأسواق الأوكرانية بعد أن تعرضت إلى خسائر كبيرة، على أثرها لجأت أوكرانيا إلى الخارج لحل أزمتها المتفاقمة، بحيث تمثل أحد تلك المصادر بالإتحاد الأوروبي الذي وعد بتقديم مساعدات عاجلة لكييف من خلال صندوق النقد الدولي.

في ذات الوقت سعت موسكو لإعادة أوكرانيا إلى جادة الصواب، مما جعلها تدور من الناحية الروسية، الذي أدى بكييف تقديم مبلغ من المال مقداره 150 مليار دولار كقرض وهنا كان على القيادة السياسية الأوكرانية إما اختيار العرض الروسي الذي ترفضه المعارضة بشدة ودعمت بشدة اللجوء إلى الإتحاد الأوروبي، وبين ما وعدت به المجموعة الأوروبية والتي وجدته الحكومة غير ملبي لطبيعة اقتصاد الأوكراني، في حين كانت الحكومة تجد القرض الروسي أكثر ملائمة[1].

في 02 أكتوبر 2007 هددت شركة غازبروم الأوكرانية بتخفيض كمية الغاز الطبيعية المخصصة لها إن لم تقم بتسديد ديونها قبل نهاية شهر أكتوبر، أما بالنسبة لكييف هي أقل بكثير حيث كنت تسعى روسيا من خلال ذلك لمنع تكوين حكومة موالية للغرب في أوكرانية.

مرور عام على نفس التاريخ تم توقيع اتفاق بين روسيا وأوكرانيا للمرور تدريجيا إلى تطبيق سعر السوق خلال الشهر الموالي طالبت روسيا من أوكرانيا بتسديد ديونها المقدرة 2.4 مليار دولار، كما هددت بوقف الإمدادات ابتداء من تاريخ الفاتح من جانفي لعام

[1] منار حامد الحمايدة، مرجع سابق الذكر، ص 51.

2009، وبالفعل قلمت شركة غازبروم بتطبيق تهديدها وأعلنت أنه لن يكون اضطراب في التموين.

في 07جانفي من نفس السنة قامت أوكرانيا بغلق كل الأنابيب الموجهة نحو الدول الأوروبية والعابرة لأراضيها، ثم لجأت الأطراف إلى المفاوضات وتم فتح الصمامات من الطرف الروسي، والإعلان عن ذلك ولكن عرقلت أوكرانيا ذلك بعد فرض شركة غازبروم لمسار يعرقل تموينها. وبتاريخ 19جانفي تم توقيع على اتفاق بين الطرفين وأعيد تدفق الغاز الطبيعي لأوروبا في 20جانفي2009.

قبل ذلك بيومين تم عقد اتفاق بين الطرفين ونتج عنه إمضاء شركتي غازبروم الروسية ونفتوغاز الأوكرانية لعقدين من الزمن في الفترة الممتدة ما بين 2009 إلى غاية 2018، أين تم الاتفاق على عدم ربط سعر الغاز الطبيعي المصدر لأوكرانيا بتسعيرة العبور للغاز الطبيعي وتعويضها بشركة نفتوغاز، وبحسب كييف أن روسيا قد تنازلت كثيرا من خلال هذا الاتفاق.

أما في العقد الأول يخص تموين أوكرانيا بالغاز الطبيعي الروسي، ويحدد كيفية حساب السعر ورفعه تدريجيا حتى الوصول إلى تطبيق سعر السوق، وأيضا تحديد كميات الغاز الطبيعي لسنتي 2009 و 2010، أما العقد الثاني فيتعلق بمسائل العبور التي تقابل التخصصات التي استفادت منها أوكرانيا فيما يتعلق بسعر الغاز الطبيعي حيث تم الاتفاق على تسعيرة العبور وكيفية رفعها[1].

لقد أسهم التوظيف الروسي لصادرات الطاقة في الإستراتيجية الشاملة واستعمالها كأداة فاعلة في السلوك الخارجي تجاه أوكرانيا ودول الإتحاد الأوروبي إلى عودة أنصر الإتجاه الروسي إلى السلطة في أوكرانيا وأن البداية الفعلية للصراع الروسي– الأوكراني تمثلت على اثر تطور حركة الاحتجاجات الشعبية المدعومة من الغرب نهاية عام 2013 ضد سياسات

[1]أسماء حداد، "روسيا والتدعيات الجيوسياسية لأزمة القوم في ظل التنافس الدولي على أوراسيا"، **مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى، تيسمسيلت**، الجزائر، (مجلد09، العدد 04، 2018) ص ص 134، 135.

الرئيس السابق يانكوفيتش الموالي لروسيا الاتحادية، على اثر اتخاذ القرار المتعلق بتجميد اتفاقية إنشاء منظمة التجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي الذي تم التوقيع عليها في قمة الإتحاد عام 2009[1]، وعليه فالأزمة بدأت في جانفي 2009 من خلال قطع إمدادات عن أوكرانيا وأوروبا والخلاف الذي حصل حول الديون المتأخرة لأوكرانيا.

حيث صرح الرئيس الأوكراني "فيكتور يوشينكو" في اجتماع مجلس الأمن القومي:" نعم أنا مع علاقات السوق، ولكن عندما أتكلم عن ذلك، فأنا أعني فيما أعنيه مسألة أجرة الأرض التي يتواجد عليها أسطول البحر الأسود الروسي، ومسألة تعريفة تخزين الغاز وتعريفة السوق لترانزيت الغاز على أراضي أوكرانيا" هكذا نوه الرئيس الأوكراني إلى بعض الخيارات التي سوف يقوم بها، والتي تمكنه من خلالها الضغط على روسيا كونها إحدى قضاياها الأمنية[2].

لجأت شركة غازبروم الروسية في بداية جانفي 2009 بقطع جميع توريدات الغاز نحو أوكرانيا (بلغ حجم تقليص التوريدات 110 مليون م^3 في اليوم)، وفي 02جانفي أعلنت شركة نفتوغاز عن سحب 21 مليون م^3 من الغاز يوميا لدعم الترانزيت، وكما وعدت أن تدخل هذه الكمية في الحسابات الرسمية حالما تستأنف التوريدات.

في 05جانفي أعلنت شركة غازبروم عن تلقيها رسالة من هيئة الجمارك الفيدرالية تقول:" أن بقاء الغاز على الأراضي الأوكرانية يمكن أن يؤدي إلى تقليص إيرادات غازبروم من التصدير ومخالفة قوانين روسيا الاتحادية بشأن العملات الأجنبية" مما نتج " تقليص حجم توريدات الغاز إلى منظومة نقل الغاز الأوكرانية"، كما صرحت شركة غازبروم في سنة 2009 أنه تم سرقة ما يقارب 65.3 مليون م^3 من الغاز، وهكذا قامت غازبروم بخفض خمس

[1]محمد جاسم حسين الحقاجي، **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة(روية في الأدوار والإستراتيجيات)**، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1،2018، ص 154.

[2]ناتاليا غريب، **إمبراطور الغاز**، ترجمة عمار قط، القاهرة، مكتبة مدبولي،ط1، 2011، ص 90.

إمداداتها الطاقوية عن أوروبا وأما أوكرانيا طالبتها بتعويض روسيا عن كمية الغاز التقني الذي اقتطعته.

كما تدعي أوكرانيا بأن وقف تسليم الغاز المخصص للاستهلاك المحلي الأوكراني هو السبب في تراجع الضغط، وكما قالت شركة غازبروم بأن أوكرانيا انتهكت معاهدة دولية حول عبور إمدادات الطاقة، وطلبت روسيا من أوكرانيا دفع قيمة كمية الغاز التي تم الإستلاء عليها، مع تسديد الفواتير والديون المترتبة عن تأخر السداد من أوكرانيا.

هكذا قامت شركة غازبروم في جانفي 2009 بخفض صادراتها من الطاقة بنحو ثلاثة أخماس عن الدول الأوربية أي ما يعادل مقدار 65.3 مليون م^3، فيما قامت بقطعه كلية عن أوروبا في اليوم الموالي لذلك، بحيث أصدرت المحكمة التجارية في كييف قرارا بعدم شرعية الإتفاقية المبرمة بين شركة نفتوغازوغازبروم عام 2007، بشأن تعريفة الترانزيت وأعلنت إتفاقية ترانزيت الغاز عبر الأراضي الأوكرانية.

في 14 و 15 و 17جانفي2009 أرسلت شركة غازبروم إلى نفتوغاز بتحويل ما يقارب 99 مليون م ^{3} يوميا عبر محطة الغاز(سودجا)في ضواحي كورسك، وطالبت باستئناف التوريدات بالحجم الكامل 420 مليون م ^{3} تمر في جميع الاتجاهات. وكما قامت بتوصيل الغاز إلى بلغاريا عبر محطة (أورلوقكا)في ضواحي أوديسا[1].

في 19جانفي تم الإعلان عن انتهاء الخلاف، وكما وقعت شركة غازبرومونفتوغاز اتفاقيتين منفصلتين لمدة عشر سنوات لتوريد ونقل الإمدادات الطاقوية الروسية عبر أوكرانيا نحو أوروبا، وتخص الاتفاقية الأولى إمدادات الغاز نحو أوكرانيا أما الاتفاقية الثانية تخص بتعريفة عبور الغاز الروسي عبر أوكرانيا. وعليه أعلن الطرفين بأن تخفيضات 2009 ستكون مطبقة في فاتورة استزاد أوكرانيا بحوالي 20%، بينما ستبقى فاتورة عبور الغاز الروسي نفسها و حسب عام 2008، في حين أن الأسعار الأوروبية للغاز تصل حوالي 450

[1] ناتاليا غريب، نفس المرجع السابق، ص ص 96، 97.

دولار/1000م^{3}في النصف الأول من عام 2009، بحيث أوكرانيا ستحظى بتخفيض قدره20%، وهو ما يعني دفع أوكرانيا لسعر قدره 325 دولار للوحدة.

في 20-22جانفي2009 تم إعادة تشغيل الإمدادات الطاقوية نحو أوروبا، بالإضافة إلى أن اتفاقية 19جانفي2009 تنص على أن سنة 2009 آخر سنة لأسعار التفضيلية التي تحصل عليها أوكرانيا من روسيا، وكما أن حجم التدفقات الطاقوية الروسية سيصل مقدرا 428.8 مليون م^3 من الغاز، وسيكون سعرها المتوسط نحو 250 دولار للوحدة، بينما ستزيد نسبة تعريفة العبور نحو 2.5 دولار لكل ألف م^3/100 كلم.

وعليه نقول أن الاتفاق الروسي – الأوكراني ينص على مجموعة المبادئ وهي:

- **عقد التوريد:** بناءا على المادة الثانية من العقد يتم تزويد أوكرانيا بنحو 40 مليار م^3 من الغاز في عام 2009 وبمقدار 52 مليار م^3 سنوي عام 2010، وإلى غاية نهاية فترة العقد المقدرة بعشر سنوات.
- **مستوى الأسعار:** بناءا على المادة الرابعة من الاتفاق، فإن أوكرينا تدفع أسعار لوارداتها من الغاز بمقدار 80% من مستوى الأسعار الأوروبية في عام 2009، بينما ستدفع مستوى أسعار بما يساوي مستوى الأسعار الأوروبية من الغاز عام 2010[1].

المطلب الثالث: أزمة ضم شبه جزيرة القرم 2014

لم تكن أزمة القرم وليدة أحداث آنية ومتغيرات مفاجئة بل إن أحداثها أظهرت استمرارية متلازمة بين الماضي والحاضر في تلك البقعة المهمة التي كانت ولا تزال مجال للصراع والتنافس على المستوى الإقليمي والدولي تحركه عوامل جيوبوليتكية واستراتيجية مهمة حيث تقع جمهورية القرم في شبه جزيرة تمتد من جنوبي أوكرانيا بين البحر الأسود وبحر آزوف ويفصلها عن روسيا من الشرق مضيق كيرش.

[1]Simon Pirani, Jonathan Stern and KatjaYafimava, The Russo-Ukrainian gas dispute of January 2009: a comprehensive assessnent,Oxford Institute energy, 2009,pp 24-25.

خريطة رقم (01): شبه جزيرة القرم

المصدر: معلومات أساسية عن شبه جزيرة القرم (2018/11/30)

1-الصراع حول القرم: كانت القرم جزءا من الإمبراطورية العثمانية، يقطنها تتار المسلمين، وفي منتصف القرن التاسع عشر توجهت أطماع كل من روسيا القيصرية وبريطانيا وفرنسا نحو تلك الإمبراطورية المترامة الأطراف، حيث أصبحت تسمى " رجل أوروبا المريض" حسب القيصر الروسي نيكولاي الأول، مما أدى إلى نشوب حرب بين الإمبراطورية الروسية من جهة وبريطانيا وفرنسا المتحالفتين مع الدولة العثمانية من جهة أخرى، حيث كان النصر فيها من نصيب المتحالفتين، بعد عملية الإنزال البحري، وعليه سميت بحرب القرم، وطرد الأسطول الروسي من شبه جزيرة ومنعها بذلك من حق امتلاك الأسطول بحري قوي في البحر الأسود [1]. وكما قاموا بمنعهم للوصول إلى المياه الدافئة، لكن الصراع لم ينتهي فروسيا وبعد عقود من الحرب مع الدولة العثمانية تمكنت من السيطرة على القرم وميناء سيفاستوبول في عهد الإمبراطورية الروسية "كاترين العظمى" ولطالما كانت لشبه

[1] آمنة محمد علي، **أزمة القرم و تداعياتها على العلاقات الروسية-الأوكرانية**، مركز دراسات المراة، جامعة بغداد، العدد 98 ص ص 163، 164.

جزيرة القرم أهمية بالغة بالنسبة إلى روسيا الإمبراطورية والسوفياتية وروسيا المعاصرة لان امتلاكها يعني السيطرة على البحر الأسود والمناطق المطلة عليه، لذلك يجب القول أن الهدف المنشود لقياصرة الروس ظل على مدى قرون فرض السيطرة على مضيقي البوسفور والدردنيل بغية ضمان الخروج الأمن للأسطول البحر الأسود الروسي إلى المتوسط، وعليه كانت للجزيرة القرم أهمية استراتيجية قصوى في لعبة توازن القوى.

روسيا هي التي أثرت سلبا على نتائج الإظطرابات الأوكرانية، اختارت للرد بضم شبه جزيرة القرم، ومع ذلك كان عملها بشأن هذه التطورات في الواقع كرد فعل، ونظرا إلى التحدي الذي تواجهه من نزاع مستمر مع الغرب نحو التوسع شرقا تجاه الأراضي التي كانت سابقا جزءا من الإتحاد السوفياتي، وكما أن لدى روسيا خططها الخاصة في فهمها للأزمة الأوكرانية، حيث اضطرت إلى اتخاذ بعض الخطوات لوقف التدهور الخطير في مكانتها الدولية والأضرار التي لحقت بخططها لإعادة بناء الإمبراطورية[1].

2-الأحداث التي لحقت الأزمة:

خريطة رقم (02): أزمة القرم 2014

المصدر: مركز القدس للدراسات

[1]نظير محمود أمين، "التداعيات الإقليمية و الدولية لأزمة القرم بين شواهد التاريخ و جدال النزاع الروسي-الأمريكي على مناطق النفوذ"، **مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية**، ص 342.

عرفت الوحدات الأوكرانية والروسية حالة تأهب في 20 فيفري 2014 مع تصعيد احتجاجات الميدان في كييف إلى اشتباكات عنيفة مع القوات الحكومية.

بدأت العمليات الروسية في شبه جزيرة القرم بالفعل في 22 و 23 فيفري مع مغادرة كتائب من حدات قوات المشاة النخبوية (spetsnaz) والقوات المحمولة جوا (VDV) قواعدها في حين نقلت أخرى جوا بالقرب من المضيق الذي يفصل روسيا عن شبه جزيرة القرم[1].

بالإضافة إلى أن المشكلة الأوكرانية اندلعت عام 2013 عندما قام الرئيس الأوكراني السابق "فيكتور يلنوكوفيتش" بالإعلان أن بلاده ستنتظر ظروفا أفل لتوقيع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ورفض توقيع الاتفاقية استجابة للغرض الروسي الذي قامت به حكومة فلاديمير بوتين، وهو قيام روسيا بشراء 15 مليون دولار من قيمة الديون المتراكمة على خزانة الحكومة الأوكرانية، بجانب تخفيض سعر إمدادات الغاز الروسي بنحو الثلث[2].

حيث تسارعت وتيرة الأحداث واحتدمت بشكل كبير بعد قرار الرئيس الأوكراني "فيكتور يانكوفيش" يتعلق بانضمام أوكرانيا إلى الإتحاد الأوروبي، وعليه سارت الأحداث على التسلسل الزمني التالي:

في 24 فيفري عين مجلس المدينة في سيفاستوبول مواطنا روسيا عمدة، ووصلت وحدات متعددة من لواء مشاة البحرية المستقل 810 إلى ساحة المدينة في ناقلات أفراد مدرعة، ما شكل انتهاكا للقواعد التي تحكم الترتيبات الأساسية مع شبه جزيرة القرم، كان هذا المؤشر الملموس الأول على أن روسيا قد قررت التدخل عسكريا لتغيير النظام السياسي في شبه الجزيرة.

---

[1] مايكل كوفمان، كاتيا ميجاشيفا وآخرون، **عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا** ، كاليفورنيا NTTERRANDARROYCE ،2017 ، ص 06 .

[2] فيرونيكا حليم فرنسيس، "جيوبولتيك السياسية الخارجية الروسية " دراسة في أثر الجيوبولتيك في علاقة روسيا بدول الجوار" **كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية**، (2019)،ص 171.

في 25 فيفري وصل إلى سيفاستوبول " نيكولاي فيلتشينكوف" وبالإضافة إلى إحضار وحدات قوات عمليات خاصة يمكن استخدامها في وقت لاحق في السيطرة الخفية على شبه جزيرة القرم.

في 27 فيفري استولى 50 مشغل للقوات الخاصة من وحدة قيادة العمليات الخاصة (روسيا) تدعي أنها " ميليشيا دفاع ذاتي" محلية على برلمان شبه جزيرة القرم ورفعوا العلم الروسي، وصل العديد من الجنود الروسي حوالي 300 جندي دون إشعار مسبق للسلطات الأوكرانية بحسب ما تنص عليه الاتفاقيات.

في 28فيفيري وصل أيضا ثلاث طائرات نقل عمودية من نوع مي- 8 وثمانية طائرات عمودية هجومية من نوع مي- 35 من دون علم أوكرانيا، مما منح روسيا القدرة على تجنيد الدروع الأوكرانية والعمل ليلا، حيث سارعت أوكرانيا إلى حمل المقاتلين جوا، ورداعه وحدات الطائرات العمودية الإضافة من النقل، وعليه حاصرت التحركات الروسية في نهاية فيفري 2014 بفعالية القوات الأوكرانية. أيضا في 28 فيفري استولت القوات الروسية أيضا على مطار " سيمطيروبول" وعليه بدأت قوات الإتحاد الروسي في الانتشار في شبه جزيرة القرم وفي 01 – 02 مارس أحضرت روسيا تعزيزات على متن السفن حيث انتشرت في أنحاء شبه جزيرة القرم من دون مقاومته، وفي 06 مارس بدأت روسيا بإجراء تزايد تقليدي لقواتها عند معبر "كيرتش" في شرق شبه جزيرة القرم، وبحيث عزلت القوات الروسية شبه جزيرة القرم برا عن أوكرانيا الرئيسي والقواعد في شبه جزيرة القرم، وفي 06 مارس أجرى استفتاء في القرم للانفصال عن أوكرانيا والانضمام لروسيا الاتحادية، حيث جاءت النتيجة لصالح الانضمام إلى روسيا بنسبة 95%، أما الولايات المتحدة الأمريكية رفضت هذا القرار ،في 19 مارس إلى 25 مارس استولت القوات الروسية على قواعد أوكرانية في شبه جزيرة القرم وبحلول 26 مارس كان الضم قد اكتمل بشكل أساسي[1].

[1] *Jonathon Gosgrwos , The Russian invsion of Grimean Peninsula, 2014 – 2015 AP ost war NucleurGrisis Gas Study, Johus Hopkins University,2020, p13.*

خريطة رقم(03): شبه جزيرة القرم و العمليات الروسية في مارس 2014

المصدر:RAND RR1498

وكما عرفت روسيا العديد من ردود الأفعال من قابل للدول حيث صرح الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) عن قلقه من انتهاء روسيا الاتحادية الواضح لسيادة أوكرانيا وحدة أراضيها، وكما علق البنتاغون التعاون العسكري مع روسيا الاتحادية كالتدريب والاجتماعات الثنائية وتوقف السفن والتخطيط العسكري، وفرضت عقوبات على روسيا الاتحادية، كذلك أعلنت المملكة المتحدة وتركيا والاتحاد الأوروبي واليابان عن رفضهم لخطوة روسيا الاتحادية في ضم القرم إليها واستخدام القوات العسكرية فيها.

أما روسيا الاتحادية نفسها تعلن أن وجودها في القرم والوصول إلى إعلان استقلالها بموجب الاستفتاء وضمها إليها يدخل في إطار حماية أسطولها العسكري البحري في البحر الأسود، ولحمايته سكان شبه جزيرة القرم–الروسية الأصل، كم تصرح بذلك روسيا الاتحادية من خطر المعارضين الذين جاءوا إلى الحكم، وتأمين حدودها الغربية من إمكانية تقدم حلف الشمال الأطلسي وتهديد أمنها القومي ومجالها الحيوي[1].

[1] نوار محمد ربيع الخيري، **الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب**، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، ص ص 13، 14.

إن احتلال وضم روسيا الاتحادية للقرم ليس نهاية المطاف أو ليس معنى ذلك أن روسيا الاتحادية لا تواجه صعوبات في ذلك، وعلى أمنها، إذ أن الغرب متقدم إلى جوار البحر الأسود إلى بلغاريا ورومانيا، وإلى جانب وجود تركيا ضمن حلف شمال الأطلسي، أي أن روسيا الاتحادية في سيطرتها على القرم في البحر الأسود ستواجه جوار كله من أعضاء حلف شمال الأطلسي أو الدول التي أصبحت مؤيد للغرب، أي أن الثورة الأوكرانية تهدد الاستراتيجية الروسية وأمن الأسطول الروسي في البحر الأسود.

وكما كان للإعلام الروسي دورا فاعلا في مساهمته في إدارة أزمة شبه جزيرة القرم حيث سبقت العمليات العسكرية في شبه جزيرة القرم حملة معلومات هائلة غطت الأحداث من بدايتها حتى نهايتها[1].

1 النتائج والأبعاد المترتبة على ضم شبه جزيرة القرم:

كان الدفع الرئيسي وراء إقدام "بوتين" على ضم القرم هو تفويض الإستراتيجية التي تبنتها أوكرانيا من أجل تنويع مصادر إمدادات الغاز والطاقة الخاصة بها، وقد حضت شبه جزيرة القرم بأهمية إستراتيجية طريق نجاح تلك الإستراتيجية، فهي تتمتع بموارد نفط وغاز بحرية كبيرة في البحر الأسود، تقدر كميتها بما يتراوح بين 4 و 13 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي.

قد كلفت حكومة القرم الجديدة المدعومة روسيا شركة " غازبروم" بإدارة موارد الطاقة في شبه الجزيرة وقد قامت الشركة بتأميم شركة chornomorNaftohgaz وهي شركة Naftohaz–Ukrainy في القرم، ومن المتوقع أيضا أن تطالب روسيا بأجزاء كبيرة ليس فقط شبه جزيرة القرم، بل من الجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة لأوكرانيا كذلك، وهو

[1] رايق سليم البريزات، "النمط الإستراتيجي الروسي في إدارة الأزمات الدولية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، (العدد 01، 2019)، ص 23.

سالأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم قضية تقسيم الجرف القاري والمنطق الاقتصادية التابعة للبحر الأسود بصورة خطيرة مع رومانيا وتركيا.

وضع أوكرانيا في الوقت الراهن معلق إزاء فقدانها أحد أكبر اثنتين من حقول الغاز الصخري" حقول يوزيفسكا" في أقاليم دونتيسكوخاركييف وتمتلك أوكرانيا ثالث أكبر احتياطات من الغاز الصخري في أوروبا، كما أن النزعة الانفصالية الإقليمية الجديدة في مناطق أوكرانيا الشرقية تفوض خطة أوكرانيا للتحول من استخدام الغاز إلى الفحم، وذلك بسبب فقدانها 45,6% من احتياطات الفحم المحلية الخاصة بها.

لقد استطاعت أوكرانيا من خلال استخدام قدرات خطوط الإمدادات العكسية في بلدان الإتحاد الأوروبي المجاورة، حيث استيراد 02 مليار م ^{3} من الغاز من ألمانيا عبر بولندا والمجر في عام 2013، كما قامت أوكرانيا بالتفاوض على الحصول على إمدادات الغاز من سلوفاكيا عن طريق خطوط الإمدادات العكسية، وهو ما يوفر واردات سنوية، ويمكن زيادة تلك الكميات إلى ما يتراوح بين 8 و 10 مليارات متر مكعب.

منذ ضمها لروسيا في 19 مارس 2014 تبدي روسيا استعدادا لتحمل الفاتورة الاقتصادية من ضم شبه جزيرة القرم وتوسيع مصالحها الجغرافية والسياسية، وقد توقع "أليكسي كودرين" وزير المالية السابق بالفعل أن تصل قيمة خروج رؤوس الأموال لروسية إلى 160 مليار دولار أمريكي نهاية عام 2014[1].

[1]إبراهيم يوسف عبيد، نعمة سعيد سرور، "السلوك الروسي تجاه أزمتي جورجيا– أوسيتيا الجنوبية 2008، وأوكرانيا– القرم 2014"، **مجلة تاريخ المغربي العربي**، (العدد 08، 2017)، ص ص 155، 156.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الأوروبية لتنويع الإمدادات الطاقوية لكسر النفوذ الأوروبي

يهدف هذا المبحث الي دراسة مختلفة البدائل التي سعت دول الاتحاد الأوروبي الي تنويع مختلفة الامدادات الطاقوية، مما أدى بها الي التوجه إلى منطقة المتوسط والشرق الأوسط وبحر قزوين للقضاء علي التبعية.

المطلب الأول: التوجه الأوروبي إلى منطقة المتوسط(دراسة حالة الجزائر)

1-المسار الطاقوي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

لقد أدتالاكتشافات الأخيرة في البحر الأبيض المتوسط إلى تأثير كبير في معادلة أمن الطاقة، مما جعلها تتسم بالتفاعل في مختلف المجالات سواءا كانت سياسية أو اقتصادية أو دبلوماسية، بحيث يعتبر البحر الأبيض المتوسط منطقة إستراتيجية ومحل أطماع العديد من المتنافسين عليها مثل أوروبا وروسيا، وذلك أثار ظهور الأزمة الأوكرانية مما جعل دول الإتحاد الأوروبي مثل: بولونيا، إيطاليا، اسبانيا تبحث عن مصادر بديلة من أجل التخلص من التبعية للغاز الروسي، وقد تكون الجزائر جزءا من هذا الحل، حيث تخطط المفوضية الأوروبية لشراء كميات إضافية 7ملايير م^3 من غاز الجزائر، مما سيرفع صادرات الغاز الجزائرية نحو الإتحاد إلى 32,7 مليار م^3 عبر الأنابيب التي تربط الجزائر بأوروبا عبر إيطاليا وإسبانيا، حيث أن الجزائر تحتل المرتبة 14 من الإنتاج العالمي للنفط[1].

وفي السياق ذاته أعيد ملف أنبوب الغاز "غالسي" بين الجزائر وإيطاليا عبر جزيرة سردينا إلى الواجهة للنقاش داخل الإتحاد الأوروبي، في الوقت الذي كانت الجزائر قد وضعت الملف جانبا ورفضت إعادة النظر في المشروع بدون ضمان عقود طويلة الآجال وخاصة بعد تعرضها لضغوط من زبائن أوروبيين ومن الوكالة الدولية للطاقة التي تعمل على فك الارتباط بين أسعار النفط والغاز.وقد كانت سونطراك قد اتفقت مع شركات "إيني"

[1]نبيل زغبي، محمد لحسن علاوي وآخرون، "الإستراتيجية الأوروبية للتموين بالغاز الطبيعي وانعكاساتها على الصادرات الغازية الجزائرية"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، (المجلد:09، العدد:01)، ص 614.

و"إينيل" و" إيديسون" على تقليص الكميات المستوردة، ليبلغ حجم التخفيضات في الاستيراد من الجزائر حوالي 10ملايير م^3، ما يعادل تقريبا نصف ما تم استيراده في 2012ن و13% من الاستهلاك الداخلي في إيطاليا التي استوردت السنة الماضية 70 مليار م^3، ومنها 20,5 مليار م^3 من الجزائر وترتبط معظم الدول الأوروبية بعقود طويلة الأجل، تصل إلى أكثر من 10 سنوات مع الدول المصدرة الأساسية وهي الجزائر وروسيا والنرويج، وأدى هذا إلى ارتفاع سعر الغاز المرتبط بالبترول، خاصة أن سعر البترول كان في حدود 13 دولار للبرميل قبل سنة 2000، وهو يعادل اليوم 100 دولار للبرميل، ما يجعل أسعار الغاز المرتبطة به مرتفعة جدا، أما بالنسبة لمكانة الغاز الجزائري في السوق الأوروبية ونظرا للحوافز المختلفة لدى كل من روسيا والجزائر فيما يتعلق ببيع الغاز الطبيعي إلى أوروبا، حيث أن الاحتياطات الغازية وكذا البنية التحتية للطاقة التي تربط بين البلدين والاتحاد الأوروبي، فمن غير المرجح أن تحدث الجزائر تأثيرات كبيرة في الأجل القريب في اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي، ولا يمكنها أن تحل محل روسيا كأكبر مزود للغاز الطبيعي في أوروبا، ومع ذلك فيمكنها أن تساعد بشكل ملحوظ في خفض اعتماد الاتحاد الأوروبي على موارد الطاقة الروسية[1].

يشكل الغاز الطبيعي مصدرا مهما للطاقة نتيجة المزايا الفنية والاقتصادية والبيئية التي يتمتع بها ولسهولة استخدامه كوقود ذي محتوى حراري عالي، لذا تطور إنتاجه واستهلاكه بشكل سريع منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، وقد مثل الغاز الطبيعي نسبة 62,4 من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية في الجزائر عام 2014، والتي قدرت 51,7 كيلو طن مكافئ للنفط، وقد ظل الغاز الطبيعي لفترة طويلة يحظى بمكانة عالية في إمدادات الطاقة الجزائرية، إذ قدرت مساهمته 62% عام 2000، 54% عام 1990.

[1] نبيل زغبي، محمد لحسن علاوي وآخرون، مرجع سابق، ص 615.

أما بالنسبة لصادرات الغاز الطبيعي في الجزائر، فتعتبر السوق الأوروبية وجهته الأساسية، إضافة إلى السوق الأمريكية، حيث تجدر الإشارة إلى أن القدرة الحالية لشبكة النقل تبلغ حوالي 188,24 مليار م^3، وتتكون من 16 أنبوب نقل تغطي 10981 كلم، كما تمتلك الجزائر ثلاثة أنابيب لتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا: خط "أونريكو ماتي Enrico Matte" باتجاه إيطاليا وخط "بيدر ديران فارال Pedro Duran Farell" المغرب، أوروبا باتجاه اسبانيا وخط "ميدغاز Medgaz" باتجاه اسبانيا، كما تمتلك الجزائر 08 ناقلات للغاز الطبيعي المسال، وسيتم استلام ناقلتين جديدتين بسعة 170 ألف م ^{3} عام 2017. وخلال الفترة 2000–2015 نما الاستهلاك المحلي بسرعة موازاة مع انخفاض الصادرات حيث انخفضت الصادرات بمقدار 28,8 مليار م^3، في حين زاد الاستهلاك المحلي بمقدار 19,7 مليار م^3 ويبدو أن صادرات الغاز تأقلمت بسرعة مع انكماش السوق الأوروبية، وبما أن الغاز يتم تصديره في إيطار عقود طويلة الأجل من 20 إلى 30 سنة والتي ستنتهي في حدود عام 2019، وأمام المتغيرات الحاصلة في سوق الطاقة وتفشي مشكلة الغاز الصخري وكذا ظهور منافسين جدد للجزائر في السوق الأوروبية، أصبحت الجزائر مجبرة أن تكون أكثر مرونة فيما يتعلق بالعقود الطويلة الأجل والأسعار لتتمكن من الحصول على حصص جديدة في السوق الأوروبية[1].

[1] أمال رحمان، رابح خوني، "الغاز الطبيعي: طاقة عبور نحو التحول الطاقوي المستدام في الجزائر"، **مجلة رؤي اقتصادية**،(العدد:13، 2013)، ص ص 47، 48.

خريطة رقم (04): ميدغاز (الجزائر–اسبانيا)

المصدر: سوناطراك التقرير السنوي 2006 ص 38

كما عرفت الجزائر أكبر نمو سنوي سنة 2016 بحوالي 14% منذ الألفية الجديدة حيث عرفت الجزائر تحديا عظيما من اجل تحسين مكانتها في الأسواق الأوروبية، ورغم أن صادرات الغاز في الجزائر شهدت نموا مستمرا بلغ في مجموعه 4750%، إلا أنه شهد تقهقرا بداية من سنة 2001، وعرفت أسوء تعاملاته سنة 2015 بصادرات بلغت 43,5 مليار متر م^3 قبل أن يرتفع قليلا في السنوات التالية كما يتبين في الشكل التالي[1]:

[1]عبد الحميد رولامي،" مستقبل تنافسية الغاز الطبيعي الجزائري في الأسواق الدولية على ضوء إستراتيجية سوناطراك آفاق 2030"، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، (المجلد:10،العدد:01، 2020)، ص 234.

رسم بياني رقم (01):

تطور انتاج واستهلاك وصادرات الغاز الطبيعي الجزائري 1970-2018

(مليار متر مكعب)

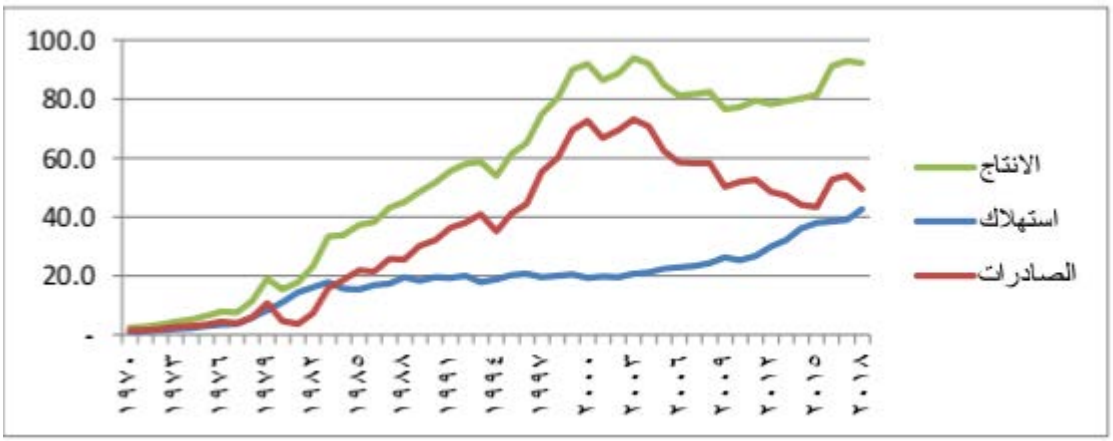

المصدر: BpstatisticalReview of world Energy- all data.1965-2018

ووعيا منها بالتحديات الطاقوية والبيئية المرتبطة بتوزيع المصادر الطاقوية، وإدارة الاقتصاديات الكبرى للعالم في تقليص أكثر فأكثر للجوء للطاقات الأحفورية، حيث التزمت الجزائر ببرنامج واعد لتطوير الطاقات المتجددة، تماشيا مع المعطيات الاقتصادية والسياسية وبالموازاة مع إعادة توجيه النمط العالمي للاستهلاك الطاقوي نحو حلول بديلة جديدة تستجيب للاحتياجات العالمية [1]، ومن خلال البرنامج سعت الجزائر لتطوير الطاقات المتجددة من أجل استغلال مصادر شمسية وهوائية غير متناهية بهدف المساهمة في التكفل بالطلب الداخلي للكهرباء وتصدير جزء من هذه الطاقة نحو البلدان الأوروبية:

أولا: تخفيض 120 مليار دولار لتطوير الطاقات المتجددة ن حيث خصصت استثمارات بقيمة 120 مليار دولار، وذلك من أجل بلوغ هدف 40% من إنتاج الكهرباء، ومن المرتقب أيضا استغلال الاستثمارات الخاصة والأجنبية لتطبيق هذا البرنامج، وبالمصادقة على هذا البرنامج الهام شرعت الجزائر في مسار اتفاقي واعد نحو الطاقات البديلة، وقد تم

[1] عبد الحميد رولامي، نفس المرجع السابق، ص 235.

التعبير عن هذه الإرادة بشكل صريح من قبل رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة" الذي أكد على ضرورة الاهتمام بتنويع مصادر التموين الطاقوي للبلاد بتطبيق برنامج وطني للطاقات المتجددة، وبالإضافة إلى الاستجابة للاحتياجات الطاقوية، ويشكل هذا البرنامج عاملا لتطوير صناعة وطنية للطاقات المتجددة يرتكز على القدرات الجزائرية المتوفرة، مع تثمين الجهود في مجالي البحث والتنمية في مختلف الميادين المرتبطة بهذه الصناعة، كما ستكون السياسة الطاقوية الجديدة مرفوقة بجهود الدولة من أجل تطوير الصناعات الطاقوية.

ثانيا: انجاز 67 مشروعا لتحقيق انتقال الجزائر نحو حقبة الطاقات المتجددة والحفاظ على الطاقة الأحفورية[1].

وبناءا على كل هذه التحديات التي واجهت الجزائر من أجل تطوير طاقاتها المتجددة سعت الجزائر إلى توقيع اتفاقية مع شركة غازبروم الروسية وسوناطراك الجزائرية، والتي ستحصل بموجب غازبروم على حصتها في أنبوب الغاز"قالسي" الذي يجري مده من حقول الغاز الجزائرية إلى ايطاليا ويمر جزئيا عبر قاع البحر المتوسط، ومن خلال أراضي جزيرة سيرديبنيا، إضافة إلى إمكانية انضمام الشراكة الروسية إلى "كونسورتيوم" يتولى مد أنبوب الغاز "ميدغاز" من الجزائر إلى اسبانيا، كما تدور مفاوضات بين الجانبين حول التعاون لتشييد مصنع لتسيل الغاز في روسيا على شواطئ بحر البلطيق، وكما يتم تصدير إنتاجه إلى أمريكا الشمالية.

[1]محمد ترقو، محمد مداحي و آخرون، "استراتيجية الدول العربية لتطوير مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتجدد: مشروع الجزائر للطاقة المتجددة 2011-2030 نموذجا"، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**،(العدد:04، 2014)، ص 77.

خريطة رقم (05): خط قالسي (الجزائر– إيطاليا)

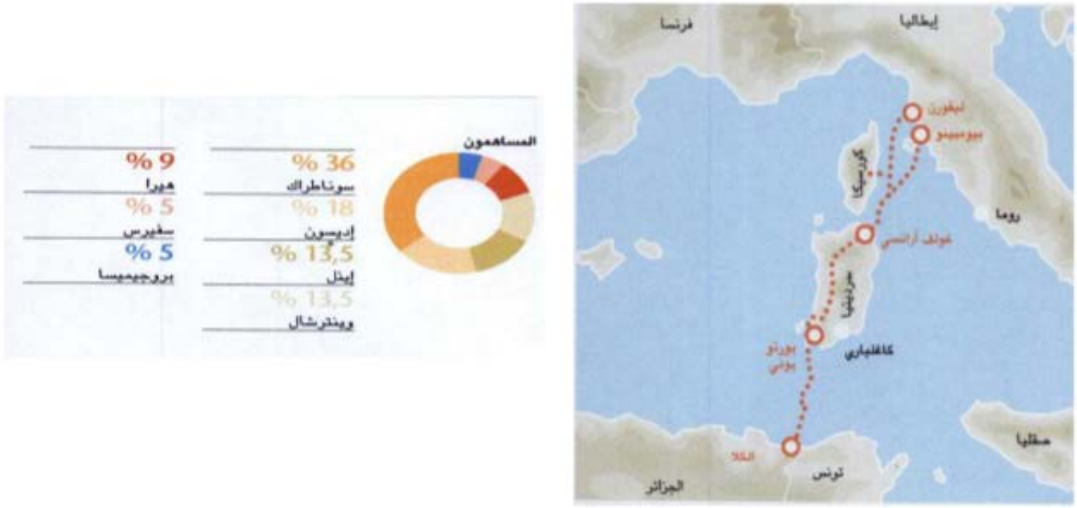

المصدر: سوناطراك التقرير السنوي 2006 ص 39

وكما حصلت على حق توريد 8 مليار م ^{3} من الغاز الجزائر إلى أوروبا عبر خط أنابيب "ميدغاز" الذي سينقل غاز الجزائر إلى البرتغال وفرنسا، وتقوم شركة "ستوري ترانس غاز" بإنشاء خط أنابيب لنقل النفط في الجزائر من حوض الحمراء إلى أرزيو بطول 406 كم، واكتشفت شركتان روسيتان حقلين للغاز في القطاع 245 في الجزائر.

لإضافة إلى أن أهم حقول البترول الجزائرية تتمركز في منطقتين حوضيتين هما حوض بولينا وحوض الحمرا، ومن أهم هذه الحقول في الجزائر هي:

حقل حاسي مسعود الجنوبي: حيث يعد من أقدم حقول البترول في الجزائر، الذي تم اكتشافه عام 1956، ويعد هذا الحقل أهم الحقول الجزائرية لضخامة إنتاجه البالغ متوسط ة اليومي 250 ألف برميل، حيث ينتجها نحو 100 بئر متوسط عمقه 1100 قدم تحت منسوب الأرض[1].

حقل حاسي مسعود الشمالي: ثاني أكبر الحقول في الجزائر حيث اكتشف عام 1958 قرب الحدود السياسية مع ليبيا، وهو يحتل المركز الثالث بين الحقول الجزائرية من حيث الإنتاجإذ

[1]محمد ترقو، محمد مداحي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص78.

يبلغ متوسط إنتاجه 91 ألف برميل يوميا وينتج حوالي 84 بئر يتراوح متوسط عمقه بين 3200 و 4600 قدم.

حقل غازي الطويل: رابع أكبر الحقول الجزائرية حيث يبلغ متوسط إنتاجه اليومي حوالي 90 ألف برميل وهو يضم 40 بئر متوسط عمقه 6400 قدم وحقل مصدار هو الذي يشارك حقا غازي الطويل في احتلال المركز الرابع، إذ يبلغ متوسط انتاجه 90 ألف برميل يوميا ويتبعها بئر واحد عمقه11200 قدم، وقد اكتشف عام 1968[1].

2-الشراكة الجزائرية الأوروبية:

تعتبر دول الإتحاد الأوروبي أهم شريك غازي للجزائر إذ تربطه بها عدة عقود شراكة ومن أهمها:

عقود الشراكة مع بريطانيا : شركة BP-Stotoil التي أنجزت مشروع في عين صالح لإنتاج 09 مليار م^3 في السنة، وحيث بلغت قيمة الاستثمار 2,5 مليار دولار، وأيضا مشروع غاز عين أميناس الذي بلغت قيمته 1,694 مليار دولار.

عقود الشراكة مع إيطاليا : الشراكة الإيطالية Erel أمضت سوناطراك في 18 فيفري 2007 مع الشركة الإيطالية عقد بيع الغاز الطبيعي على المدى البعيد بحجم يقدر 01 مليار م^3 في السنة.

عقود الشراكة مع فرنسا : شركة Total الفرنسية أبرمت كل من سوناطراك 35% وتوتال 35% وشركة ريبسون الإسبانية 30% عقد شراكة حول تقاسم الإنتاج في 28جانفي1996 وفي حقل " تين فوي تينكرت" الجزائري الغني بالغاز الطبيعي.

عقود الشراكة مع إسبانيا: الشركة الإسبانية Endensa في 22 ماي 2006 قامت سوناطراك والشركة الإسبانية بتوقيع عقد بيع وشراء الغاز الطبيعي، ويصل حجم التزويد بالغز حوالي

[1] نورهان الشيخ، **سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي** ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، جامعة القاهرة،2004، ص ص 13، 17.

0,96 مليار م ^{3} سنويا، وذلك عبر خط جديد لأنابيب الغاز الذي يصل الجزائر مباشرة باسبانيا، حيث يهدف هذا العقد إلى نقل 8 مليار م^3.

عقود الشراكة مع البرتغال : شركة EDP قامت بتوقيع اتفاقية على تمويل الشركة البرتغالية بالغاز الطبيعي على المدى الطويل بكمية متفق عليها حيث تقدر 1,6 مليار م^3 سنويا[1].

3-الإستراتيجية الغازية في الجزائر:

فمنذ اكتشاف حقول الغاز والبترول وإبرام اتفاقية الشراكة بين الجزائر وأوروبا تغيرت المعطيات الطاقوية للجزائر، خاصة بعد اكتشاف حقل البترول لحاسي الرمل، وبالفعل لوحظ التحول التدريجي من الدول المنتجة للبترول لاسيما الجزائر إلى الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي ومشتقاته وتعتقد أن هذه الحقيقة لم تضطلع بشكلها العفوي، وإنما جاءت وفقا لدراسة إستراتيجية محددة أدت بالجزائر إلى خوضها على الأقل خلال 15 سنة المقبلة، وقد طبقت هذه السياسة من خلال وضع جهاز إنتاجي وطني لطاقة وفيرة وبأسعار مغرية للغاز الطبيعي أو تحويلاته لطاقة كهربائية، وكذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي داخل التراب الوطني.

ففي هذا الإطار بذات تمكن العملية المزدوجة لتصدير الغاز عبر خطوط الأنابيب ومن خلال فرع التمييع وبالرغم من أنها هي الغالبة في تموين أوروبا الغربية والشرقية بحكم العوامل الجوارية للأسواق، بالإضافة إلى أن للجزائر تجهيزات للتمييع حيز التشغيل لتمويل الأسواق الأمريكية والآسيوية. وبالرغم من أن أسعار الغز الطبيعي حاليا مرتبطة بأسعار الموارد الطاقويةالإحالية الأخرى، لاسيما البترول كما أن هذا الفرع لتمييع يعكس الإدارة الشرعية لعملية التنويع، وذلك بافتعال تثمين في المصب للغاز الطبيعي من خلال الصناعة الكيميائية المعتمدة عليه.

---

[1]سفيان معامير، **ترشيد استغلال الغاز الطبيعي وانعكاساته الاقتصادية على التنمية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012)، ص ص 143، 144.

ومن خلال الطاقة التصديرية الحالية التي تفوق 60 مليار م ^{3} في السنة تجاه أوروبا منها أكثر من النصف في حالة سائلة، حيث كانت سوناطراك تنوي الفوز بالمرتبة الرئيسية في تزويد السوق الأوروبية على غرار منافسيها المباشرين لاسيما انجلترا، هولندا، النرويج وروسيا، وبالفعل وعلاوة على الاستهلاك الوطني تم تغطية تقريبا كامل أوروبا الجنوبية بالغاز الطبيعي ابتداء من سنة 1996 من خلال خطوط أنابيب عبر البحر المتوسط" ترانسميدتيرانيه" إلى إيطاليا والمغرب، أوروبا إلى اسبانيا والبرتغال.

كما سوف تتضاعف هذه القدرة التصديرية عند استغلال مشاريع خطي الأنابيب المبرمج تنفيذها بالتوازي مع الخطين الحاليين، وهما مشروع " MEGAZ" الرابط بحقول الغاز باسبانيا، ومشروع خط أنابيب" GAISI" الرابط كذلك بحقول إيطاليا عبر سردينيا، بالإضافة إلى مشروع خط أنابيب " NIGAH" بين نيجيريا والساحل المتوسطي المنبثق عن اللجة الإفريقية للطاقة، والذي يدخل في إيطار إدارة الجزائر في تنمية التعاون الطاقوي في إفريقيا من خلال المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف بين دول إفريقيا ومن ثمة يمكن أن يكون بمثابة مشروع استراتيجي لأوروبا وطبيعي أن تتلقى مثل هذه المشاريع العناية اللازمة نظرا لارتفاع المتزايد للطلب الأوروبي في هذه المنطقة على الغاز الطبيعي الجزائري، والذي قفز من 350 مليار م ^{3} سنة 1992 الى 482 مليار م ^{3} سنة 2000 ليصل حسب التقديرات إلى حوالي 600 مليار م ^{3} سنة 2010 و 900 مليار م ^{3} سنة 2030، وعليه سوف يتضاعف مستوى الواردات من الغاز الطبيعي ليصل 625 مليار م ^{3} سنة 2030 الأمر الذي يسجل نسبة تبعية بنسبة 63 إلى آفاق تلك السنة مقارنة بنسبة 35% سنة 2000، فضمان الالتزام اتجاه تأمين تموين مستمر لأوروبا لا يمكن إجراؤه إلا في إطار تنفيذ مخطط صارم بهدف المدى المتوسط إلى تكثيف أعمال البحث والتنقيب[1].

[1]عاشور كتوش، بن علي بلعزوز،" الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازي"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** (العدد: 02)، ص 166.

كما يشهد السوق الغازية نموا سريعا، ففي أوروبا حسب تقديرات اللجنة الأوروبية فإن حصة الغاز الطبيعي في إطار الطلب الطاقوي لأوروبا سيبلغ 27 إلى أفاق 2020 مقابل 20 سنة 2000، كما يقدر أن يتضاعف استهلاك الغاز الطبيعي في هذه المنطقة من 425 مليار م^3 سنة 2001 إلى 736 مليار م^3 إلى آفاق 2025 وسيصل معدل تبعية السوق الأوروبية مقابل الواردات نسبة 80% لنفس الآفاق.

وفي خصم الإطار الشامل والعالمي للغاز الطبيعي المسال، فان الجزائر مدعوة للقيام بدور مركزي لسببين هما:

– متعلق بوضعيتها الجغرافية التي تؤهلها إلى أن تكون قطبا متميزا لتطوير صناعة الغاز المسال عن طريق الشراكة المبرمة مع شركة " Isle of graine BP"، تستطيع الجزائر أن تعود إلى السوق البريطانية وتدعم مكانتها في الحوض الأطلنطي، كما أنها ومن خلال مشاركتها في المنتج الغازي "Gamisea" بالبيرو، تستطيع أن تحقق عملية التصدير GNLنحو الشواطئ الغربية للولايات المتحدة، مع الإشارة أن شركة سوناطراك قد أبرمت اتفاقا لبيع "GNL" مع شركة "Statoil " في حدود 01 مليار م^3 في السنة، مما سمح بتقوية حضورها على مستوى السوق الغازية الأمريكية[1].

– هو أن الجزائر حاليا في مرحلة تكامل إقليمي للطاقة بفضل المشاريع الغازية الجديدة كخطوط الأنابيب "GalsietMedgaz" وكذا غاز كهرباء اتجاه أوروبا.

ومن أجل تلبية الطلب العلمي المتنامي للغاز الطبيعي، وضعت شركة سوناطراك برنامجا متكاملا يهدف الى تصدير أكثر من 85 مليار م^3 من الغاز إلى آفاق 2010 من خلال تطوير حقول جنوب الجزائر لإنتاج الكميات الإضافية الواجب لمتطلبات هذه الأهداف الإستراتيجية، وكذا تجهيزات التمييع بمنطقة أرزيو مشروع قاسي الطويل " GassiTouil"

[1]عاشور كتوش، بن علي بلعزوز، نفس المرجع السابق، ص168.

وتوسيع خطوط الأنابيب الحالية"Duran ferrel et Enrico Mattei"، وبالاضافة الى المشاريع السابقة الذكر[1].

بالإضافة إلى أن الجزائر تعتبر ثالث مورد للغاز نحو أوروبا بعد روسيا والنرويج، وبالنظر لإمكانياتها الطاقوية وموقعها الجيواستراتيجى بين القارة الأوروبية والقارة الأفريقية ،فمن الممكن أن تكون الجزائر بمثابة المنقذ الاحتياطي الأنسب لأوروبا لمجابهة التبعية الغازية المفرطة تجاه روسيا، وأن تصبح كذلك الدولة الأولى لإفريقيا في إنتاج وتصدير الغاز على المدى القريب بسبب الاكتشافات الكبيرة التي حققتها الشركة الوطنية سوناطراك سنة 2013 مثلما تتوقعه مؤسسة" برنس مونيتور" في هذا المجال، مشيرة إلى أن الجزائر ستتحول تدريجيا نحو رفع صادراتها من الغاز الطبيعي المميع عبر خطوط الأنابيب خلال السنوات القادمة، ومن المعروف أن احتياطات الغاز في الجزائر ليست بنفس الحجم الموجود في روسيا ومنطقة الخليج (قطر و إيران)، لكن هناك عدة عوامل تميز الغاز الجزائري لاسيما قرب المسافة ما بين مناطق الإنتاج والأسواق الأوروبية الاستهلاكية[2].

وعليه قدمت الوكالة الدولي للطاقة أن استهلاك أوروبا بلغ 253 مليار م^3 وارتفاع إلى 306 مليار في سنة 2007 ، وأكثر من 350 مليار في 2011 ويرتقب أن يصل إلى 617 مليار م^3 في 2030، وآثار اعتماد وزراء الطاقة في نهاية أكتوبر 2005 ما يعرف باتفاقية مجموعة الطاقة الذي داخل حيز التنفيذ في جويلية 2006، والذي مهد لإدماج سوق الطاقة في أوروبا في بروز مشاكل متعددة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي اللذين كان يتفاوضان حول اتفاق استراتيجي، وكما برزت أيضا إشكاليات إعادة التفاوض على الأسعار وكيفية الدخول الحر إلى السوق الأوروبية والتسويق المباشر، وتجديد العقود طويلة الأجل، وفي نفس الوقت بدأت بلدان مثل: قطر، روسيا يسوقان الغاز بأسعار منخفضة تعتبر بمثابة "

[1]عاشور كتوش، بن علي بلعزوز، مرجع سابق الذكر، ص169.

[2]نبيل زغبي، محمد لحسن علاوي وآخرون، "الإستراتيجية الأوروبية للتموين بالغاز الطبيعي وانعكاساتها على الصادرات الغازية الجزائرية"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، (المجلد:09، العدد:01)، ص 613.

اغراق" في الأسواق الحرة، ولكن أوروبا التي واجهتها مصاعب عديدة مع روسيا، رغم أنها أكبر مصدر للغاز، وسعت إلى ترسيخ سياسة تنويع جديدة وتحسين علاقاتها مع الجزائر رغم أن الجزائر لم تقطع إمدادات الغاز رغم الأزمة التي كانت تعاني منها، ويرتقب أن تدعم الجزائر مع إنشاء أنبوب الغاز" قالسي" من إمدادات الغاز إلى أوروبا بحوالي 12 مليار م^3 وكما نصل صادرات الجزائر الإجمالية إلى 85 مليار م^3، ورغم ظهور قطر كمنافسة إلا أن أوروبا بحاجة إلى إقامة محطات إعادة تحويل الغاز المقدرة 12 محطة، فأوروبا تحتاج إلى العديد من المحطات لتنويع مصادرها، ورغم كل هذا إلا أنها لا تستطيع التخلي عن الغاز الجزائري على المدى القصير والمتوسط.

حيث تمتلك الجزائر 20% خط أنابيب الغاز العابر للصحراء (TSGP)، حيث أن تكاليف نقل (TSGP) وتكاليف النقل من حاسي الرمل إلى إيطاليا أو أوروبا وحدها، لأن صادرات الجزائر لديها قدرة البنية التحتية لتلبية الفجوة[1].

خريطة رقم (06):مشروع خط الأنابيب العابر للصحراء TSG

المصدر: سوناطراك التقرير السنوي 2006 ص 40.

[1]بن أحمد أحمد، "واقع سوق الإتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي في ظل تقلبات التجارة العالمية"، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، جامعة الوادي،(المجلد: 01، العدد: 06) ص ص 223، 226.

4- واردات الغاز الأوروبي في الجنوب المتوسط:

يشهد الاتحاد الأوروبي ارتفاع ا فيرصيده الإجمالي من مصادره في روسيا والنرويج ومختلف الموردين للغاز الطبيعي المسال مثل: قطر ونيجيريا وترينيدات لقد قارنت سيناريوهات الحالة الأساسية المتوقعة مع حالات استيراد الإتحاد الأوروبي، ويمكن لبلدان البحر الأبيض العراق لتلبية طلبات المتزايدة تقريبا لاستيراد من أوروبا، وكما يمكن رؤية كل من العراق والجزائر بحلول عام 2030 ستكون من أهم الدول لتوريد الغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي، حيث يمكن للجزائر والعراق أن توفر 27 مليار م^3 في عام 2030 وفق صادراتهاعام2010[1]. ويمكن أن نلخصها في الجدول التالي:

البلدان	الصادرات الحالية	الحالة الأساسية	الحالة المتفائلة في 2030
الجزائر	53	72	90
ليبيا	10	10	40
مصر	18	26	60
العراق	0	15	30
المجموع	81	123	250

ومن أجل تسليم الغاز الطبيعي لأوروبا من جنوب المتوسط والعراق، تمّ بإنشاء خطوط أنابيب متكاملة لربط جميع المصدرين المحتملين والتي تنطوي على:

- اتصال من قائمة أنابيب التصدير الجزائري عبر تونس وليبيا
- خط أنابيب جديد من ليبيا إلى العريش مصر للاتصال AGP
- محطات ضغط إضافية لزيادة القدرة التصديرية(لنابوكو) من ACP إلى 15 مليار م^3، أو خط أنابيب إضافية موازية ينبغي أن تكون الإنتاجية المطلوبة فوق 15 مليار م^3

[1]بن احمد أحمد، مرجع سابق، ص 222.

فواردات الغاز الأوروبية توجد ثلاث دول أساسية تقوم بتمويلها بالغاز الطبيعي بنسبة تفوق 93% من مجموع الواردات الغازية وهي روسيا 46%، النرويج27% والجزائر 20% وتتقاسم هذه الدول بطريقة غير معلنة، فحصص داخل الإتحاد وفق القرب الجغرافي لدول الإتحاد الأوروبي بالنسبة لها، أما بالنسبة المتبقية 7% يتم استيرادها من عدة دول أخرى(مصر، الجزائر، قطر، نيجيريا، ترينيداد وتوباغو...إلخ) على شكل غاز مميع .

جدول رقم (01):توقعات الطلب على الغاز الطبيعي لدول الوحدة الأوروبية سنة 2030

السنوات	1971	2000	2010	2020	2030
الطلب(مليون مكافئ نفط)	82	339	453	556	620
نسبة مساهمة الغاز الطبيعي في الطلب الكلي للطاقة	8	23	28	32	34

المصدر: **Souece** : International energyagency World energy out look2010 September 2010 , Paris, p 434.

وفي الواقع يعتبر الإتحاد الأوروبي الجزائر كمورد موثوق به ورئيسي على المستوى الثنائي والإقليمي، بالإضافة الى ذلك تعتبر الطاقة من أحد المجالات ذات الأولوية للشراكة الأورومتوسطية، فهي عنصر أساسي لبناء الرخاء والاستقرار المتبادل في المنطقة بالنسبة للجزائر، حيث تعتبر المصدر الرئيسي للطاقة في المتوسط بعد روسيا والنرويج، ولا يزال الغاز الطبيعي والنفط يشكلان ما يقارب 95% من صادراتها، حيث تسعى إلى تطوير الغاز الطبيعي المسال GNL بواسطة بناء محطات جديدة واتصالها بالاتحاد الأوروبي وتوسيع الشبكة الأوروبية لخطوط أنابيب الغاز Gazoduc[1].

[1]محمد زياد، مختار عريس، " تحديات الغاز الطبيعي الجزائري في ظل التعاون الطاقويالأورومتوسطي في الألفية الثال ثة: دراسة تحليلية"، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**،(مجلد: 03، العدد: 01، 2019)، صص 207-208.

المطلب الثاني: التوجه الأوروبي الى منطقة الشرق الأوسط (دراسة حالة قطر)

برزت قطر على مدى العقد الماضي كدولة رائدة في مجال تصدير الغاز الطبيعي المسالLNG في العالم، بحيث يعتبر بديلا مثاليا ليحل محل الإمدادات الروسية، وكما تعد أوروبا عاملا مهما لدولة قطر، وتعد المملكة المتحدة أهم زبون لقطر فيما يخص الغاز الطبيعي المسال تليها مباشرة بلجيكا وروسيا واسبانيا وإيطاليا، حيث وصلت حصة قطر سنة 2011 في سوق الغاز الأوروبية إلى ما يقارب 10% وحتى مع حدوث الأزمة الأوكرانية، يوجد احتمالات لمزيد من الارتفاع في حصة قطر، وحسب التوقعات قد تشهد شحنات الغاز القطري الطبيعي المسال والمتجه إلى أوروبا ارتفاعا يصل إلى 22% خلال عام 2014 كنتيجة للصفقات التي عقدتها قطر مع الشركات الألمانية والبريطانية، وكما تم التعاقد على 19,95 مليون طن وقطر ستضيف 6,64 مليون أخرى متجهة نحو أوروبا، ويعد من أهم انجاز قامت به قطر عند فتح ثلاثة مصانع لإنتاج الغاز، حيث ستتلقى الدول الأوروبية ما نسبته 71,5 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال في عام 2014.

حسب توقعات قطر كان الطلب على الغاز الطبيعي المسال أخذ في النمو في منطقة شرق آسيا إذ كانت الدول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان تتنافس على التوريد، حيث قامت البنوك وشركات الطاقة الإقليمية لتوفير المزيد من الأموال والطلبات لتصبح بذلك مساعدة قطاع الغاز الطبيعي المسال القطري وفي عام 1997 غادرت أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال المستخرج من حقل الشمال مدينة" رأس لفان" القطرية في طريقها إلى اليابان[1].

بعد ذلك سخرت قطر اقتصاديات وإمكانيات مالية هائلة لتهيمن علة هذه الصناعة وتناغم مع حجم الحقل الضخم كلفت قطر فئة جديدة من ناقلات الغاز الطبيعي المسال الكبيرة جدا ساعدت على تقليل التكاليف بشكل أكبر ويسرت للدولة بالاستفادة من قربها نسبيا

[1] ديفيد ب.روبرتز، **قطر تواجه الواقع الجديد لأسواق الطاقة العالمية**، واشنطن، معهد الخليج العربية، 2015، ص 3.

من الأسواق الأوروبية والأسيوية، وكانت شركات النفط الكبرى والتي انسحبت من قطر، أي شركتي "شل" و "بي بي " حريصة على العودة إلى السوق القطرية، وقد شقت شركة"شل " طريق عودتها من خلال الاستثمار بقيمة 19 مليار دولار في أكبر منشأة في العالم لتحويل الغاز إلى سائل، فقطر تقود العالم الآن في هذا القطاع، وهي ميزة كبيرة لأنها تتيح للدولة تحويل الغاز إلى منتجات أعلى سعرا، وتتمتع بقيمة مضافة، الأمر الذي يقلل من اعتمادها على بيع الغاز الطبيعي المسال الصافي، وفي عام 2006 بعد عقد واحد فقط في صناعة الغاز الطبيعي المسال أصبحت قطر أكبر مورد في العالم.

الرسم البياني رقم (02):مورد الغاز الطبيعي المسال في العالم 1996-2014

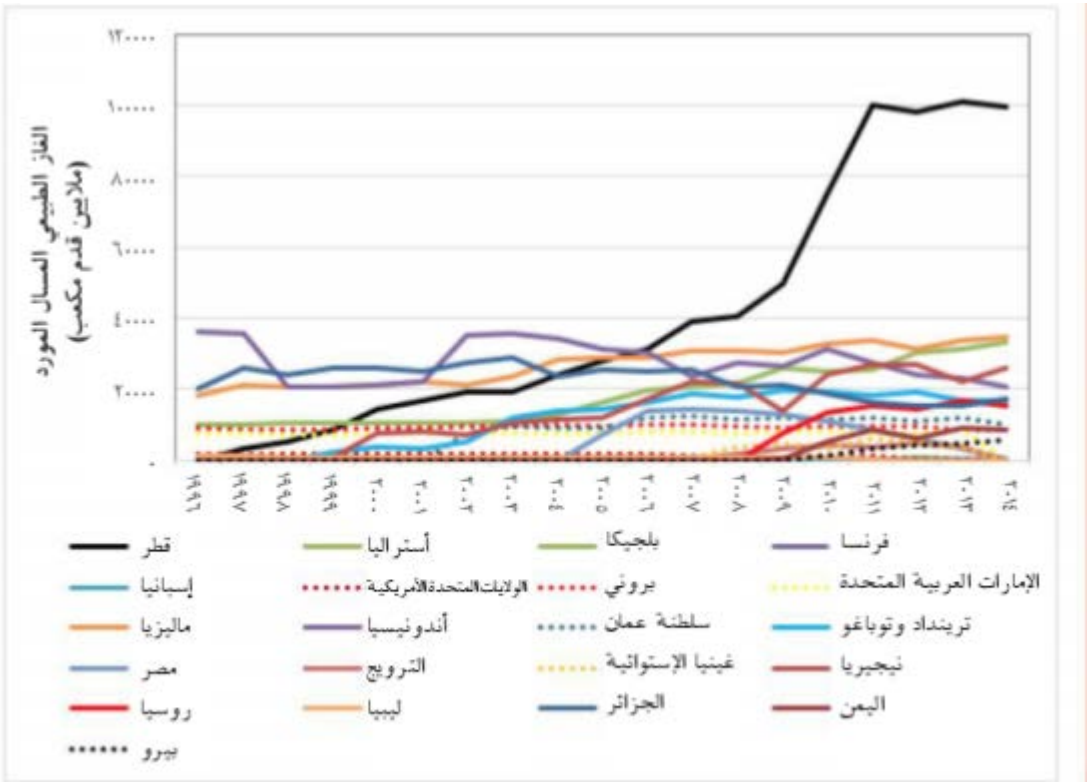

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية

لم تكن قطر بلدا فقيرا قبل استثمارها للغاز الطبيعي المسال نظرا إلى عدد المحدود الذي لا يتخطى حاليا 300 ألف وإلى الاحتياطات النفطية الكبيرة[1]، حيث تمتعت لفترة طويلة

[1] ديفيد باتر، الغاز ليس الدافع وراء التدخل الروسي في سورية، على الرابط التالي:
https://carnegieendawment.org (11 :08 31/08/2021)

بناتج محلي إجمالي للفرد مرتفع بشكل كبير، حيث كانت اقتصاديات الدول المصدرة للنفط والغاز، أي قطر والمملكة العربية السعودية والامتيازات العربية المتحدة، والذي يظهره المنحنى البياني التأثير المتزايد لإيرادات الغاز الطبيعي المسال في أوائل القرن العشرين على ثروة الدولة القطرية. فالغاز الطبيعي يعتبر الركيزة الأساسية في هذه السياسات الجديدة، إلا أن ارتفاع أسعار النفط لسنوات يعني أن الإيرادات النفطية بقيت تشكل أكبر جزء من إيرادات الميزانية في قطر[1].

1-حقول الغاز الطبيعي في قطر وتوزيعاته الجغرافية:

قطعت قطر خطوات مهمة وطويلة في مسار استثمار الغاز الطبيعي وحقوله المكتشفة ابتداء من اكتشاف حقل الشمال عام 1971 حتى اكتمال مشروع برزان القطري عام 2015 ويمكن التركيز هنا على أهم الخطوات الفعلية في مجال استثمار حقول الغاز الطبيعي.

يعد حقل الشمال للغاز الطبيعي الذي اكتشف عام 1971 من أضخم حقول الغ از الطبيعي في قطر إذ قدرت احتياطاته عام 2009 بحدود 900 تريليون م^3 أي حوالي 14,3% من احتياطات العام إلا أن استغلاله لم يتم إلا في أواسط الثمانينات بسبب زيادة الطلب المحلي في ذلك الوقت.

في عام 1984 أصبحت الخطوط العامة لاستراتيجية استثماره واضحة، فالتطوير كان في البداية نحو الأسواق المحلية، ثم تأسيس مشروع مشترك لإنشاء محطة لتسيل إلى تطويره نحو السواق العالمية البعيدة، وكانت قار أمام تحدي كبير هو كيفية نقل الغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق البعيدة.

تميزت المدة (1985-1997) وهو العام الذي وصلت فيه أول نتيجة للغاز الطبيعي المسال إلى الشواطئ اليابانية، والأعوام التي لحقتها بالجهود الكبيرة التي بذلت والمتعلقة

[1] ديفيد ب.روبرتز، مرجع سابق الذكر، ص04.

بالجوانب الفنية والبنية التحتية واللوجستية والتسويقية والتمويلية، ولعبت التطورات الجيوسياسية وتغييرات الطلب على الطاقة في شرق آسيا دورا هاما في ذلك. ودخلت قطر بفضل هذه الجهود والتطورات سوق الشرق الأوسط للغاز الطبيعي، حيث كانت أسعار الغاز المسال مرتفعا بما يكفي لتبرير الكلفة العالية لمشروع الغاز، مما يسمح لقطر بامتلاك ميزانية مالية هائلة، مما جعل دولة قطر تبحث على مورد منافس للغاز في الأسواق العالمية وإتباع طرق أخرى لتصدير الغاز[1].

وعدم قرب قطر من أي استهلاك كبير حرمها من ميزة نسبية أمام اللاعبين الإقليمين الأقوياء، فكان عليها أن تضع إستراتيجية عالمي لغرض تجاوز هذه الإشكالية وتحقيق ميزة تنافسية عالمية، حيث كانت تلك الإستراتيجية مبنية على ثلاثة مرتكزات هي:

- بناء وامتلاك سلسلة توريد متكاملة بكل حلفائها.
- تعزيز التكنولوجيا والإنتاج بحجم كبير لتقليل التكاليف.
- القيام ببناء سمعة تتمتع بالمصداقية والمرونة كمورد من أجل فتح أسواق جديدة.

وكما عملت قطر على وضع العديد من الخطوات لتطبيق الإستراتيجية وهي وفق التسلسل الزمني التالي:

1) في عام 1971 وبعد اكتشاف حقل الشمال بدأت بتطوير الأنشطة التحويلية.

2) في عام 1978 عملت على القيام بمشروع محطة تسييل الغاز الطبيعي.

3) في عام 1985 أخذت تعمل على تطوير تلك المحطة من الناحية التقنية واستخدام التقنية الحديثة من أجل زيادة معدلات الإنتاج المعد للتصدير.

4) في عام 1991 بدأت استخدام إنتاج حقول الشمال للاستخدامات المنزلية.

5) في عام 1992 بدأ بناء مركز غاز رأس لفان، في أول اتفاقية للمشاركة في الإنتاج مع اليابان.

---

[1] أخلاص قاسم نافل، "دور الغاز الطبيعي في تطوير الاقتصاد القطري: الملامح والآفاق"، **المجلة السياسية والدولية**،ص 100.

6) عام 1995 بدأت إنتاج النفط من الحقول الجافة بموجب اتفاقية المشاركة في الإنتاج، ووصول أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال إلى اليابان عام 1997.

7) تتم إبرام مذكرات التفهم لخط أنابيب الدولفين للغاز.

8) في2000 و 2003 تم التخطيط لتحويل الغاز إلى سائل.

9) في2005 و 2007 تم تسليم أول شحنة من خط دولفين للغاز.

10) في سنة 2007 بدأ فيها إنتاج أوريكس وتحويل الغاز إلى سؤال عام 2010، وهو نفس العام الذي وصلت فيه الطاقة الإنتاجية إلى 77 مليون طن سنويا من الغاز الطبيعي إلى الغاز المسال وزيادة الطاقة الإنتاجية من طرف الشركة القطرية.

11) أما في عامي 2011 و 2012 تم إنشاء محطة اللؤلؤة، وتم عقبها إنشاء محطة أخرى في عام 2014، حيث بدأ العمل في عام 2010 بحقل غاز برزان[1].

رسم بياني رقم(03):حجم القطاع النفطي بالنسبة للصادرات القطري

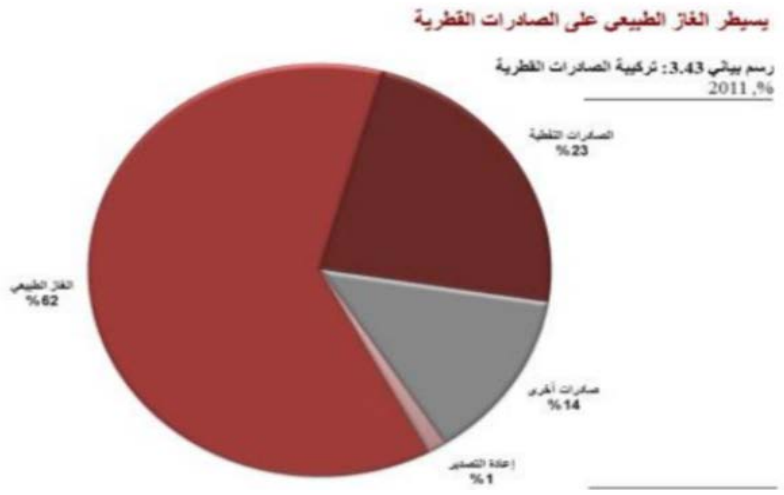

المصدر: مصرف قطر المركزي

[1]أخلاص قاسم نافل، نفس المرجع السابق، ص 101.

وكانت نتيجة تطبيق هذه الامتيازات والحوافز أن نجحت دولة قطر في زيادة استثماراتها الأجنبية بنسبة 36% عام 2009 حيث بلغت 171,4 مليار ريال أو نسبته 47,9% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر مقارنة باستثمارات 126,6 مليار ريال.

وبالرغم من شحن السيولة الذي ساد في الأسواق العالمية خلال عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، إلا أن دولة قطر نجحت بزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية بقيمة 45,7 مليار ريال منها 29 مليار ريال استثمار أجنبي مباشرة.

وقد ترتكز هذه الاستثمارات في خمسة قطاعات اقتصادية إذ قدرت حوالي أكثر من 93,9% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه الأنشطة هي كما يلي[1]:

النشاط الاقتصادي	تدفقات الاستثمار الأجنبي عام 2011 (مليار ريال قطري)	نسبة التدفقات عام 2011
النفق و الغاز الطبيعي	47,8	50,7
الصناعة	24,3	25,8
خدمات الأعمال	6,9	7,3
البناء	6,1	6,5
القطاع المصرفي	3,4	3,6
المجموع	88,5	93,9

[1] رهام أبو وردة، أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، على الرابط التالي:
https://mawdoo3.com (11 :33 06/09/2021)

أما الدول التي استأثرت 80% من إجمالي الاستثمار هي خمسة دول وهي على النحو التالي[1]:

الدول	الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر عام 2011 (مليار ريال قطري)	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر عام 2011
المملكة المتحدة	33,5	35,5
الولايات المتحدة	24,8	26,3
الإمارات العربية المتحدة	7,3	7,7
اليابان	6,6	7,0
كوريا الجنوبية	3,4	3,6
المجموع	75,6	80,2

2-التعاون الطاقوي بين قطر ودول الاتحاد الأوروبي:

إن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مستورد للطاقة في العالم، بواردات تلبي 53% من احتياجاته من الطاقة وتمثل واردات أوروبا من الغاز حاليا نحو نصف الطلب الكلي لديها من الغاز، ويتم نقل أكثر من 85% من هذه الواردات عبر خطوط أنابيب، ومعظمها يأتي من روسيا ، ووفقا لما ورد في التقرير الإحصائي لعام 2014 الصادر عن أوروغاز ففي عام 2013 زودت روسيا الاتحاد الأوروبي بنسبة 27% من إجمالي وارداته من الغاز وأمنت النرويج 21% والجزائر 8%، وانخفضت حصة الغاز من قطر من 06% في العالم سنة 2012، إلى 05% من عام 2013.

[1] رهام أبو وردة، نفس المرجع

رسم بياني رقم (04): مصادر الاتحاد الأوروبي من الغاز المسال(% من مجموع 2013)

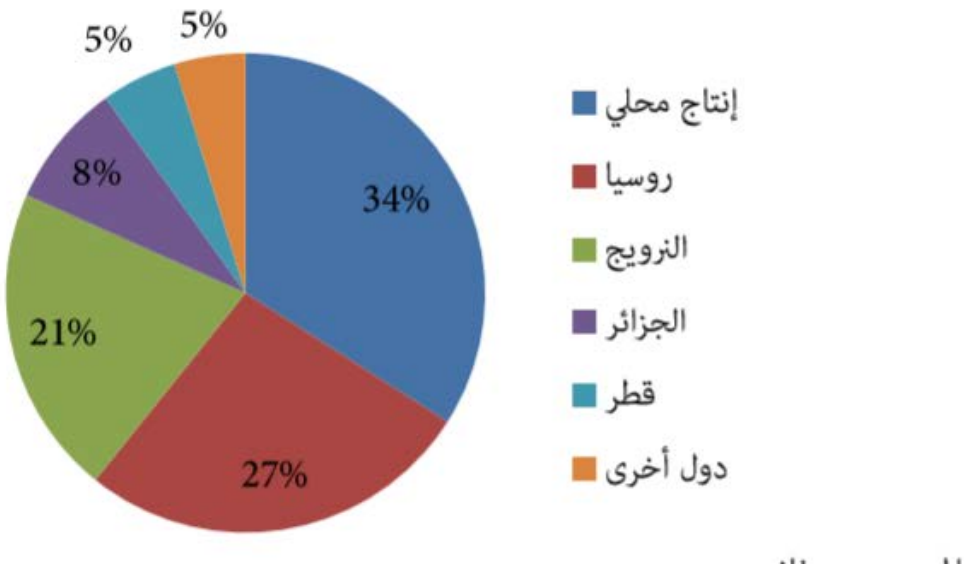

المصدر: يورو غاز

في عام 2013 كانت 14% من صافي واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي المسال، وقامت قطر بتزويد 51% من هذه النسبة بصفتها مزود أوروبا الرئيسي من الغاز الطبيعي المسال، وفي عام 2012 استوردت أوروبا نحو 30% من صادرات قطر للغاز الطبيعي المسال، إلا أن هذه النسبة انخفضت بشكل حاد عام 2013 إلى ما يقارب من 22%، وأدت عدة عوامل منها إلى إمدادات أرخص من غاز بخطوط الأنابيب وارتفاع في أسعار الغاز الطبيعي المسال في آسيا وشتاء معتدل في أوروبا، ونمو اقتصادي ضعيف أدى إلى انخفاض في واردات الغاز الطبيعي المسال في الاتحاد الأوروبي في عام 2013 حيث تعتبر المملكة المتحدة هي أكبر سوق في أوروبا لصادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال 36,8% تليها إيطاليا 23,6% ثم اسبانيا 14,3%[1].

خلال عام 2014 كانت الأزمة الأوكرانية تهدد إمدادات الغاز إلى أوروبا، وقد جلبت معها قضية أمن الطاقة إلى الواجهة حيث أن حوالي 15% من واردات الاتحاد الأوروبي من

[1] فؤاد المطران، أوروبا شبه عاجزة أمام أزمة ارتفاع أعار الغاز بشكل جنوني: فماهي أسبابها وتداعياتها ؟، على الرابط التالي:

https://www.france24.com (17 :12 01/10/2021)

الغاز تصل عبر أوكرانيا، وفي استجابة للازمة اعتمدت المفوضية الأوروبية استراتيجية" أمن الطاقة الأوروبية" التي تشمل تنويع واردات الغاز، وبناء محطات جديدة للغاز الطبيعي المسال، وقد ذهبت المفوضية الأوروبية إلى أبعد من ذلك في أوائل عام 2015، واقترحت وضع خطة جديدة هي " حزمة الاتحاد للطاقة" التي ترتكز على خمسة أركان وهي أمن توافر العرض، وتكامل الأسواق الوطنية، وخفض الطلب على الطاقة، وتقليص انبعاث غازا ثاني أكسيد الكربون، والتشجيع على البحث والابتكار [1].

رسم بياني رقم (05):توزيع الغاز على دول الاتحاد الأوروبي ال28 (% من المجموع 2013)

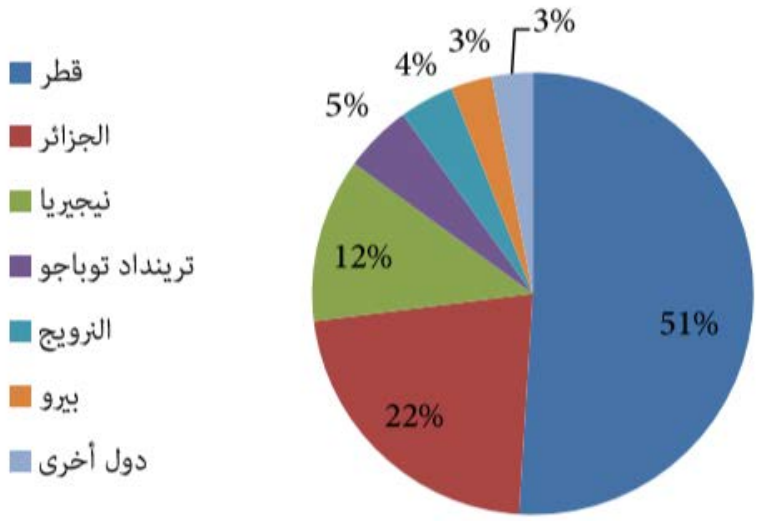

المصدر: يورو غاز

أما فيما يتعلق بواردات الغاز الطبيعي المسال، فقد ذكرت المفوضية الأوروبية أنها سوف تعد إستراتيجية شاملة للغاز الطبيعي المسال التي ستنظر أيضا في بنية النقل التحتية الضرورية لربط نقاط وصول الغز الطبيعي المسال بالسوق الداخلي، كما ستعمل المفوضية

[1] ناصر التميمي، **الإبحار في أجواء عدم اليقين: رد دولة قطر على ظفرة الغاز العالمية** ، الدوحة، مركز بروكنجر، 2015، ص 24.

على إزالة العقبات التي تعترض واردات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة، ومن منتجي الغاز الطبيعي المسال الآخرين.

في هذا السياق تقول وكالة الطاقة الدولية أن الغاز الطبيعي المسال سيبقى هو الخيار الوحيد لتنويع الأكثر مصداقية، إلى جانب إمدادات الغاز الجديدة من آسيا الوسطى عبر ممر الغاز الجنوبي، وقد عبرت وكالة الطاقة الدولية عن هذا بوضوح قائلة: "إن واردات الغاز الطبيعي المسال ضرورية بالنسبة للاتحاد الأوروبي لضمان إمدادات الغاز من مصادر متنوعة ومن خلال تعزيز التكامل في سوق الغاز، حيث يمكن للاتحاد الأوروبي ضمن الاستخدام الفعال لقدرات استيراد الغاز الطبيعي المسال الحالية، وفي الوقت الراهن تملك أوروبا ما يكفي من القدرة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال لتلبية أكثر من ثلث الطلب السنوي لديها، إذ تم تنفيذ الخطط الأوروبية الجديدة، مما يؤدي إلى فتح المزيد من الصادرات الغاز الطبيعي المسال القطرية إلى البلدان الأوروبية، وكما تتوقع وكالة الطاقة الدولية أنه إذا كانت أوروبا تسعى إلى إعادة التوازن لوارداتها من الغاز بعيدا عن خطوط الأنابيب، فإن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى 68–82 مليار م ^{3} إضافي سنويا من واردات الغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2020، وعليه تتوقع شركة سيدغاز انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي في أوروبا بنسبة 2% سنويا لتصل إلى 170 مليار م^3 سنويا، وكما تتوقع أن يرتفع الطلب بنسبة 0,6% خلال الفترة نفسها، ومن المتوقع أن تستورد أوروبا 71% من الطلب المتوقع على الغاز عام 2035، بالمقارنة مع 47% في عام 2013 عبر خطوط الأنابيب وعلى شكل غاز مسال ومن المتوقع أن ترتفع حصة أوروبا من واردات الغاز الطبيعي المسال العالمية من 16% في عام 2013 إلى 19% على مدى العقدين المقبلين، ومع كمية طلب إضافية مقدارها 104,7 مليار م^3 سنويا من الغاز الطبيعي المسال[1].

[1] ناصر التميمي، نفس المرجع ، ص 27.

منذ زيادة قدرة صادراتها إلى أكثر من 104,6 مليار م^3 سنويا عام 2011 تربعت قطر على عرش سوق الغاز الطبيعي المسال، حيث تستمد قطر قوتها من دورها الهام بأنها" المنتج المرجح" أو " البنك المركزي لسوق الغاز الطبيعي المسال العالمي"[1].

3-دور قطر كبديل لصادرات الغاز الروسية إلى أوروبا:

من أجل القضاء على التبعية الروسية سعت أوروبا إلى تنويع المصادر، وعليه لجأت إلى دول قطر كبديل لتمويلها بالغاز الطبيعي حيث كان من المحتمل أن تلعب قطر دورا في هذا المسعى، ولكن من جهة أخرى يمكن أن يؤدي إلى توتر العلاقات القطرية – الروسية فوجود قطر في الساحة يعد مكسبا بالنسبة لأوروبا لأنها تدفع ثمنا أقل من الثمن الذي تدفعه القارة الأسيوية لقاء استيراد الغاز، بحيث تقدم الدعم للاتحاد الأوروبي لتسهيل التحول من الغاز الروسي إلى الغاز القطري فطريق الشحن البحري لقطر والمتجه إلى أوروبا يمر عبر نقاط اكتثاف عديدة، كمضيق هرمز وباب المندب وكذلك قناة السويس ويقع كل من هذه الثلاثة في مناطق مضطربة سياسيا، وهي نقطة الضعف التي تثير القلق لدى صناع القرار في الاتحاد الأوروبي ومن أجل تجنب عدم الاستقرار لجأت إلى تفعيل خط الأنابيب المقترح بين قطر وتركيا، والذي يمتد من حقول الغاز القطرية إلى تركيا ليصل مع خط أنابيب " **نابوكو**" ، حيث حظيت فكرة خط الأنابيب **نابوكو**" بدعم الاتحاد الأوروبي سياسيا وماديا لكونها تسعى إلى ربط أسواق الشرق الأوسط من تركيا إلى النمسا، ولكن الاتحاد الذي تقوده أذربيجان والذي يملك " **حقلغازشاهدينيز**"، والذي يعد المورد الرئيسي للغاز وقد عمل على إلغاء الفكرة في صيف 2013، واختارت أذربيجان بدلا من ذلك خط أنابيب أقصر يمر عبر البحر الأدرياتيكي والذي يمتد من اليونان إلى ايطاليا وقد حل هذا الخيار محل فكرة إنشاء خط أنابيب الغاز الذي يمتد من قطر إلى سوريا حيث يتم شحن الغاز الطبيعي المسال إلى

[1]ناضر التميمي، نفس المرجع السابق، ص 28.

أوروبا عبر الموانئ السورية، وهي الفكرة التي لم تؤديها كل من قطر وسوريا، ويحتمل أن سوريا لم تشجع الفكرة كونها ترمي إلى حماية المصالح الروسية المتعلقة بالغاز في أوروبا.

بسبب الأوضاع في سوريا وضع حدا لهذه الفكرة بشكل تام، في حين أن تفعيل مشروع " نابوكو" لا يعني بالضرورة إلغاء الفكرة الأساسية المتمثلة في تصدير الغاز من الشرق الأوسط مع تفادي نقاط الاختناق البحرية الحساسة، وفي هذه الأثناء تملك قطر كامل الحرية لتسليم الغاز إلى أوروبا عبر طرق الشحن البحري المتوفرة.

أما إذا اختارت الاستثمار في علاقات طويلة الأمد مع أوروبا فيما يتعلق بالغاز وإنشاء مشاريع إستراتيجية متنوعة في مجال الطاقة مستهدفة وجهات استثمارية جديدة لتعزيز دور قطر وريادتها في مجال تنقيب وصناعة وتصدير الغاز الطبيعي المسال، وشملت هذه المشاريع كل من البرازيل والمكسيك والأرجنتين وقبرص والكونغو وجنوب إفريقيا وموزنبيق وسلطنة عمان، مصر، الهند وبنغلاديش وسيرلانكا.

من المرجح أن تكون قطر أكبر مصدر للغاز المميع بحلول عام 2020، حيث استثمارات بكثافة في هذه التكنولوجيا حيث تملك 15 من احتياط الغاز عالميا لتحتل المرتبة الثانية في العالم بعد روسيا وبالتساوي مع إيران، حيث بدأ الاتحاد الأوروبي في تأمين رهاناته على الغاز الطبيعي المميع بواسطة تفعيل محطات جديدة لإعادة التحويل في إسبانيا، أو تلك الموجودة في فرنسا وهذه المحطات تسمح بالفعل باستيراد الغاز من قطر الجزائر، نيجيريا ومصر، وبالتالي ضمان طلب السوق الأوروبي من الغاز الطبيعي تفاديا لكل طارئ أو تذبذب في الإمدادات نتيجة لصراع سياسي إقليمي كان أو عالمي[1].

المطلب الثالث: التوجه الأوروبي إلى منطقة قزوين

[1] فلورنس جوب، **تقارير أزمة الغاز بأوروبا والدور القطري البديل**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 05-06.

1)موقع بحر قزوين والاحتياطات النفطية:

يقع بحر قزوين في القارة الأسيوية وتحديدا في الغرب، حيث تبلغ مساحتها 371,000 كيلو متر مربع،وهو أكبر بحر مغلق في العالم ،يبلغ طوله 1,200 مربع، وبعرض يصل 300 كيلومتر ،ويبلغ أقصي عمق له 1023م، فمن ناحية مجاورة لأسيا الوسطي ،طاجكستان والقوقاز عبر أذربيجان من ناحية أخرى هو على مقربة من منطقة الخليج الفارسي، حيث لا تفصله عنه سوى إيران إضافة إلى قرية من تركيا[1].

بالإضافة إلى أن بحر قزوين ذات قيمة نفطية، حيث يتكون من خمسة دول ساحلية هي: روسيا وإيران وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، إضافة إلى أوزبكستان وجورجيا وأرمينيا قبل تفكك الاتحاد السوفياتي للنقل إذ اكتشفت احتياطات نفطية بحرية كبيرة في أذربيجان، وكذلك في حقل **تنجيز** على الشاطئ في كازاخستان، ومع ذلك فإن عدم توفر التكنولوجيا والموارد الكافية لم يسمح للاتحاد السوفياتي آنذاك باستغلال هذه الثروات الجديدة.

على الرغم من عدم إمكانية مقارنة أرقام الاحتياطات الموجودة في الخليج الفارسي بها إلا أنها تعد أساسية ومحورية خصوصا أن الدول المستوردة غالبا ما تسعى إلى تنويع مصادرها وارداتها ومن الواضحة استنادا إلى الأرقام فإن بحر قزوين لا يعد بأي حال من الأحوال بديلا عن احتياطات الخليج الفارسي، غير أنه من ناحية ثانية يعد أحد المصادر المهمة لتزويد الأسواق العالمية.

خريطة رقم (07): البلدان المجاورة لبحر قزوين

[1] سامية بن يحي، عبد الرحيم رحموني، **الأمن الجيوطاقوي لبحر قزوين في استراتيجيات الاتحاد الأوروبي وتركيا**، الجزائر، 2019، ص 172.

المصدر: موقع الوثائق الفرنسية/http://www.ladocnmentation francaise.fr/dossier/Mer-caspienne/carte-me-caspienne-shtml.

نتيجة لذلك أدى تدخل روسيا لصادرات الطاقة إلى أوروبا إلى تعزيز الشراكة الوثيقة بين كازاخستان وتركمانستان اللتان تشكلان مجتمعة الساحل الشرقي الكامل لبحر قزوين.بالإضافة إلى الارتفاع الكبير للطلب على الغاز في أوروبا، أصبح من المهم البحث عن خيارات بديلة للحصول على الغاز الطبيعي، حيث تشكل احتياطيات الغاز في بحر قزوين خيارا مناسبا في هذا الإطار [1]، ومن هنا أخذت الدول الأوروبية في البحث عن خيارات بديلة لنقل الغاز من قزوين إلى أوروبا، وفي المقابل تسعى روسيا إلى تغطية

[1] توفيق المديني، روسيا وأمريكا وخفايا الصراع الدولي على بحر قزوين، على الرابط التالي:
https://m.marefa.org (11 :50 10/09/2021)

الارتفاع في حجم الطلب عبر احتياطياتها، أو عبر تركمانستان، أوزباكستان، كزاخستان خصوصا أن هذه الدول لا تملك خيارات أخرى لنقا إنتاجها إلى الأسواق العالمية.

إن موارد النفط والغاز الضخمة في بحر قزوين مهمة لازدهار أوروبا وأمن طاقتها وعليه تدرك روسيا الحقيقة وكما تحاول السيطرة على موارد الطاقة من خلال احتكار أكثر من 80 من خطوط الأنابيب الموجودة حاليا لتصريف النفط من بحر قزوين، حيث توجد ثلاث خطوط أنابيب تربط بين بحر قزوين والبحر الأسود، واحد من جورجيا والآخر من روسيا، وكما يجدر الإشارة إلى أن بحر قزوين كان هدفا رئيسيا لروسيا منذ 300 عام إلى يومنا هذا، لكن هذا المسطح المائي الجيوبوليتيكي لم يعد بحيرة روسية بظهور سمان أذربيجان وكزاخستان، تركمانستان إضافة إلى إيران، مما جعل روسيا تسيطر عليه، إذ تمتلك منطقة أستراخان حق الغاز الكبير اكتشف منذ 20 عاما، حيث يتم نقل الغاز الى بحر قزوين وآسيا الوسطى[1].

نظرا للتقديرات الجيوبوليتكية فإن احتياط النفط في بحر قزوين قد لا يكون قابلا للمقارنة من حيث كمية نفط الخليج العربي، لكنه يظل ذو جودة ممتازة وقادرا على أن يقدم بديلا مميزا كمصدر للطاقة في القرن الواحد والعشرين، لاسيما وأن التقديرات ترى أن بحر قزوين عبارة عن بركة مليئة بالنفط تبدأ من أذربيجان وتنتهي في أراضي كازاخستان وتركمنستان، وهذه الاحتياطات تقدر 70 مليار للبرميل لها أهمية كبيرة، وقد وصف المعهد الأمريكي للنفط بحر قزوين بأنها:" منطقة تعد مصدرا هاما وجوهريا خارج منطقة الشرق الأوسط"، كما وصف نائب الرئيس الأمريكي السابق" ديك تشيني" أهمية المنطقة عندما كان مستشارا لشركة "هاليبرتون" بقوله" لا أستطيع أن أذكر وقتا ظهرت فيه منطقة فجأة وأصبحت

[1] سامية بن يحي وعبد الرحيم رحموني، مرجع سابق، ص 174.

ذات أهمية إستراتيجية كبيرة مثل بحر قزوين". وعليه تأتي ثلاثة دول في منطقة بحر قزوين وهي كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان من حيث الأهمية في مجال الطاقة النفطية إذ تتقاسم هذه الدول الثروة النفطية في المنطقة، بحيث يوضح الجدول الآتي الثروات النفطية في بحر قزوين[1]:

الدولة	الاحتياطات المؤكدة	الاحتياطات المحتملة
أذربيجان	1,2 مليار برميل	32 مليار برميل
كازاخستان	5,4 مليار برميل	92 مليار برميل
تركمانستان	0,6 مليار برميل	80 مليار برميل

من أجل تسويق هذه الثروات النفطية، سعت إلى القيام بمشروع مكلف يقضي بتمرير الأنابيب عبر تركيا إلى البحر المتوسط حسب المسئولون الأمريكيون، وآخر عبر أفغانستان إلى باكستان، ومن ثم قامت الولايات المتحدة ببناء 19 قاعدة عسكرية في بحر قزوين حيث أن إمكانية تجديد التنافس الجيوسياسي بات قريبا[2].

فحسب الدراسات تقدر احتياطات هذه المنطقة نحو 200 مليار برميل وتتمركز في كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان حيث تملك أكبر رابع احتياطي من الغاز الطبيعي والمقدر 8,4 تريليون م^3 ، هذا إلى جانب ثروات روسيا وإيران، وبسبب هذه الثروات تتصارع كل من الولايات المتحدة وروسيا وإيران والصين وتركيا وإسرائيل، وكما يتم الصراع على خطوط نقل هذه الثروات، حيث بدأ الصراع على مصادر الطاقة منذ الحرب الباردة عندما

[1] حارث قحطان عبد الله، مثني فائق مرعي، "التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية"، **مجلة تكريت للعلوم الإنسانية**، (العدد: 01، 2014)، ص ص 124-125.

[2] عبد الجبار إبراهيم إسماعيل، " مسارات أنابيب الطاقة في الإستراتيجية الدولية: تعاون والصراع"، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، 2018، ص 14، على الرابطالتالي:

www.diae,net(20 :56 30 /09/2021)

شن الاتحاد السوفياتي حربا على أفغانستان في سبعينات القرن الماضي، حيث دامت عقدا من الزمن من أجل تأمين أنابيب نقل الغاز من منطقة بحر قزوين بآسيا الوسطى إلى المحيط الهادي[1].

1) امدادات الغاز الطبيعي من بحر قزوين نحو الإتحاد الأوروبي:

تعتبر منطقة قزوين من المناطق الإستراتيجية التي تدخل ضمن النطاق الإستراتيجي لمنطقة أوراسيا، وكما يتمتع بحر قزوين بأهمية جيوسياسية خاصة بالنظر لكونها تشكل حلقة وصل بين قارتي أوروبا وآسيا، كما تعد هذه المنطقة بمثابة الجسر الذي يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب، حيث كانت لا تزال تمثل أهم طرق " الترانزيت" في العالم، وتمثل مجموعة دول آسيا الوسطى الخمسة (طاجيستان، أوزبكستان، قيرغيزستان، تركمانستان كازخستان)كتلة إقليمية متجاورة، أما أذربيجان فإنها تدخل ضمن إطار مجموعة بحر قزوين الثلاثة مع جورجيا وأرمينيا.

تتمتع دول هذه المنطقة بثروات نفطية ضخمة تجذب إليها أنظار القوى الإقليمية والدول الكبرى، وتحديدا بعد اكتشاف ثروات النفط والغاز الطبيعي في بحر قزوين والتي تتراوح ما بين 10–40 مليار برميل من النفط وهو يمثل 1,5–4 من الاحتياطات العالمية النفطية، بالإضافة إلى احتياطات الغاز الطبيعي التي تصل إلى 9,2 تريليون م^3 أي حوالي 7%من الاحتياطات العالمية لإنتاج الغاز[2].

تسعى روسيا إلى السيطرة على شبكات نقل الطاقة التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأسواقها لاسيما أوروبا من خلال الشراكة والاستثمارات المشتركة، ففي ماي 2007 قام الرئيس" بوتين" بجولة في آسيا الوسطى شملت كل من قازاقستان وتركمانستان

[1]شمسية بوشناقة، "الثابت والتغيير في سياسة الأمن الطاقوي الأمريكية"، **مجلة الحقيقة**،(العدد: 38، 2016)، ص 90.

[2]عبد الناصر سرور، "الصراع الإستراتيجي الأمريكي – الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة1991 – 2007 "، **مجلة جامعة الأزهر بغزة**،(المجلد: 01، العدد: 01) ص ص 50، 51.

وركز خلالها على التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز من آسيا الوسطى فتم توقيع إتفاقية مع الرئيس " القزاقي نزار بابق" اهتماما بمشروع " خط أوديسا – برودي – جادنسك" بين أوكرانيا وبحر البلطيق، لكن بشرط اشتراك الجهات الروسية المعنية بهذا المشروع، الأمر الذي يرجح دورا للمشروع كشبكة احتياطية لنقل النفط القازاقي والروسي إلى الأسواق الخارجية، وليس منافسا للخطوط الروسية، أعقب ذلك توقيع بوتين لاتفاقية مع الرئيس التركماني " بيردي محمود وف" لمد خط غاز جديد يمر من تركمانستان إلى أوروبا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان، وكما أكد الرئيس التركماني أنه سيمضي قدما نحو بناء علاقات أوسع مع روسيا وتحديدا في مجال تصدير الغاز، ويتضمن ذلك شراء روسيا الغاز التركماني بأسعار تقل كثيرا عن أسعار بيع الغاز الروسي لأوروبا.

من خلال الإتفاق بين روسيا وتركمانستان مع رؤساء كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وهي الدول المطلة عل بحر قزوين، بحيث تمتلك روسيا 87% من شواطئه وتعتبر ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد منطقة الخليج العربي مما جعل بحر قزوين ذو أهمية كبيرة بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي من حيث استغلال ثرواتها، وكما وقعت روسيا وتركمانستان اتفاقية التعاون بين وكالة استخدام الموارد الهيدروكربونية التركمانية وشركة " إيتيرا" الروسية من أجل استغلال حقل النفط والغاز الموجود على القطاع التركماني على بحر قزوين، حيث تقدر احتياطات الحقل بحوالي 160 مليون طن من النفط و 60 مليار م^3 من الغاز، ويتوقع أن يستخرج 20 مليون طن من النفط و 10 مليارات م^3 من الغاز[1].

[1] نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، جامعة القاهرة، 2004، ص ص 12-13.

3) مصادر استيراد الغاز الأوروبي في بحر قزوين:

إن منطقة بحر قزوين تحتوي على احتياجات هائلة من البترول والغاز وكثيرا منها موجودة في حوض بحر قزوين، إن احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة في أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وكازخستان تبلغ أكثر من 236 تريليون قدم م ^{3}، وأن احتياطات النفط الكلية ربما تصل إلى أكثر من 60 مليون برميل، أي ما يكفي لتغطية احتياجات أوروبا البترولية لمدة 11 سنة، إذ تقدر هذه الاحتياطات بأكثر من 200 بليون برميل، حيث كانت المنطقة تنتج حوالي 870 ألف برميل يوميا، حيث أن الشركات الغربية ستزيد الإنتاج إلى حوالي 4,5 مليون برميل يوميا، إذ يتراوح إنتاج المنطقة حوالي 5% من الإنتاج العالمي من البترول و 10% تقريبا من إجمالي البترول المنتج خارج أوبك [1].،كما تمثل هذه الدول التي تمتلك حجم احتياطات البترول والغاز وحجم الإنتاج في دول آسيا الوسطى – بحر قزوين على النحو التالي:

أ) كازاخستان: دولة مستقلة منذ 1991، وتقع في غرب حقول النفط على الحدود مع بحر قزوين حيث احتياطيا كبيرا من النفط 30 مليار برميل عام 2015، وتفتخر بأنها تملك أكبر اقتصاد في آسيا الوسطى، إذ يشكل خط باكو – تيليسي – جيهان فرصة لها لتصدير نفطها إلى الأسواق الأوروبية وخصوصا مع الارتفاع الملحوظ في حجم إنتاجها من النفط الذي يتجاوز 03 مليون برميل يوميا عام 2015، كما أن هناك خط كازاخستان–الصين الذي بني على ثلاثة مراحل، في بداية عام 2003 وانتهى في عام 2009، وهو يصل أتاسو وسط كازاخستان بشمال غرب سينكجيانغ، وكما يبلغ إنتاج الغاز الطبيعي 39,900 مليون قدم م ^{3} حيث يعتمد الاقتصاد بكازاخستان على صادرات النفط التي تمثل 56% من قيمة الصادرات و 55% من ميزانية الدولة، حسب تقديرات يملك البلد احتياطات نفطية تعادل العراق، بحيث تعتبر أحد أهم الدول المنتجة للغاز في آسيا.

[1] مصطفى دسوقي كسبة، **ثروات آسيا الوسطى – قزوين من البترول والغاز** ، مركز الحصارات للدراسات السياسية، ص 955.

ب) تركمانستان: تقع في آسيا الوسطى يحدها من الغرب بحر قزوين ومن الشرق أفغانستان ومن الشمال كل من أوزبكستان وكازاخستان ومن الجنوب إيران، حيث تمتلك تركمانستان رابع أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم يقدر حجمه 101 تريليون قدم م^3، وخاصة الغاز الذي يمكن أن يجعلها " كويت آسيا الوسطى" وكما تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن إنتاج الغاز في كل من أذربيجان وكازاخستان من النفط إلى 201 مليون برميل م ^{3} سنويا ويصل احتياطي تركمانستان من النفط إلى 60 مليون برميل وعليه يتطلع أن تصبح تركمانستان مركز الثقل في آسيا الوسطى وخاصة على حدود بحر قزوين.

بالإضافة إلى أن تركمانستان تحتل المرتبة السادسة عالميا من حيث احتياطي الغاز عام 2015، وعلى الرغم من إعلان حسن النوايا من جميع أصحاب المصلحة لإحياء مشروع الخط الجنوبي، حيث اتفقت تركمانستان على توقيع اتفاقية مع تركيا لجلب موارد الطاقة إلى أوروبا عبر تركيا، وعليه وافقت تركمانستان على الارتباط مع خط TANAP لتزويد الأسواق الأوروبية والتركية، وكما قامت بتوقيع اتفاقية مع الصين طويلة الأجل حدد قدرة تركمانستان على تصدير كميات إضافية من الغاز إلى أوروبا من دون استثمارات كبيرة في تطوير الغاز بالإضافة إلى أن تركمانستان تملك احتياطات غازية كبيرة، مما جعلها تستعد لبيع كميات من الغاز حتى عام 2020[1].

ج) أذربيجان: بلد يعاني أكثر الأوضاع حساسية بوصفه منتجا للنفط منذ نهاية القرن الماضي، إذ يلاحظ انخفاض أنتاجه بانتظام بسبب تدهور البنية التحتية العاملة، ومع ذلك فإن احتياطاته واعدة بشرط المشاركة الأجنبية في تطويرها، والتي تسعى موسكو إلى الحد منها، حيث يعارض جيرانها فيما يتعلق بمسألة وضع بحر قزوين، ولاسيما تركمانستان وتسعى أذربيجان إلى الاقتراب من تركيا وبشكل غير مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية

[1] مصطفى دسوقي كسبة،نفس المرجع ص956.

وكما تسعى أذربيجان إلى الابتعاد عن روسيا، وكما تحتاج إلى الغربيين لتعزيز ثرواتها النفطية، مما قد يجعل روسيا تسمح لبعض الشركات النفطية الغربية بترقية الأجهزة الإنتاجية للبلاد، حيث كانت روسيا تدعم أذربيجان في المعسكر الغربي، وتعد أذربيجان العمود المركزي للممر الجنوبي، فهي تزيد الغاز الذي يتجه انطلاقا من ثلاثة أهداف وهي:

- تعزيز أهميتها الإقليمية وأخذ موقف رئيسي في مواجهة الاتحاد الأوروبي.
- ضمان داخل أمن عن طريق بيع الغاز بأفضل الأسعار.
- عدم الاعتماد على مشروع واحد، ولا على تركيا فقط للعبور حيث تتجنب التعرض للمخاطر خاصة في انتاج الغاز إذ ثبت أن مشروعNabuccoغير مؤكد أو باهض الثمن[1].

د) أوزبكستان: هي أكبر دولة من حيث السكان في آسيا الوسطى حيث يحدها كازاخستان من الشمال والغرب وتركمانستان من الجنوب وقيرغيزيا وطاجكستان من الشرق، وكما تحتل مكانة مرموقة في صناعة استخراج الغاز الطبيعي من المناطق، ويقدر احتياطها 70,6 مليار م^3 وتصل كميات كبيرة من هذا الغاز المستخرج إلى روسيا وأوكرانيا ودول البلطيق ودول آسيا الوسطى، ويبلغ طول أنابيب الغاز نحو 8000كم[2].

هـ) **طاجيكستان:** حيث تقدر احتياطات الغاز فيها بحوالي 02 تريليون قدم م^3 في عام 2002.

و) قبرغيزستان: تقدراحتياطات الغاز بحوالي 0,2 تريليون قدم م^3 عام 2002.

وعليه يقدر احتياطات الغاز الطبيعي في كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان بحوالي 170,4 تريليون قدم م^3، وتمثل حوالي 3,4% من الاحتياطي العالمي البالغ 5470 تريليون قدم م^3 و 6,86% من احتياطي منظمة الأوبك البالغ 2485 تريليون قدم م^3.

[1] سامية بن يحي، عبد الرحيم رحموني، مرجع سابق الذكر، ص ص 176- 179.

[2] عبد الله فلاح عودة العضايلة، **التنافس الدولي في آسيا الوسطى**، شهادة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، (قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011)، ص 48.

– أما دول آسيا الوسطى والقوقاز تقدر الاحتياطات بحوالي 1049,3 تريليون قدم م ^{3} وتمثل حوالي 19,18% من الاحتياطي العالمي، و 42,22 من احتياطي منظمة الأوبك.

– أما الدول الثلاثة التي تقع في بحر قزوين وبقية الدول الأخرى وآسيا الوسطى والقوقاز، وهي طاجيستان وقيرغيزستان واوزبكستان فتقدر الاحتياطات بحوالي 237 تريليون قدم م^3، وتمثل حوالي 4،33% من الاحتياط العالمي، أما احتياط الأوبك 9,545%.

– وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وإيران، روسيا الاتحادية تقدر الاحتياطات 2729,3 تريليون قدم م ^{3}، وتمثل 49,9% من الإحتياطي العالمي، واحتياط الأوبك يقدر 109,8%.

– ودول آسيا الوسطى والقوقاز وروسيا فيقدر احتياطي الغاز الطبيعي بحوالي 1917 تريليون قدم م^3، وتمثل 35% من الاحتياطي العالمي، و 77% من احتياطي الأوبك[1].

على مدى السنوات العشر الماضية كان موضوع الطاقة يشكل حجر الزاوية لسياسات الإتحاد الأوروبي، حيث يضعها حلف الناتو NATO في قمة أجندية السياسة، كما صرح في عام 2014 الأمين العام للناتو " راسموس" قائلا: " أصبحت الطاقة قضية إستراتيجية حقيقية مع العديد من الآثار على الحلفاء والأمن"، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي رأى الاتحاد الأوروبي أن دول بحر قزوين هي المصدر الرئيسي للتوزيع في كل من النفط والغاز بحسب تقرير وكالة الطاقة الدولية ضمن إيطار مراجعة الطاقة الاستراتيجية الثانية للاتحاد الأوروبي 2008، حيث كان ينظر إلى هذه المنطقة على أنها حل موثوق لتقليل اعتماد أوروبا على منظمة الأوبك وروسيا، فيخير تنويع إمدادات الاتحاد الأوروبي من غاز آسيا الوسطى ويشكل رئيس تركمانستان وكازاخستان له ما يسوغه بحجم احتياطات الغاز في هذه المنطقة وعليه قامت المفوضية الأوروبية بوضع العديد من التدابير لضمان أمن الطاقة لديها منها التضامن بين البلدان الأعضاء وحماية البنية التحتية الحيوية لتأسيس سوق داخلية فعالة

[1] مصطفى دسوقي كسبة، مرجع سابق الذكر، ص ص 955– 957.

والحد من الطلب على الطاقة، مما يؤدي إلى زيادة إنتاج الطاقة في الاتحاد الأوروبي، ومواصلة تطوير تقنيات جديدة في تنويع مصادر التوريد الخارجية والبنية التحتية ذات الصلة، مما جعلها تعتمد على العديد من المشاريع الجديدة حوالي 248 مشروع من أجل تحسين البنية التحتية للطاقة عبر أوروبا، ومع ميزانية 5,8 مليار يورو ما بين الفترة من 2014 و 2020، حيث 27 من هذه المشروعات تتصل بنقل الغاز بما في ذلك SCPXTANAP وإمدادات في أوروبا الشرقية، وتمثل وحدها 17 مليار يورو تقريبا، وعليه أصرت المفوضية الأوروبية على ضرورة تنويع المصادر وطرق التوريد لأن الواردات تمثل حوالي 70% من الغاز المستهلك في الاتحاد الأوروبي، وتعزيز علاقاته مع الموردين الحاليين فقط، ومن أهم المشاريع التي قامت بها لتمهيد الطريق للإمدادات مثل: إنشاء الممر الجنوبي[1].

[1]عبد الله فلاح عودة العضايلة، مرجع سابق الذكر، ص 51.

خريطة رقم (08):الممر الجنوبي من بحر قزوين إلى تركيا

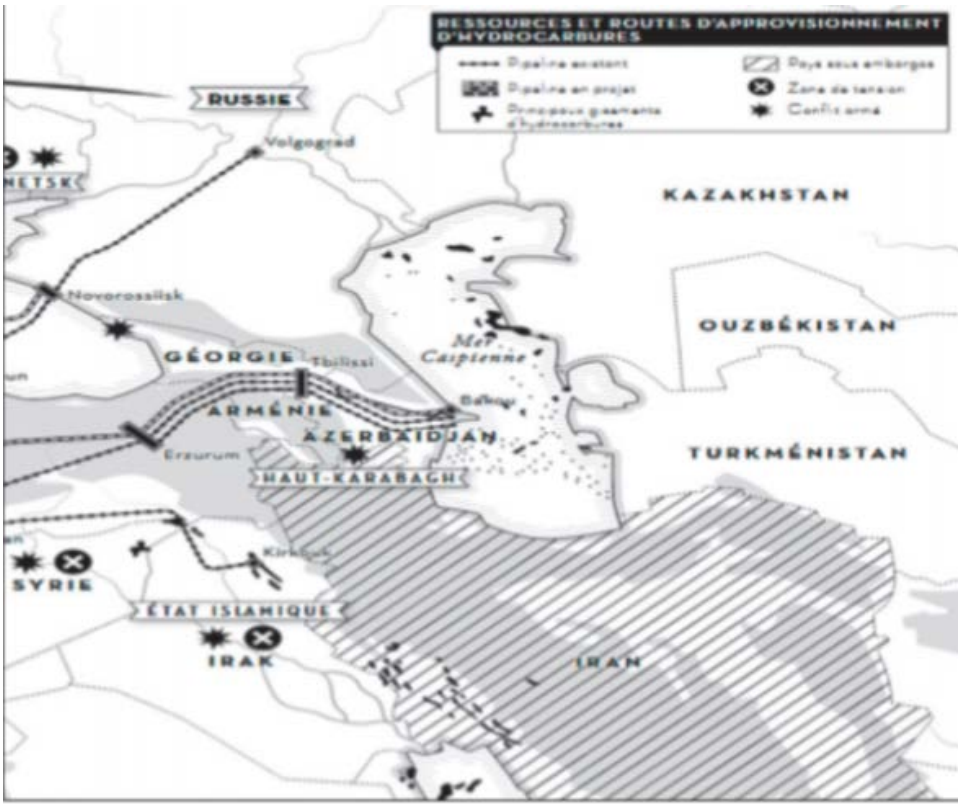

المصدر: Herodote-155-BAT.indd 87

http://www.terodote.org/IMG/pdf/Rebierre.pdf.

بالإضافة إلى أن تركمانستان والعراق يمكن أن يكون لها إسهام كبير في تطوير الممر الجنوبي الذي يهدف إلى تصدير المورد من أسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى الأسواق الأوروبية عبر الأراضي التركية، ومن خلال اعتماد سياسة خارجية متماسكة وموجهة نحو أمن الطاقة الذي يراه الاتحاد الأوروبي، بحيث لا يثير القلق لا للدول الأعضاء ولا للدول المنتجة مثل أذربيجان وتركمانستان والعراق وإيران وتركيا بلد العبور الرئيسي بوصفه واحدا من اللاعبين الاستراتجيين في هذا الممر[1].

[1] سامية بن يحي، عبد الرحيم رحموني، مرجع سابق الذكر، ص ص 180- 181.

الخاتمة

يشكل الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي إشكالية محورية، فبالرغم من أنّ الاتحاد الأوروبي يعتبر كقوّة سياسية اقتصادية دولية إلاّ أنّه يعيش تبعية مزمنة فيما يخص أمنه الطاقوي.

لقد توصلت هذه الدراسة إلى فهم الرهانات الكبرى للأمن الطاقوي الأوروبي على رأسها الفواعل الإقليمية والدولية المؤثرة على الاتحاد الأوروبي، ومنه تمّ استخلاص النتائج التالية:

أولا:تعتبر روسيا كطرف رئيسي في المعادلة الطاقوية الأوروبية فهي تؤثر بشكل مباشر على الاستقلالية الطاقوية للاتحاد بفضل امكانياتها الكبرى في مجال الطاقة والتي تستخدمها كورقة ضغط في علاقاتها.

ثانيا:إنّ الأزمة الأوكرانية كشفت العديدة من الحقائق،خاصة حقيقة الاعتماد الروسي في تمويل إمداداته الطاقوية للدول الأوروبية عبر أوكرانيا، ممّا جعلها تقرئها على أسس واقعية قائمة بالأساس علي أرض الواقع، وكما لا يمكن إنكار أن للأزمة تأثير بالغ الخطورة على الأوضاع السائدة في العالم من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، حيث سعت روسيا بكل الطرق بعدم السماح لأوكرانيا بـالتعامل مع الغرب،لأنه يشكل تهديدا لمصالحها وأمنها القومي،وعليه عرفت الساحة الدولية تحولات سريعة في موازين الصراع والتنافس فظهور روسيا كلاعب إستراتيجي بين الدول جعلها من جه ة مقبولة بنوع من الارتياح ومن جه ة أخرى عدم الارتياح لهذه الأوضاع بحكم وجود مصالح خفية وكما تعتبر نقاط تحول جيوسياسية وجيو اقتصادية لروسية في المنطقة.

ثالثا:سعت روسيا إلي استعادة نفوذها علي أوكرانيا عن طريق ضم شبه جزيرة القرم بعد الإطاحة بالرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش من قبل القوات الموالية للغرب،بحيث تعتبر ذات أهمية إستراتيجية وتاريخية لروسيا، مما جعلها تسعي بكل إمكانياتها لإثبات موقعها كدولة كبرى علي المستويين الإقليمي والدولي،ويظهر ذلك من خلال تصديها لتوسع إمداداتها الطاقوية،وذلك من خلال ضم شبه جزيرة القرم سنة2014.

رابعا:عرف الإتحاد الأوروبي عجز فادح من النفط والغاز ومن أجل المحافظة علي مكانته الاقتصادية والقضاء علي التبعية الروسية ،من خلال تنويع مصادر إمداداته الطاقوية،ممّا جعله يتوجه نحو منطقة المتوسط،بحيث تعتبر الجزائر أحد الحلول المهمة لحل مشكلتها الطاقوية،ممّا جعلها تعقد العديدة من الاتفاقيات معها، وعليها أصبحت الجزائر الحل الوحيد لدول الإتحاد الأوروبي في القضاء علي فجوة العرض والطلبلامتلاكها بنية تحتية كبيرة،ما فتح آفاقا واسعة أمام صناعة الغاز بالجزائر ،وكذلك توجهها نحو منطقة الشرق الأوسط،ونخص بالذكر دولة قطر التي لديها إمكانيات كبيرة في تصدير الغاز الطبيعي نحو الإتحاد الأوروبي وكما يعد الغاز القطري أيضا حل بديلا ومثاليا ليحل محل الإمدادات الروسية،بحيث تملك قطر حجم كبيرة من احتياطيات الغاز الطبيعي الذي يمكنها من تصديره إلي تركيا،وكذلك حقل الشمال القطري الذي تريد أن تجعله الحقل الأكبر في العالم.

خامسا:أما توجهها إلى منطقة بحر قزوين فيعتبر من بين أهم الإستراتيجيات لأنّها تعد كنزا اقتصاديا لبعض دول العالم،وكما أنها من المناطق الأساسية المنتجة لمصادر الطاقة في العالم،ويشكل مجالا حيويا للتنافس الإقليمي،وبالتالي لديها أهمية نفطية كبيرة لدول الاتحاد الأوروبي ، فالتعاون في مجال الطاقة بين الإتحاد الأوروبي وتركيا في بحر قزوين حمل للطرفين منافع إضافية من مصادر العاز والنفط.

سادسا:ولعل اتجاه الدول الأوروبية نحو سياسة تنويع مصادر الطاقة من شأنه أن يصب في مصلحة الدول التي لجأت إليها الدول الأوروبية، والتي يجب عليها الأخذ بعين الاعتبار مستجدات السوق العالمية في إنتاج الطاقة،والاستفادة من التوجهات الجديدة للدول المستهلكة،من أجل كسب دول الإتحاد الأوروبي وتوفير فرص تبادل أكثر لمصلحة الطرفين.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1. أبو ضاهر كامل، الجيوبولتيكا والجغرافيا السياسية، 2012.
2. التميمي ناصر، **الإبحار في أجواء عدم اليقين: رد دولة قطر على ظفرة الغاز العالمية** ، الدوحة، مركز بروكنجر، 2015.
3. الخفاجي محمد جاسم حسين، محمد قاسم الخفاجي ، **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة(رؤية في الأدوار والاستراتيجيات)**، عمان:دار أمجد للنشر والتوزيع،ط1 ،2009.
4. الشيخ نورهان، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، جامعة القاهرة، 2004.
5. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005.
6. بن يحي سامية، عبد الرحيم رحموني، **الأمن الجيوطاقوي لبحر قزوين في استراتيجيات الاتحاد الأوروبي وتركيا**، الجزائر، 2019.
7. جوب فلورنس، **تقارير أزمة الغاز بأوروبا والدور القطري البديل**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.
8. حليم فرنسيس فيرونيكا، "جيوبولتيك السياسية الخارجية الروسية " دراسة في أثر الجيوبولتيك في علاقة روسيا بدول الجوار" **كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية**، (2019).
9. جاسم حسين الحقاجي محمد، **روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة(روية في الأدوار والإستراتيجيات)**، عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1 ،2018.
10. د ب.روبرتزديفي، **قطر تواجه الواقع الجديد لأسواق الطاقة العالمية** ، واشنطن، معهد الخليج العربية، 2015.
11. دسوقي كسبة مصطفى، **ثروات آسيا الوسطى – قزوين من البترول و الغاز** ، مركز الحصارات للدراسات السياسية.
12. دورتي وروبرت بالستغراف حيمس، **النظريات المتقاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1985.
13. رسول محفوظ، **أمن الطاقة في العلاقات الروسية –الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل، دراسات في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر 3.

14. رياض محمد، **الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، القاهرة**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.

15. زاويرابح، **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/ القوة/ سلم القوى دراسة حالة: الحوار الأطلسي**: عمان، الأردن، ط1، 2020.

16. طويل نسيمة، **المثلثاتية الإيستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا** ، ألمانيا – برلين ، اصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط 11، 2017.

17. طي محمد، **الجيوبولتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن** ، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ط1، 2019.

18. عبد الغني سعودي محمد، **الجغرافية السياسية المعاصرة**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2010.

19. عبد الله الحربي سليمان، "مفهوم الأمن، مستوياته وصيغة تهديداته: دراسة نظرية المفاهيم والأطر المحلية للعلوم السياسية"، (العدد14، 2008).

20. عبد المطلب النقرش ، **الطاقة: مفاهيمها، أنواعها، مصادرها** ، المملكة الاردنية الهاشمية، مديرية التخطيط وزارة الطاقة والثروة المعدنية، ، 2005.

21. غريب ناتاليا، **إمبراطور الغاز**، ترجمة عمار قط، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2011.

22. قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ط1، 2018.

23. كوفمان مايكل، ميجاشيفا كاتيا وآخرون، **عبر من عمليات روسيا في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا**، كاليفورنيا NTTERRANDARROYCE، 2017.

24. محمد أبو زيد أحمد، **الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة في فهم الواقع الدولي** ، معهد العربية للدراسات، مارس 2014.

25. محمد عبد الوهاب، **مفهوم الأمن بين تعدد المنظورات وتباين السياقات**، المعهد المصري للدراسات، 2012.

ثانيا: الدوريات والمجالات

1. أبو سويلم سليمان، "الأمن القومي بين الدراسة والتحليل"، **المجلّة الثقافية**، (العدد ،2009).
2. أحمد بن أحمد، "واقع سوق الاتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي في ظل تقلبات التجارة العالمية"، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، جامعة الوادي،(المجلد: 01، العدد: 06).
3. ايجر أمينة، "عودة روسيا الى الجيوبوليتيكا: بين الفكر وتحديدات الواقع"، **المجلّة الجزائرية للدراسات السياسية**،(العدد2، 2018).
4. البدريليعدنان خلف، أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، دراسات دولية،(العدد:66).
5. البريزات رايق سليم، "النمط الإستراتيجي الروسي في إدارة الأزمات الدولية"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، البحرين المجلد 03 ، (العدد 01، أفريل 2019).
6. الصادف جراية،" تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، (العدد8، 2014).
7. بن سي قدور عبد القادر، " **مبادئ سياسة روسية تجاه أمن الطاقة بين الدخل الاقتصادي والتأثير السياسي**"، **المجلّة السياسية للدراسات السياسية**، العدد الأول، 2018.
8. بوشناقة شمسية، "الثابت والتغيير في سياسة الأمن الطاقوي الأمريكية"، **مجلة الحقيقة**،(العدد: 38، 2016).
9. ترقو محمد، مداحي محمد وآخرون، "استراتيجية الدول العربية لتطوير مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتجدد: مشروع الجزائر للطاقة المتجددة 2011–2030 نموذجا"، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**،(المجلد: 03، العدد:04، 2014).
10. جوب فلورنس، **تقارير أزمة الغاز بأوروبا والدور القطري البديل**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.
11. حداد أسماء، "روسيا والتدعيات الجيوسياسية لأزمة القوم في ظل التنافس الدولي على أوراسيا"، **مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى، تيسمسيلت**، الجزائر، (مجلد09، العدد 04، 2018).
12. خيضر نعيمة،"الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية...اشكالية التعريف والتوظيف"، **مقال**، جامعة الجزائر (3).
13. راقدي عبد الله،"الجيوبولتيكيا الحضارية في حوض المتوسط في ظل تهديدات الإرهاب واليمين المتطرف"،**المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، (العدد 26، 2017).

14. ربيع الخيرى نوار محمد، "الأزمة السياسية في أوكرانيا وتجاذبات الشرق والغرب "، **المجلة السياسية والدولية**، (العدد:26-27، 2015).

15. رحمان أمال، خوني رابح، "الغاز الطبيعي: طاقة عبور نحو التحول الطاقوي المستدام في الجزائر"، **مجلة رؤي اقتصادية**،(العدد:13، 2013).

16. رولامي عبد الحميد،" مستقبل تنافسية الغاز الطبيعي الجزائري في الأسواق الدولية على ضوء إستراتيجية سوناطراك آفاق 2030"، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، (المجلد:10، العدد:01، 2020).

17. زغبي نبيل، علاوي محمد لحسن وآخرون، "الإستراتيجية الأوروبية للتموين بالغاز الطبيعي وانعكاساتها على الصادرات الغازية الجزائرية"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** ، (المجلد: 09، العدد:01).

18. زياد محمد ، عريس مختار، " تحديات الغاز الطبيعي الجزائري في ظل التعاون الطاقوي الأورومتوسطي في الألفية الثالثة: دراسة تحليلية"، **مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية**،(مجلد: 03، العدد: 01، 2019).

19. سرور عبد الناصر، "الصراع الإستراتيجي الأمريكي – الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة1991 – 2007 "، **مجلة جامعة الأزهر بغزة**،(المجلد: 01، العدد: 01).

20. شوادرة رضا،"الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن في المتوسط"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية**، (المجلد 2، العدد 06، 2020).

21. عبد الله الحربي سليمان، "مفهوم الأمن، مستوياته وصيغة تهديداته: دراسة نظرية المفاهيم والأطر المحلية للعلوم السياسية"، (العدد14، صيف2008).

22. عبد الله حارث قحطان، مثني فائق مرعي، "التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية"، **مجلة تكريت للعلوم الإنسانية**، (مجلد: 01، العدد: 01، 2014).

23. عقيل وصفي، هياجنة أيمن وآخرون، "مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية"، **مقال في دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، (2020).

24. فريحة أحمد وفريحةلدمية، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة" ،**دفاتر السياسة والقانون**، (العدد14، 2016).

25. قاسم نافل أخلاص، "دور الغاز الطبيعي في تطوير الاقتصاد القطري: الملامح والآفاق"، **المجلة السياسية والدولية.**

26.كتوش عاشور، بلعزوز بن علي،" الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازي"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**(العدد: 02).

27.كسبة مصطفى دسوقي، **ثروات آسيا الوسطى – قزوين من البترول و الغاز** ، مركز الحصارات للدراسات السياسية.

28.لقمان عمر محمود النعيمي، "دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي"، **مجلة جامعة الموصل** ، (العدد36، 2018).

29.محمد علي آمنة، **أزمة القرم وتداعياتها على العلاقات الروسية–الأوكرانية** ، مركز دراسات المراة، جامعة بغداد، العدد 98.

30. محمود أمين نظير، "التداعيات الإقليمية و الدولية لأزمة القرم بين شواهد التاريخ و جدال النزاع الروسي–الأمريكي على مناطق النفوذ"، **مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية**.

31.المصري خالد، " النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، (مجلد 30، العدد 02، 2014).

32. هاشم نوار خليل، المعيني محمد كاظم عباس، "مابين الجيوبولتيك والجيوستراتيجية، دراسة في اختلاف المفاهيم"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية** (مجلد 04، العدد 02، 2020).

33. يوسف عبيد إبراهيم، نعمة سعيد سرور، "السلوك الروسي تجاه أزمتي جورجيا– أوسيتيا الجنوبية 2008، وأوكرانيا– القرم 2014"، **مجلة تاريخ المغربي العربي**، (العدد 08، 2017).

ثالثا: أطروحات الدكتوراه

1. عديلة محمد الطاهر، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم السياسية2015).

مذكّرات الماجستير

1. أبومور إنعام عبد الكريم ، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة،2013).

2. الحمايدة منار حامد، **أثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية**، (رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2005).

3. بوناب خولة، **تأثير البعد الطاقوي الأوروبي للسياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي** ، (مذكّرة مكملة لنيل شهادة الماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف–باتنة– ،2016).

4. حندلي خالد معمرى، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الامني الأمريكي بعد 11 سبتمبر** ، (مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلو السياسية، جامعة باتنة، 2008).

5. عودة العضايلة عبد الله فلاح، **التنافس الدولي في آسيا الوسطى** ، (شهادة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011).

6. فتيحاني رؤوف، **دور متغيرالغاز الطبيعي في العلاقات الروسية–الأوروبية (مارس2000_مارس2014)**، (مذكّرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014).

7. فرانسيس فيرونيكا حليم ، **جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية "دراسة في أثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الاقتصادية، جامعة الاسكندرية،2019).

8. مبارك رافع، **الثابت والمتغير في سياسة روسيا الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى : دراسة حالة كازاخستان(1991–2012م)**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيركلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013).

9. مدوخ نجاة، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل التحوّلات الراهنة: دراسة حالة سوريا 2014/2010**،(مذكرة مقدمة لتيل شهادة الماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد *9*خيضر –بسكرة–،2015/2014).

10.مزياني لطفي، **الأمن الطاقوي للاتحاد الاوروبي وانعكاساته على الشراكة الاور وجزائرية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة– ، 2012).

11.معامير سفيان، **ترشيد استغلال الغاز الطبيعي وانعكاساته الاقتصادية على التنمية في الجزائر** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012).

رابعا:الملتقيات

1. أوشن نصر الدين، "مدى تأثير قل الدراسات الأمنية بالتنظير في حقل العلاقات الدولية"، مداخلة ألقيت في **ملتقىالدراسات الأمنية**، جامعة العربي بن مهيدي–أم النواقي–كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، فرع العلاقاتالدولية،2013.

خامسا:التقارير

1.يوبا صوكونا ورامون مادروغا وآخرون، "مصادر الطاقة المتجدّدة والتخفيف من آثار تغير المناخ "، **التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ**، (2011).

2.فلورنس جوب، **تقارير أزمة الغاز بأوروبا والدور القطري البديل**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

سادسا:الموسوعات

1.محمد سخري، "الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية"، على الرابط:
http://www.politics-dz.com/(11 :59 , 2021-03-09)

2.عبد الرّحمان أسامه وياسمين عباس، "الموسوعة السياسية"، على الرابط:
https:// political-encyclopedia.org(09 :31 , 2021-03-09)

سابعا: الكتب باللغة الأجنبية

1. EU Russian relations and turkey ׳s role as an energy corridor, at:
2. European commission, Green paper,OP.cit.

3. Fatri Morina & Përparim Fuga, The importance of Transit contries in ensuring en energy security: The case of Ukraine, International Jurnal of Accedemic Research and Reflection", progressive Academic Publishing, ALBANIA,Vol:3, 2015.

4. Gal Luft, «Energy security challenges for the 21 Century »,at :

Https://repository.bilkent.edu (*18:30* 10/07/2021).

https://www.foreurope.org/press/2007/coverage/Euroactive_energy_spring_070307.pdf

https://www.robert-schuman.eu (*16:00 05/08/2021*)

5. Institut Montaigne, « Quelle politique de l'energir pour l'Union Européen ? ». rapport Mars, 2007.

6. J ,H Matlary, Toward Energy Policy ,Energy Policy in the European Union,Hampshire,Macnillan, 1997.

7. J,H, Matlary ? The Role of Member Governements and Interests Groups, Energy policy in the European Union, Hampshire, Macmillan, 1997.

8. Janathan Stern , The Russian – Ukrainian gas crisis January 2006, The article oxford Institute for Energy Studies, oxford University, October 2005.

9. Jonathon Gosgrwos , The Russian invsion of Grimean Peninsula, 2014 – 2015 AP ost war Nucleur Grisis Gas Study, Johus Hopkins University, 2020.

10. Michael Dittmar**, A REGIONAL OIL EXTRACTION ANDCONSUMPTIONMODEL**, institute of Particle Physics, ETH, zurich, Switzerland, 2017.

11. Simon Pirani, Jonathan Stern and Katja Yafimava, The Russo-Ukrainian gas dispute of January 2009: a comprehensive assessn ent,Oxford Institute energy, February 2009.

12. simon pirani**. Ukraine ֎ gaz sector university of oxford***(*oxford institue for energy studies. 2007).

13. Ukraine-European Union relations:

14. Volkan Özdemir, "Geostrategic Importance of energy Trade and Transit and a new Transit Regime under the International Energy Charter" in the link: link.springer.com(11pm, 25 */10/* 2021*).*

ثامنا: مواقع الأنترنت

1. كتاب سطور، أهم مصادر الطاقة، على الرابط التالي:

https://sotor.com(10:30 25/07/2021)

2. السيل التركي... طريق الغاز الروسي إلى السوق الأوروبية– العربي الجديد، على الرابط التالي:
https://www.alaraby.com(14:45 14/08/2021)
3. إياد والي، " كواليس أزمة الغاز بين روسيا وأوكرانيا منذ 2006"، على الرابط:
www.mobtada.com(11:23 2021/07/09)
4. عبد الجبار إبراهيم إسماعيل، " مسارات أنابيب الطاقة في الإستراتيجية الدولية: تعاون والصراع"، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، 2018، ص 14، على الرابط التالي:
www.diae,net(2021/09/30 20:56)
5. أسماء ربابعه، بحث حول الطاقة المتجدّدة، على الرابط التالي:
https://mawdoo3.com 25/07/2021 30: 11)
6. إيمان أشرف أحمد محمد شلبي، **الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية**، على الرابط التالي:
https://democratica.de(10 :30 31/09/2021)
7. ديفيد باتر، الغاز ليس الدافع وراء التدخل الروسي في سورية، على الرابط التالي:
https://carnegieendawment.org(11 :08 31/08/2021)
8. رهام أبو وردة، أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، على الرابط التالي:
https://mawdoo3.com (11 :33 06/09/2021)
9. توفيق المديني، روسيا وأمريكا وخفايا الصراع الدولي على بحر قزوين، على الرابط التالي:
https://m.marefa.org (11 :50 10/09/2021)
10. فؤاد المطران، أوروبا شبه عاجزة أمام أزمة ارتفاع أعار الغاز بشكل جنوني: فماهي أسبابها وتداعياتها ؟، على الرابط التالي:
https://www.france24.com (17 :12 01/10/2021)

الفهرس

الموضوعات

مقدمة

الفصل الأول: الأمن الطاقوي دراسة مفاهيمية / نظرية 11

المبحث الأول: ماهية الأمن / الأمن الطاقوي **11**

المطلب الأول: مفهوم الأمن 11

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن 16

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الطاقوي 25

المبحث الثاني: تفسير الأمن الطاقوي حسب منظورات العلاقات الدولية **28**

المطلب الأول: الأمن الطاقوي حسب البراديم الواقعي 28

المطلب الثاني: الأمن الطاقوي حسب البراديم الليبيرالي 34

المطلت الثالث: الأمن الطاقوي حسب البراديم البنائي 37

المبحث الثالث: دور البعد الجيوبوليتيكي في تحليل أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي **42**

المطلب الأول: الجيو بوليتيك دراسة مفاهيمية 42

المطلب الثاني: دور القرب الجغرافي في تفسير طبيعة الاحتكار الروسي 48

المطلب الثالث: مناطق العبور وأهميتها في في الأمن الطاقوي الأوروبي 53

الفصل الثاني: واقع الأمن الطاقوي الأوروبي والتهديد الروسي **57**

المبحث الأول: الطاقة في الاتحاد الأوروبي بين الانتاج الداخلي والتبعية للمصادر الخارجي **57**

المطلب الأول: مصادر الطاقة الأحفورية (المصادر الناضبة) 57

المطلب الثاني: مصادر الطاقة المتجدّدة 64

المبحث الثاني: أمن الطاقة الأوروبي بين مشاكل الانتاج الداخلي والسيطرة الروسية 68

المطلب الأول: نقص الانتاج المحلي للطاقة والتبعية العالية للخارج 68.....

المطلب الثاني: غياب سياسة طاقوية مشتركة .....69.....

المبحث الثالث: روسيا وسياسة الكماشة .....71.....

المطلب الأول: الامكانيات الطاقوية الروسية .....71.....

المطلب الثاني: الامدادات الروسية للاتحاد الأوروبي عبر أوكرانيا 73.....

المطلب الثالث: الامدادات الروسية للاتحاد الأوروبي عبر تركيا 75.....

الفصل الثالث: الخلافات الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الأمن الطاقوي الأوروبي 79

المبحث الأول: أوكرانيا والأزمات الجيواستراتيجية على الغاز الطبيعي 79.....

المطلب الأول: الأزمة الروسية الأوكرانية 2006 .....79.....

المطلب الثاني: الأزمة الروسية الأوكرانية 2009 .....86.....

المطلب الثالث: الأزمةالروسيةالأوكرانية وضم شبه جزيرة القرم 2014 90.....

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الأوروبية لتنويع الامدادات الطاقوية وكسر النفوذ الروسي

.....98.....

المطلب الأول: التوجّه الأوروبي الى منطقة المتوسط (الجزائر) 98.....

المطلب الثاني: التوجّه الأوروبي الى منطقة الشرق الأوسط (قطر) 113.....

المطلب الثالث: التوجّه الأوروبي الى منطقة قزوين (أوزبكستان، أذربيجان، تركمانستان

وكازاخستان) .....125.....

الخاتمة .....138.....

فهرس الجداول

رقم بالجدول	العنوان	الصفحة
1	نقاط الاختلاف بين الأمن الجماعي ونظام توازن القوى	*23*
2	مستويات الأمن	*24*
3	التوزيع الجغرافي لاحتياطات الفحم المؤكّد لعام (2013)	59
4	أكثر عشر دول منتجة للفحم وفقا لإحصائيات عام 2010	60
5	حاجات العالم وتغطيتها من النفط (بالمليون برميل يوميا)	61
6	الإحتياظات المقدّرة من الغاز الصخري(البلدان العشرة الأولى)	63
7	الطاقة الاحفورية والغير المتجدّدة	67
8	مصادر استيراد الغاز الأوروبي في جنوب المتوسط	111
9	توقعات الطلب على الغاز الطبيعي لدول الوحدة الأوروبية سنة 2030	112
10	نسبة الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاقتصادية الخمسة	118
11	نسبة الاستثمار المباشر الخارجي في قطر	119
12	الثروات النفطية في بحر قزوين	128

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	تطوّر انتاج واستهلاك وصادرات الغاز الطبيعي الجزائري 1970-2018	102
02	مورد الغاز الطبيعي المسال في العالم1996-2014	114
03	حجم القطاع النفطي بالنسبة للصادرات القطري	117
04	مصادر الاتحاد الأوروبي من الغاز المسال (من مجموع 2013)	120
05	توزيع الغاز على الاتحاد الأوروبي ال28	121

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
01	توزيع نقاط انتاج الغاز الطبيعي والبترول	72
02	توضيح امدادات خطوط أنابيب الطاقة عبر أكرانيا	74
03	شبه جزيرة القرم	91
04	أزمة القرم	92
05	شبه جزيرة القرم والعمليات الروسية في مارس(2014)	95
06	ميدغاز (الجزائر–اسبانيا)	101
07	خط قالسي(الجزائر–إيطاليا)	104
08	مشروع خط الأنابيب العابرة للصحراء *TSG*	110
09	البلدان المجاورة لبحر قزوين	126
10	الممر الجنوبي من بحر قزوين الى تركيا	136